Distr.
GENERAL

E/ESCWA/AGR/1994/12
20 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
24 JAN 1995
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

أثر برنامج التكييف الهيكلي على إنتاج الأغذية وإمداداتها واستهلاكها في الأردن

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٨

98-0019

تقديـــم

تتناول هذه الدراسة أثر برنامج التكييف الهيكلي على إنتاج الأغذية واستهلاكها فـــي الأردن وهـــي تتكون من خمسة فصول. يتناول الفصل الأول منها أبرز معالم برنامج إصلاح الاقتصاد الكلي والجزئي في الأردن؛ وتتضمن الفصول الثاني والثالث والرابع تقييما لأثر التكييف الهيكلي على إنتاج الأغذية واســتهلاكها مع مراعاة عوامل الإعانات والضرائب وإصلاحات سياسة التسعير في القطاع الزراعي. أما الفصل الأخير فيقدم تحليلا لأنماط استهلاك الأغذية وأثر الإصلاح على الفقراء في المناطق الريفية والحضرية.

وقد أعدت هذه الدراسة في إطار نشاط مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفـــاو) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نتيجة لمبادرة من الموظف الإقليمي للأغذية والتغذية في مكتب الفاو الإقليمي للشرق الأدنى والخبير الاقتصادي في تخطيط الموارد في شعبة الزراعة المشـــتركة بين الفاو والإسكوا. واشترك في إعدادها السادة سليمان عربيات، ومحمد سمير الـــهباب، ومحمـــد رفيقـــه حمدان. وقام الخبير الاقتصادي في تخطيط الموارد في شعبة الزراعة المشتركة بين الفاو والإسكوا بمساعدة الفريق في إعداد نموذج حساب أثر التدخل في الأسعار على إنتاج الأغذية واستهلاكها.

وأجرت الفاو والإسكوا استعراضا للدراسة؛ والآراء الواردة فيها هي آراء الفريق الذي اشترك فـــي إعدادها، ولا تعكس بالضرورة آراء أي من المنظمتين.

ويؤمل أن تتيح هذه الدراسة لصانعي القرارات وكبار المسؤولين المعنيين ببرامج التكييف الـــهيكلي في قطاعات الأغذية والزراعة مراعاة آثار هذه السياسات والبرامج على استهلاك الأغذية والوضع التغـذوي لفئات الدخل المنخفض.

المحتويات

الصفحة

تقديم ..... ج

أولاً- المعالم الرئيسية للاقتصاد الأردني ١

ألف- المناطق الزراعية في الأردن ١
باء- إنتاج بعض المنتجات الزراعية المختارة واستهلاكها وتجارتها الخارجية ٣

ثانياً- برنامج التكييف الهيكلي في الأردن ٧

ألف- برنامج التكييف الهيكلي ٧
باء- القرض المخصص لتكييف القطاع الزراعي ٩

ثالثاً- السياسات الزراعية المتصلة بالقطاع الغذائي ١١

ألف- سياسات أسعار الصرف ١١
باء- السياسات التجارية ١٢
جيم- سياسات التسعير ١٤

رابعاً- إجراءات التدخل ١٨

ألف- آثار سياسات التسعير على الأسعار النسبية ١٩
باء- آثار السياسات الحكومية على أسعار المحاصيل وعلى لوازم الانتاج الزراعي ٢٤
جيم- آثار التدخل في الأسعار على الانتاج الزراعي ٢٥
دال- آثار التدخل في الأسعار على الاستهلاك الكلي ٢٦
هاء- آثار التدخل في الأسعار على الميزانية الحكومية ٢٧

خامساً- أثر برنامج التكييف الهيكلي على استهلاك الأغذية في الأردن ٣٨

ألف- مقدمة ٣٨
باء- أنماط استهلاك الأغذية خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ ..... ٤٠
جيم- نمط استهلاك الأغذية لدى فئتي الدخل المنخفض خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ ..... ٤١
دال- أثر برنامج التكييف الهيكلي على نمط استهلاك الأغذية ٤٦

المحتويات (تابع)

قائمة الجداول

الصفحة

١- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ ..... ٢

٢- قيمة الإنتاج الحيواني والنباتي ومساهمة كل منهما في الإنتاج الزراعي ١٩٧٨-١٩٨٩ ..... ٣

٣- الصادرات والواردات الزراعية ومساهمتها في مجموع الصادرات والواردات القومية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢ ..... ٤

٤- معدل الحماية الفعلي في قطاع الزراعة، ١٩٩٢ ..... ١٤

٥- الأسعار للمستهلك لبعض السلع المختارة ٢١

٦- معدل الحماية الفعلي وتكلفة الموارد المحلية للقمح والشعير في عامي ١٩٨٨-١٩٩١ ..... ٢٥

٧- انتاج القمح وارداته ومشتريات الحكومة منه والإعانات المقدمة إلى المزارعين ٢٨

٨- انتاج الشعير وارداته ومشتريات الحكومة منه والإعانات المقدمة إلى المزارعين ٣٠

٩- إعانة الأعلاف الخاصة بالواردات والانتاج المحلي للشعير، ١٩٨٦-١٩٩٢ ..... ٣١

١٠- إعانات استهلاك القمح ٣٢

١١- إعانات استهلاك السكر ٣٣

١٢- إعانات استهلاك الارز ٣٣

١٣- توزيع الأسر الفقيرة على المحافظات الأردنية، ١٩٩٣ ..... ٤٠

١٤- أنماط استهلاك الفرد للأغذية في الأردن خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ ..... ٤٢

١٥- التغير النسبي في أنماط استهلاك الأغذية في الفترة من ١٩٨٧ و١٩٩٢ ..... ٤٣

١٦- متوسط استهلاك الأغذية والعناصر المغذية والطاقة (للفرد) لدى الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار أردني في المناطق الحضرية والريفية، ١٩٨٧ ..... ٤٤

١٧- نسبة العناصر المغذية ضمن مجموع مأخوذ الطاقة لدى فئات الدخل المنخفض التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار أردني للأسرة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٨٧ ..... ٤٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٨- متوسط استهلاك الفرد من الأغذية والعناصر المغذية ومأخوذ الطاقة لدى الأسر التي يقل دخلها عن ٦٠٠ دينار أردني في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢ ..... ٤٦

١٩- نسبة التغير في العناصر المغذية ومأخوذ الطاقة في عام ١٩٩٢، مقارنة بعام ١٩٨٧، لدى الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار أردني ٤٧

٢٠- نسبة العناصر المغذية من مأخوذ الطاقة لدى فئات الدخل المنخفض التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار أردني للأسرة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢ ..... ٤٨

٢١- متوسط استهلاك الفرد من الأغذية والعناصر المغذية ومأخوذ الطاقة لدى الأسر التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و ١١٩٩ ديناراً في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٨٧ ..... ٤٨

٢٢- نسبة العناصر المغذية من مجموع مأخوذ الطاقة لدى فئات الدخل المنخفض التي يتراوح دخلها السنوي بين ٦٠٠ دينار و ١١٩٩ ديناراً للأسرة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٨٧ ..... ٤٩

٢٣- متوسط استهلاك الفرد للأغذية والعناصر المغذية ومأخوذ الطاقة لدى الأسر التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و ١١٩٩ ديناراً في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢ ..... ٤٩

٢٤- نسبة العناصر المغذية من مجموع مأخوذ الطاقة لدى فئات الدخل المنخفض التي يتراوح دخلها السنوي بين ٦٠٠ دينار و ١١٩٩ ديناراً للأسرة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢ ..... ٥٠

٢٥- المتوسط السنوي لمأخوذ الفرد من الطاقة والعناصر المغذية المولدة للطاقة لدى الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار في ١٩٨٧ و١٩٩٢ في المناطق الحضرية والريفية ٥٠

٢٦- نسبة التغير في مأخوذ الفرد من الطاقة والعناصر المغذية المولدة للطاقة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ في المناطق الحضرية والريفية لدى الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ٦٠٠ دينار و ١١٩٩ ديناراً ٥٠

٢٧- نسبة التغير في استهلاك الفرد للأغذية بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ لدى الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار في عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٧ ..... ٥١

٢٨- متوسط مأخوذ الفرد من الطاقة والعناصر المغذية حسب مستوى الدخل ١٩٨٧ و١٩٩٢ ..... ٥١

قائمة الأشكال

١- قنوات تسويق القمح المحلي ٥

٢- قنوات تسويق الشعير المحلي ٦

٣- الأسعار المحلية للقمح والشعير وأسعارهما عند الحدود ١٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤- الأسعار المحلية للفراريج والحليب المجفف وأسعارهما عند الحدود ١٧
٥- الأسعار المحلية للحوم الحمراء وأسعارها عند الحدود ١٧
٦- معدل الحماية الاسمي للشعير والقمح ٢٢
٧- معدل الحماية الاسمي للحوم والفراريج ٢٣
٨- الأسعار المحلية للقمح والشعير وأسعارهما عند الحدود ٣٤
٩- الأسعار المحلية للحوم الحمراء والفراريج وأسعارهما عند الحدود ٣٥
١٠- الأسعار المحلية للحليب وأسعاره عند الحدود ٣٦
١١- الأسعار المحلية للأرز والسكر وأسعارهما عند الحدود ٣٦

قائمة المرفقات

١- إنتاج بعض المحاصيل المختارة واستهلاكها وتجارتها الخارجية ٥٥
٢- مؤشرات الاقتصاد الكلي ٥٨
٣- أسعار المنتجات الزراعية – للمنتجين ٦٠
٤- أسعار المنتجات الزراعية – للمستهلكين ٦٥
٥- الآثار القصيرة المدى للتدخل في الأسعار على الاستهلاك بمجمله ٦٨

المراجع ٦٩

أولا- المعالم الرئيسية للاقتصاد الأردني

ألف- المناطق الزراعية في الأردن

تبلغ مساحة الأردن ٢٠٠ ٨٩ كيلومتر مربع. ويتبع سقوط الأمطار في هذا البلد نمط سقوط الأمطار في منطقة البحر الأبيض المتوسط: فهو يبدأ عادة في تشرين الأول/أكتوبر ويتوقف بحلول آذار/مارس. ويتصف موسم الأمطار بتذبذب كبير في كمية الأمطار من سنة إلى أخرى ومن شهر إلى آخر في الموسم ذاته. وتذبذب سقوط الأمطار هو العامل الرئيسي الذي يؤثر في المناطق المزروعة وأنماط المحاصيل وإنتاج المناطق البعلية. أما طبوغرافيا الأردن فتؤثر على الطقس ومدى توفر المياه السطحية والجوفية. وينقسم الأردن وفقا لهذه الطبوغرافيا إلى ثلاث مناطق مناخية-زراعية.

الأولى هي منطقة غور الأردن، وتمتد من نهر اليرموك في الشمال إلى خليج العقبة في الجنوب. ويبدأ ارتفاعها عند ٢٢٥ مترا تحت سطح البحر، وتنخفض إلى ٣٩٦ مترا تحت سطح البحر. وتتميز هذه المنطقة بمناخها شبه المداري الذي يسمح بإنتاج المحاصيل الصيفية خلال فصل الشتاء والمحاصيل المدارية خلال فصل الصيف.

والمنطقة الثانية هي منطقة المرتفعات والسهول الواقعة إلى الشرق من الغور، وتمتد من الشمال إلى الجنوب وتقع على ارتفاع ٥٠٠ ١ متر فوق سطح البحر. وتقع السهول إلى الشرق من المرتفعات وتزرع فيها معظم المحاصيل الحقلية.

والمنطقة الثالثة هي منطقة البادية، وتمتد إلى الشرق والجنوب من منطقة السهول. ويقل سقوط الأمطار في هذه المنطقة، عادة، عن ٥٠ ميليمترا في السنة، مما يجعل الإنتاج الزراعي فيها أمرا مستحيلا باستثناء قطاع هامشي بالقرب من منطقة السهول تنبت فيه بعض الجنبات والأعشاب المناسبة لرعي الماشية في الربيع.

١- دور القطاع الزراعي

تعود أهمية القطاع الزراعي إلى كونه مصدر الدخل الرئيسي لحوالي ٢٠ في المائة من السكان. كما أنه يوفر العمالة لنسبة ١٢ في المائة من القوة العاملة، ويساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات، ويؤدي دورا مفيدا جدا في تحقيق الأمن الغذائي. وفي عام ١٩٩٢، بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ٥,٨٣ في المائة بينما تجاوزت مساهمته هذه في الستينات نسبة ٢٠ في المائة. ويبين الجدول ١ أهمية القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الرئيسية الأخرى.

ورغم النمو الملحوظ في إنتاج الفواكه والخضروات ومنتجات الماشية، لم يتمكن القطاع الزراعي بعد من تلبية الطلب المتزايد خاصة فيما يتعلق باللحوم ومنتجات الألبان الناجم عن نمو السكان وازدياد القوة الشرائية (ارتفاع الدخل).

وقد انخفضت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من حصة كان معدلها ١٢,١ في المائة في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٤ إلى حصة معدلها ٧,١ في المائة في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. وبالرغم من ارتفاع قيمة المنتجات نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة واتساع مساحة الأراضي المروية، كانت مساهمة القطاع الصناعي وقطاع التشييد أكبر نسبياً من مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

ويبين الجدول ٢ أن مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني معاً ارتفعت من ٥٩ مليون دينار أردني في عام ١٩٨٧ إلى ١٦٥ مليون دينار أردني في عام ١٩٨٩. وقد تذبذبت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩: فقد بلغت ٦,٣ في المائة في عام ١٩٨٥، وانخفضت إلى ٥,٨ في المائة في ١٩٨٦، ثم ارتفعت إلى ٦,٧ في المائة، وبلغت ٨,٨ في المائة في ١٩٨٩. وتشير هذه الظاهرة إلى ازدياد المخاطرة وعدم اليقين فيما يتعلق بتوليد الدخل من الزراعة (الجدول ٢).

وكانت نسبة الصادرات الزراعية ضمن مجموع الصادرات حوالي ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ (الجدول ٣).

وبما ان القطاع الزراعي لا يغطي جميع احتياجات البلد، يجري استيراد المنتجات اللازمة لتعويض القصور في إنتاج القطاع. وفي الفترة ١٩٨١-١٩٩١، بلغ متوسط الواردات ١ ١٧٢ مليون دينار أردني، وشكلت نسبة الواردات الغذائية حوالي ١٨ في المائة من المجموع (الجدول ٣).

الجدول ١- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١
(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)
(بملايين الدنانير الأردنية)

السنة	مجموع الناتج المحلي الإجمالي	قطاع الزراعة	النسبة المئوية من المجموع
١٩٨١	١٤٨٢,٧	٧٥,٥	٥,٠٩
١٩٨٢	١٦٨٤,٢	٨١,٩	٤,٨٦
١٩٨٣	١٧٦٥,٨	٩٧,٢	٥,١٦
١٩٨٤	١٨٩١,٤	٧٩,٦	٤,٢٠
١٩٨٥	١٩٤٠,٦	٨٧,٥	٤,٥١
١٩٨٦	٢٠٨٠,٣	١٠٠,٢	٤,٨٢
١٩٨٧	٢١٣٦,٢	١٢٥,٣	٥,٨٦
١٩٨٨	٢١١٢,٣	١٢٤,١	٥,٨٨
١٩٨٩	٢٢٣٥,٠	١٤٣,٥	٥,٨٧
١٩٩٠	٢٦١٨,٤	١٨٤,٩	٧,٠٦
١٩٩١	٢٣٩٩,٦	١٧٩,٤	٧,٤٨
١٩٩٢	٣٠٤٨,٢	١٧٧,٦	٥,٨٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، "النشرة الإحصائية السنوية" (١٩٨١-١٩٩٢).

باء- إنتاج بعض المنتجات الزراعية المختارة واستهلاكها وتجارتها الخارجية

تهيمن المحاصيل الغذائية (الحبوب والبقول) والماشية (الغنم والماعز والطيور الداجنة) على القطاع الزراعي، بينما يقتصر إنتاج المحاصيل غير الغذائية على التبغ (٣ ٠٠٠ هكتار).

وقد اختيرت لهذه الدراسة بعض المنتجات الزراعية الخاضعة لتدخل الحكومة، وهي القمح والشعير والفراريج والبيض والحليب واللحوم الحمراء.

ويغطي التحليل المتعلق بالقمح والشعير والفراريج والبيض الفترة ١٩٨١-١٩٩٢. ويغطي التحليل المتعلق بالحليب واللحوم الحمراء الفترة ١٩٨١-١٩٩١.

وتنقسم الدراسة إلى فترتين: الأولى تمتد من ١٩٨١ إلى ١٩٨٩، أي فترة ما قبل تنفيذ برنامج تصحيح التكييف الهيكلي؛ والثانية من ١٩٩٠ إلى ١٩٩١ أو ١٩٩٢، أي بعد أن بدأ تنفيذ البرنامج.

الجدول ٢- قيمة الإنتاج الحيواني والنباتي ومساهمة كل منهما في الإنتاج الزراعي ١٩٧٨-١٩٨٩

السنة	مجموع الإنتاج الزراعي (بملايين الدنانير الأردنية)	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني	
		المجموع (بملايين الدنانير الأردنية)	النسبة المئوية من الإنتاج الزراعي	المجموع (بملايين الدنانير الأردنية)	النسبة المئوية من الإنتاج الزراعي
١٩٧٨	٥٩	٤٠	٦٧,٥	١٩	٣٢,٢
١٩٧٩	٤٤	٢٩	٦٥,٩	١٥	٣٤,١
١٩٨٠	٦٩	٥١	٧٣,٩	١٨	٢٦,١
١٩٨١	٧٥	٥١	٦٨,٠	٢٤	٣٢,٠
١٩٨٢	٨٢	٥٧	٦٩,٠	٢٥	٣٠,٥
١٩٨٣	١١٠	٧٥	٦٨,٢	٣٥	٣١,٨
١٩٨٤	٩٩	٦٢	٦٢,٦	٣٨	٣٨,٤
١٩٨٥	١١٩	٧٠	٥٨,٨	٣١	٢٦,١
١٩٨٦	١١١	٦٦	٥٩,٥	٣٤	٣٠,٦
١٩٨٧	١٢٧	٧٥	٥٩,١	٢٥	١٩,٧
١٩٨٨	١٤٩	٩٢	٦١,٧	٥٧	٣٨,٣
١٩٨٩	١٦٥	٩٩	٦٠,٠	٦٦	٤٠,٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، "النشرة الإحصائية السنوية" عدة سنوات.

١- القمح

يزرع القمح في مختلف مناطق الأردن وفقا لثلاثة نظم زراعية: الأول هو نظام الزراعة البعلية في المرتفعات، والثاني هو نظام الزراعة المروية جزئيا، وخاصة في الغور، والثالث يطبق في منطقة طورت حديثا، فيها آبار عميقة ونظام ري محوري، وتقع في المنطقة الجنوبية من الصحراء (حوض الديسي).

وقد بلغ متوسط مجموع المساحة المزروعة بالقمح، خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢ حوالي ٨٤٩٠٠٠ دونم (الدونم الواحد يعادل ٠،١ هكتار) تنتج حوالي ٠٠٠ ٧٨ طن. وكان متوسط المساحة المزروعة بالقمح خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي ٠٠٠ ٦٨٦ دونم، بينما كان متوسط هذه المساحة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩ حوالي ٠٠٠ ٩٠٤ دونم. وتعتمد المساحة المزروعة على سقوط الأمطار المبكر أكثر مما تعتمد على الحوافز الاقتصادية التي منها إعانات الأسعار وإعانات لوازم الإنتاج.

وكان إنتاج القمح في عام ١٩٨٩ أعلى منه في السنة السابقة، وذلك بفضل إنتاج القمح في المنطقة الجنوبية من الصحراء. وازدادت الإنتاجية من ٨٠ إلى ١٣٠ كيلوغراما للدونم.

وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢ حوالي ١٥ في المائة، مقارنة بنسبة ١٦،٩ في المائة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩ و١٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

وازداد استهلاك الفرد من القمح من معدل ١٦٣,٥ كيلوغرام خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩ إلى حوالي ٢١٩ كيلوغراما خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

ويبين الشكل ١ قنوات تسويق الإنتاج المحلي من القمح[١]. ويحتفظ المزارعون بحوالي ثلث الإنتاج لاستهلاكهم الخاص وحوالي ٨ في المائة كحبوب للموسم التالي. ويباع حوالي ٥٠ في المائة للجان الحكومية. ويجهز القمح المستورد في مطاحن وزارة التموين. ثم يباع القمح إلى المخابز والمحلات التجارية بينما تباع نخالة القمح لمربي المواشي.

الجدول ٣- الصادرات والواردات الزراعية ومساهمتها في مجموع الصادرات والواردات القومية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢
(بملايين الدنانير الأردنية)

السنة	مجموع الصادرات الزراعية	قيمة الصادرات	النسبة المئوية ضمن المجموع	مجموع الواردات الزراعية	قيمة الواردات	النسبة المئوية ضمن المجموع
١٩٨١	٢٤٢,٦	٧٠,١	٢٨,٩	١٠٤٧,٨	١٥٦,٥	١٤,٩
١٩٨٢	٢٦٤,٥	٦٥,١	٢٤,٦	١١٤٢,٥	١٧٧,٣	١٥,٥
١٩٨٣	٢١٠,٦	٤٦,٧	٢٢,٢	١١٠٣,٣	١٥٧,١	١٤,٢
١٩٨٤	٢٦١,١	٤١,٨	١٦,٠	١٠٧١,٣	١٨٤,٣	١٧,٢
١٩٨٥	٢٥٥,٣	٤٣,٦	١٧,١	١٠٧٤,٤	١٧٥,٨	١٦,٤
١٩٨٦	٢٢٥,٦	٤١,٩	١٨,٦	٨٥٠,٢	١٦٥,٦	١٩,٥
١٩٨٧	٢٤٨,٨	٣٣,٤	١٣,٦	٩١٥,٥	١٥٥,٧	١٧,٠
١٩٨٨	٣٢٤,٨	٣٠,٠	٩,٢	١٠٢٢,٥	١٧٢,٩	١٦,٩
١٩٨٩	٥٣٤,١	٤٨,٦	٩,١	١٢٣٠,٠	١٩٧,٧	١٦,١
١٩٩٠	٦١٢,٣	٥٩,٨	٩,٨	١٧٢٥,٨	٤٠٣,٩	٢٣,٤
١٩٩١	٥٩٨,٦	٨٦,٠	١٤,٤	١٧١٠,٥	٤١٧,٧	٢٤,٤

المصدر: وزارة الزراعة.

(١) محمد سمير الهباب وآخرون، "تسويق المنتجات الزراعية لمنطقة مشروع حوض نهر الزرقاء السفلي" عمان، ١٩٨٩.

٢- الشـــعير

يزرع الشعير في الأراضي الهامشية التي لا يتجاوز فيها سقوط الأمطار ٢٥٠ ميليمترا. وقد توسع أصحاب الماشية في زراعته إلى منطقة السهول بهدف إنتاج كميات كافية منه تستخدم كعلف أو حبوب لماشيتهم. والشعير هو عموما، محصول نموذجي في المناطق الجافة، كما أنه متعدد الاستخدامات ويمكن استهلاكه كلأ أخضر عند الضرورة، مثلا في سنوات الجفاف.

وبلغت المساحة المزروعة بالشعير نصف المساحة المزروعة بالقمح، بإستثناء عام ١٩٩٢ عندما كانت المساحتان متساويتين. وبلغ معدل الإنتاج حوالي ٠٠٠ ٣٢ طن خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢، وكان معدله الوسطي قبل عام ١٩٨٩ حوالي ٠٠٠ ٢٤ طن ولكنه ارتفع إلى ٠٠٠ ٥٦ طن خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

وبلغت نسبة الإكتفاء الذاتي من الشعير خلال الفترة المدروسة حوالي ١٩ في المائة، ولكنها بلغت ٢٢ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

الشكل ١- قنوات تسويق القمح المحلي

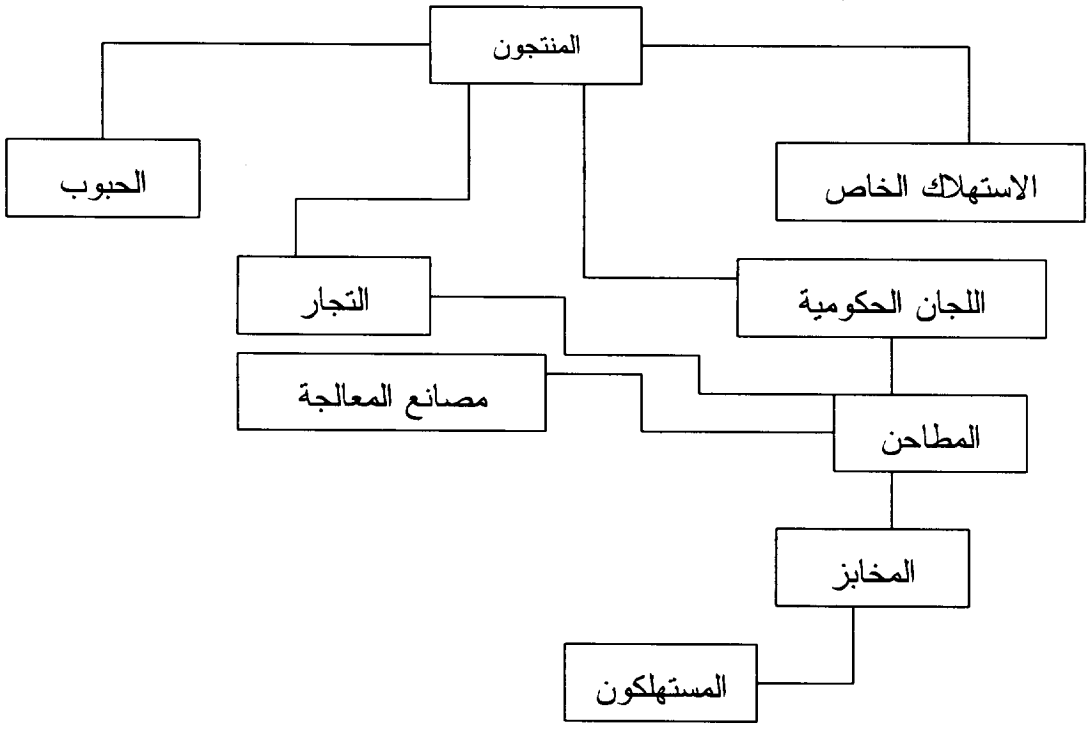

ويبين الشكل ٢ قنوات تسويق الشعير. وتؤدي وزارة التموين دورا هاما في تسويقه، إذ تدفع سعرا أفضل من سعر السوق وسعر الاستيراد بالنسبة للمنتجين، وتبيع الشعير بسعر أدنى لأصحاب المواشي.

٣- الفراريج والبيض واللحوم الحمراء

كانت نسبة الإكتفاء الذاتي من الفراريج ٢٣ في المائة، ومن الحليب ٨٣ في المائة، ومن اللحوم الحمراء ١٢،٤ في المائة، خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١.

وقبل بدء العمل ببرنامج التكييف الهيكلي، كانت نسبة الإكتفاء الذاتي من الفراريج ٩٠,٦ في المائة، ومن البيض ١٢١,٢٢ في المائة، ومن الحليب ٨٤,٦ في المائة، ومن اللحوم الحمراء ٢٧,٣ في المائة. أما بعد البدء في تنفيذ البرنامج، فقد انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من الفراريج والبيض إلى ٧٥ و١٠٦,٤ في المائة على التوالي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، بينما ارتفعت نسبة الإكتفاء الذاتي من الحليب واللحوم الحمراء إلى ٩٠.٥ و٢٩,٥ في المائة على التوالي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

وتشير هذه النتائج إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الفراريج انخفضت بعد تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي لأن أسعار الأعلاف ارتفعت إلى اكثر من ضعف ما كانت عليه قبل البرنامج بسبب تعديل أسعار الصرف. ولكن نسبة الإكتفاء الذاتي من الحليب واللحوم الحمراء ارتفعت قليلا لأن الحكومة استمرت في تخصيص الإعانات للحليب (حليب البودرة المستورد) وبسبب تحول المستهلكين إلى اللحوم المستوردة المجمدة المنخفضة التكلفة.

ولا ينتج الأردن السكر أو الأرز، وتتحمل وزارة التموين مسؤولية استيراد كافة احتياجات البلد من هاتين السلعتين. وقد بلغ متوسط استهلاك السكر والأرز في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ حوالي ١٢٠ ٠٠٠ و٧٦ ٠٠٠ طن على التوالي.

الشكل ٢- قنوات تسويق الشعير المحلي

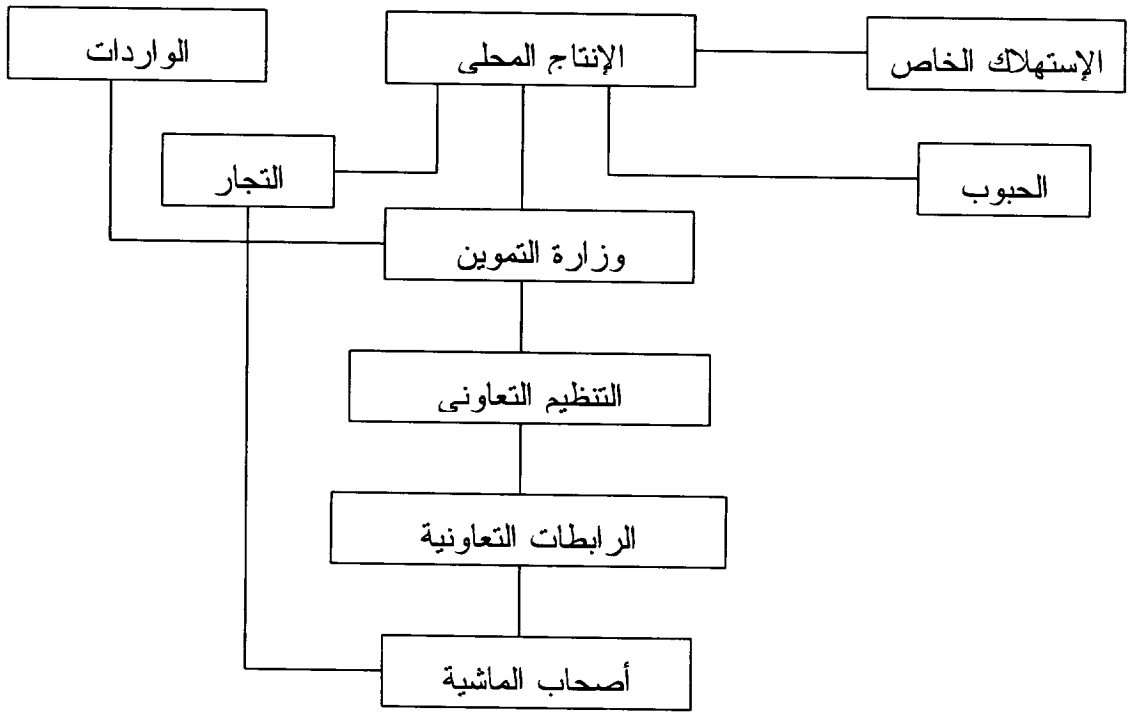

ثانيا- برنامج التكييف الهيكلي في الأردن

ألف- برنامج التكييف الهيكلي

وقعت الحكومة الأردنية اتفاقا مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٩ للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي انتشرت خلال عام ١٩٨٨. وكان مستهدفا للاتفاق أن يشمل تخفيف ديون الأردن وإعادة جدولتها اللازمة لتجنب العجز عن تسديدها ولتصحيح الاختلالات والآثار السلبية على الاقتصاد. وفيما يلي الأغراض الرئيسية التي من المقرر تحقيقها خلال فترة العشر السنوات التالية لتوقيع الاتفاق:

(أ) حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي، محسوبا بالأسعار الحقيقية، وبمعدل متسارع، بحيث يرتفع من ١ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(ب) تخفيض معدل التضخم (الذي يقلص الناتج المحلي الإجمالي) تدريجيا، بحيث يتدنى من ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(ج) تخفيض الاستهلاك النسبي مما يتجاوز ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ٧٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(د) تغيير نمط الاستثمار عن طريق تخفيض حصة القطاع العام من ٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١، وزيادة حصة القطاع الخاص من ١٠,٨ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٦,١ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(هـ) زيادة الادخار المحلي من – ٠.٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(و) زيادة الدخل المحلي بمعدل اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

(ز) الحد من الإنفاق العام بحيث يستمر في الارتفاع ولكن بمعدل أدنى من معدل نمو الاقتصاد؛

(ح) تخفيض العجز في الميزانية من ١٧,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بدون المنح و١٠,٦ في المائة، بما في ذلك المنح، في عام ١٩٩١ إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بدون المنح، و٣,٦ في المائة من الناتج المحلي بما في ذلك المنح، في عام ١٩٩٨؛

(ط) تخفيض حاجة الميزانية إلى الاقتراض من الخارج ومن الداخل، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٦ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(ي) تخفيض معدل النمو السنوي لاقتراض الحكومة من البنوك من ٢,٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(ك) زيادة معدل النمو السنوي لمرافق الاقتراض من البنوك المتاحة للقطاع الخاص من ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(ل) زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٨٧٩ ٢ مليون دينار أردني في عام ١٩٩١ إلى ٦٣٣ ٥ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٨؛

(م) تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، بدون المنح، من ١٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى صفر في عام ١٩٩٨؛

(ن) زيادة الصادرات من ٢٦،٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ٣٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٨؛

(س) زيادة موارد البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية لتغطية ما لا يقل عن ثلاثة شهور من الواردات في عام ١٩٩٨ عوضا عن ٦٧ يوما في عام ١٩٩١؛

(ع) تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني مثل التحويلات والسياحة.

واعتمدت الحكومة الأردنية السياسات المناسبة لتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي وفقا للمفاوضات التي جرت مع صندوق النقد الدولي، وحققت الإنجازات التالية[٢]:

(أ) نتيجة لاعتماد اتفاق الإصلاح في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أعيدت جدولة الدين الخارجي وخفض العجز في الميزانية من ١١١ مليون دينار أردني في عام ١٩٨٨ إلى ٧٠ مليون دينار أردني في عام ١٩٨٩؛

(ب) انخفض العجز في الميزان التجاري انخفاضا حادا، إذ انخفضت الواردات بنسبة ٢٢ في المائة وازدادت الصادرات بنسبة ٩ في المائة؛

(ج) استقر سعر صرف الدينار الأردني منذ أيلول ١٩٨٩ بفضل التدخل الحذر من جانب البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى المساعدة المالية العربية؛

(د) رغم انخفاض العجز في الميزانية إلى نسبة ١٥ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩ (باستثناء المنح)، عملت الحكومة على الحد من الإنفاق، كما ركزت في سياستها المتعلقة بالميزانية على زيادة الإيرادات المحلية؛

---

(٢) ESCWA, "The Impact of the Gulf Crisis on the Jordanian Economy", (E/ESCWA/DPD/1992/5), p. 6.

(هـ) تشير البيانات الرسمية المتعلقة بمؤشر تكلفة المعيشة والتضخم في الربع الأول من عام ١٩٩٠ إلى ارتفاع مؤشر تكلفة المعيشة بنسبة ١،٩ في المائة، وهذا يعني أن التقدير الرسمي لارتفاع تكلفة المعيشة بلغ ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠، مقارنة بـ ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٩؛

(و) مثلت صادرات الأردن التقليدية (الفوسفات والبوتاس والأسمدة) في عام ١٩٨٩ حوالي ٤٧ في المائة من إيرادات الصادرات الأردنية نتيجة لحملة كبيرة لفتح أسواق جديدة لهذه الصادرات في شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية؛

(ز) بلغ صافي اقتراض الخزانة المحلي خلال الخمسة الشهور الأولى من عام ١٩٩٠ حوالي ٣٠,٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وشكل اقل من ثلث قيمة الاقتراض المحلي في الفترة ذاتها من عام ١٩٨٩؛

(ح) تجاوزت تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج في النصف الأول من عام ١٩٩٠ قيمتها في النصف الأول من عام ١٩٨٩ بنسبة ٤٣ في المائة.

وتوقف تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي مع وقوع أزمة الخليج في أواخر عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١. وفي دراسة أعدتها الإسكوا[٣]، قدرت خسائر الاقتصاد الأردني خلال الخمسة الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠ بمبلغ ٣٦٠ ١ مليون دولار (أي حوالي ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

باء- القرض المخصص لتكييف القطاع الزراعي

منح البنك الدولي الأردن قرضا مخصصا لتكييف القطاع الزراعي من اجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة الرامية إلى التركيز على توسيع قاعدة الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوسيع الأراضي الرعوية، وزيادة الصادرات الزراعية من خلال فتح أسواق جديدة في الخارج. وعليه، أوصى البنك الدولي باتباع سياسات محددة واتخاذ إجراءات معينة في هذا القطاع. وسمح هذا البنك بتطبيق شروط القرض المخصص لتكييف القطاع الزراعي تدريجيا، على أن يكتمل تنفيذها خلال فترة تتراوح بين ٣ و٥ سنوات.

ويجري تنفيذ أحكام القرض وفقا لجدول أعمال مقترح يشمل البنود التالية:

(أ) التحديث المستحث بقوى السوق:

(١) قيام وزارة الزراعة بوضع خطة لإلغاء تجمعات احتكار واردات السلع الغذائية، وإعادة النظر في نظام التجارة الزراعية الحالي (الحظر والتراخيص والتعريفات)؛

---

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٠.

(٢) اتخاذ إجراءات لإلغاء سعر الدعم المحدد للبندورة والمضي في عملية تحويل الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية إلى القطاع الخاص؛ وإجراء دراسة لتقييم احتمالات التحول إلى القطاع الخاص، وإعداد خطة مفصلة لتنفيذ العملية؛

(٣) إعادة النظر في أنظمة امتلاك الأراضي في منطقة الغور؛

(٤) رفع القيود التنظيمية عن هوامش الربح في أسعار التجزئة للمنتجات الطازجة، وإلغاء الضوابط المفروضة على أسعار منتجات الصناعة الزراعية؛

(٥) رفع القيود التنظيمية عن النقل الجوي والبري، وربما إلغاء القوانين التي لا تشجع على تحديث أسطول الشاحنات؛

(٦) إلغاء ما تبقى من إعانات المنتجات ولوازم الإنتاج.

(ب) استخدام الموارد بفعالية:

(١) اعتماد سياسة وطنية للموارد المائية تشكل أساسا لتطوير استراتيجية زراعية؛

(٢) اعتماد خطة لإقامة وإدارة نظام عدادات الآبار، وإدارة شبكة توزيع المياه المعتمدة على الضغط والعدادات في الغور؛

(٣) البدء في العمل بجدول لرسوم مياه الري يقوم على فرض تعريفات إجمالية ورسوم معدلة حسب الموسم، وإعداد برنامج للاتجاه نحو استرداد كامل تكاليف تشغيل وصيانة شبكات المياه، وتقديم اقتراح طويل الأمد بشأن احتمالات بيع المياه؛

(٤) تحديد مهام جديدة لمؤسسات قطاع المياه.

(ج) التقليل من تدخل الحكومة:

(١) وضع سياسة واستراتيجية وطنية للزراعة؛

(٢) وضع خطة لتنمية مؤسسات وزارة الزراعة؛

(٣) وضع برنامج لتطوير البحوث الزراعية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لتحسين الوضع المؤسسي للمركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا؛

(٤) إصلاح مؤسسة الإقراض الزراعي باتباع المعايير الدولية، بما في ذلك حمايتها من إجراءات تخفيف الديون التي قد تفرضها الحكومة، ووضع خطة لاسترداد القروض؛

(٥) إعادة هيكلة نظام التعاونيات في الأردن.

ثالثا- السياسات الزراعية المتصلة بالقطاع الغذائي

السياسات الزراعية والأساليب المتبعة لتنفيذها هي من العوامل الرئيسية في تحديد أداء القطاع الزراعي. وتتصل هذه السياسات اتصالا مباشرا بالقطاع الزراعي، والاقتصاد الكلي، والتجارة الخارجية، وسياسات أسعار الصرف.

ألف- سياسات أسعار الصرف

خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٤، ظلت سياسة أسعار الصرف بلا تغيير هام. ولكن أجريت عدة تغييرات جاء أولها في عام ١٩٧٥ عندما تم تثبيت الدينار الأردني مقابل حقوق السحب الخاصة عند ٠،٣٨٧٧٥٤ دينار أردني لكل واحد من حقوق السحب الخاصة، إنما مع عدم السماح بارتفاع الدينار أو بانخفاضه بنسبة تتجاوز ٢,٢٥ في المائة. وكان البنك المركزي الأردني يراقب أسعار الصرف يوميا ويستخدم دولار الولايات المتحدة الأمريكية كعملة التدخل. فإذا ما تغير سعر الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة بحيث يتجاوز الواحد من حقوق السحب الخاصة ٠,٣٩٦٤٨ دينار أردني او يقل عن ٠,٣٧٩٠٣ دينار أردني، قام البنك المركزي بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار بحيث يبقى سعر صرف الدينار مقابل حقوق السحب الخاصة ضمن الحد المسموح به؛ وبعد ذلك يجري تعديل سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى الموجودة ضمن سلة عملات حقوق السحب الخاصة باستخدام ما ينطبق في كل حالة من الأسعار المقابلة في الأسواق المالية الدولية.

وقد اجري تعديل آخر في عام ١٩٨٤، عندما اخذ وضع الاحتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي الأردني في التدهور. فبناء على أنظمة البنك المركزي سمح باتساع نطاق تذبذب سعر الدينار الأردني، وفي عام ١٩٨٦ اصبح بإمكان المؤسسات المالية أن تعلن عن أسعار خاصة بها لصرف العملات الأجنبية مسترشدة بسعر البنك المركزي. ولكن في حزيران/يونيو من العام ذاته، فرض البنك المركزي على جميع المؤسسات المالية استخدام الأسعار التي يحددها هو. وفي وقت لاحق، سمح البنك المركزي بتعويم الدينار الأردني نتيجة لفك الارتباط مع الضفة الغربية وانخفاض تدفق التحويلات من الخارج. واتفقت البنوك التجارية على توحيد سعر صرف الدينار الأردني عند ٠,٥٤ دينار لكل دولار، وأغلقت بالتالي محلات الصرافة.

وفي منتصف عام ١٩٨٩ بدأ البنك المركزي بتطبيق سعرين مختلفين لصرف الدينار الأردني. واصبح بإمكان البنوك إجراء المعاملات بسعر السوق على أن يستخدم السعر الرسمي لاستيراد المواد الغذائية المدعمة، واستيراد الادوية، وتحويل الأموال إلى الطلاب الأردنيين في الخارج. وفي نهاية عام ١٩٨٩، وحد البنك المركزي نظام السعرين واستمر في رصد العلاقة بين الدينار الأردني وحقوق السحب الخاصة من وقت إلى آخر.

وقد تم تحرير الأنظمة المتعلقة بالعملات الأجنبية، ولكن لا يزال نظام صرف العملات الأجنبية في الأردن وفقا للمعايير الدولية، تقييديا وحتى بالمقارنة مع الأسواق المالية الأخرى في المنطقة. ويحق للشركات المصدرة (المحلية والأجنبية) أن تحتفظ بإيراداتها من الصادرات بالعملة الأجنبية. ورغم أن البنك

المركزي يقوم بضبط نظام أسعار الصرف، يبدو أن هذه الضوابط لم تؤد إلى مبالغة خطيرة في قيمة الدينار الأردني.

باء- السياسات التجارية

يخضع نظام التجارة في القطاع الزراعي لقيود كمية واسعة النطاق، وتعريفات مرتفعة فيما يتعلق ببعض السلع، واحتكار الدولة للتسويق. كما لا يزال هناك حظر على استيراد بعض السلع.

وقد طبقت السياسات الآنفة الذكر بهدف تحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين. وأدى تنفيذ نظام الأدوات التجارية هذا (تحديد حصص الواردات من السلع الأساسية) وفرض الضوابط على الأسعار المحلية، إلى زيادة تدخل الحكومة.

وتنظم وزارة الصناعة والتجارة استيراد وتصدير السلع الزراعية بعد الحصول على موافقة وزارة الزراعة التي تتشاور، في ذلك، مع وزارة التموين. وتفرض ضوابط الاستيراد على المحاصيل الفائضة التي تسبب انخفاض الأسعار، أو على المحاصيل التي تعمل الحكومة على ترويجها (البطاطس، والبصل، والثوم، والتفاح).

والقيود الكمية هي الأداة الرئيسية لسياسات التدخل. وتتضمن قائمة السلع الخاضعة للقيود الكمية: السكر، والعدس الاحمر، والقمح، ونخالة القمح، والشعير، والذرة الصفراء، والأرز، وزيت الزيتون، وبودرة الحليب، والدجاج المثلج، والأسماك المثلجة، واللحوم الحمراء الطازجة والمبردة والمثلجة. وتحتكر وزارة التموين حقوق استيراد هذه السلع. ولكن احتكارات الاستيراد هذه خففت مؤخرا وسمح للقطاع الخاص بان يستورد الشعير، والذرة الصفراء، والأسماك المثلجة، واللحوم الحمراء الطازجة والمبردة والمثلجة. ولكن ما تزال وزارة التموين تتحكم بأسعار جميع هذه السلع وتستخدم الأرباح التي تجنيها من احتكارها استيراد بعض السلع لتمويل دعم غيرها من المواد الغذائية، ولا سيما الخبز.

ومنحت الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية، وهي شركة شبه حكومية، حق احتكار استيراد التفاح والبطاطس والبصل والثوم. وتستخدم الشركة التجارة بهذه السلع لتعويض خساراتها في عمليات صناعة رب البندورة.

ولا يزال الحظر قائما على استيراد السلع التالية: رب البندورة، والبندورة الصحيحة المعلبة، وعصير البندورة، والجبنة البيضاء، واللبن، والحليب الطازج، والبيض. كما فرضت الحكومة حظرا على استيراد الفواكه والخضروات، لتشجيع إنتاجها. وتستثنى من هذه السياسة بعض السلع الخاضعة لاتفاقات مقايضة بين الأردن والبلدان المجاورة له، والسلع المدارية التي لا يمكن إنتاجها في الأردن.

وكان لهذه السياسة الحمائية أثر ايجابي، إذ شجعت المزارعين على إنتاج السلع التي يحتاجها السوق المحلي. فبعد أن حظرت الحكومة استيراد التفاح في عام ١٩٨٤، ازداد إنتاج التفاح من ٠٠٠ ٢ طن إلى ٠٠٠ ١٢ طن في عام ١٩٩١، ومن المتوقع أن يستمر معدل الإنتاج في النمو. ولكن، هذه السياسات كان

لها انعكاسات تمثلت في أن بعض البلدان المجاورة، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان، اتخذت إجراءات مماثلة. الأمر الذي قد يضعف الميزة النسبية للأردن في سوق الصادرات من الخضروات.

ومنحت تراخيص استيراد بعض الفواكه والخضروات وفقاً لخطة شهرية يحددها ممثلون عن وزارة الزراعة ووزارة التموين ومؤسسة التسويق الزراعي.

أما السلع الرئيسية الأخرى التي تتطلب موافقة مسبقة من وزارة التموين فهي: الشعير؛ والحيوانات الحية، واللحوم الحمراء الطازجة والمبردة والمثلجة (الضأن والعجل)، والحمص، والذرة، والأعلاف المركزة، والزيوت النباتية؛ وأنواع الفاصوليا، ومشتقات الطحين، وبودرة الحليب، وبعض منتجات الألبان.

وأدت القيود الكمية، عموماً، إلى حماية بعض المنتجات الزراعية وارتفاع أسعار استهلاك السلع المحمية والسلع التي لا يسمح باستيرادها إلا للشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية. وللتعويض جزئيا عن اثر ارتفاع الأسعار للمستهلكين، أجرت الحكومة تغييراً آخر يهدف إلى ضبط أسعار التجزئة لمعظم الفواكه والخضروات.

وتستخدم التعريفات المفروضة على القطاع الزراعي كإجراء حمائي. ورغم أن هذه التعريفات قد انخفضت إلى ما يتراوح بين ٥ و٥٠ في المائة، أخضع عدد من السلع لتعريفات إضافية تزاد على التعريفات الأساسية وقد تتراوح بين٢٠ و٢٥ في المائة. وتبلغ نسبة الضريبة المفروضة على الواردات الخاضعة للجمارك ١٧,٢ في المائة، أما الواردات غير الخاضعة للجمارك فتفرض عليها ضريبة نسبتها ٧,٢ في المائة.

وتعفى من ضرائب الاستيراد السلع الأساسية مثل الحبوب (القمح والطحين والشعير والذرة الشامية والذرة الرفيعة)، والحيوانات الحية (الغنم والماعز والطيور الداجنة)، والزيوت النباتية الخام. ولا تفرض الجمارك على البصل والثوم والبطاطس، وإنما تجري حمايتها من خلال الضوابط المفروضة على الاستيراد. كما تعفى من الجمارك السلع الإنتاجية مثل الجرارات والحصادات. وعلاوة على ذلك، لا تخضع لوازم الإنتاج الزراعي، مثل الأسمدة والمواد الكيماوية الزراعية للتعريفات الجمركية، وإنما تفرض عليها رسوم استيراد تبلغ نسبة ٦ في المائة من قيمتها.

وقد أدت التغييرات في قطاع الزراعة، بما في ذلك فرض القيود الكمية والإعانات، إلى ارتفاع معدلات الحماية الفعلية للسلع التجارية (الجدول ٤). وفي الغور، يتمتع محصول الموز بأعلى معدل من الحماية (٠,٩٣)، وفي المرتفعات، يبلغ معدل الحماية الفعلية للبطاطس ٠,٣٦ وللقمح ٠,٣٢. ويتمتع التفاح بأدنى معدل حماية فعلية وهو ٠,٢٣.

والقيود الكمية، عموماً، أقل فعالية من التعريفات كأداة حمائية. فاسلوب حظر الاستيراد وفرض الحصص عليه يفتقر إلى المرونة لأن مستوى الواردات يحدد مسبقاً بغض النظر عن الأسعار الدولية. أما باستخدام التعريفات، فيكون مستوى حماية أي نشاط، نسبة إلى نشاط آخر، واضحاً جلياً لا يتوقف على

الأوامر الإدارية، وبالتالي يوفر نظام التعريفات الشفافية التي تفتقر إليها إجراءات القيود الكمية. وعلاوة على ذلك، فان القيود الكمية لا تولد دخلا للحكومة كما هو حال التعريفات.

الجدول ٤- معدل الحماية الفعلي في قطاع الزراعة، ١٩٩٢

الغور	معدل الحماية الفعلي	المرتفعات	معدل الحماية الفعلي
البندورة	٠,٦٣	البندورة	٠,٢٨
البطاطس	٠,٦٦	البطاطس	٠,٣٦
البصل	٠,٢٩	التفاح	٠,٢٣
الموز	٠,٩٣	القمح	٠,٣٢

المصدر: World Bank, "Jordan: Agricultural Sector Adjustment Loan", Washington, May 1993.

جيم- سياسات التسعير

تتدخل الحكومة في تحديد أسعار المنتجات الزراعية على نطاق واسع في الأردن. والهدف من هذا التدخل هو أن يضمن لجميع المواطنين القدرة على شراء المواد الغذائية. وبوجه الإجمال يبتغى من التدخل تحقيق أحد الأهداف التالية أو جميعها:

(أ) حماية المستهلك من فقدان القدرة الشرائية؛

(ب) حماية المنتجين من انخفاض الأسعار؛

(ج) توزيع الموارد المتوفرة بفعالية؛

(د) تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للبلد.

١- أسعار الإنتاج

تحدد الحكومة أسعار عدد من السلع المنتجة محليا بهدف تحقيق الأمن الغذائي وزيادة نسبة الإكتفاء الذاتي، كما هو الحال فيما يتعلق بالقمح والشعير والحليب، وبهدف تثبيت الأسعار، كما هو الحال فيما يتعلق بالفراريج والموز.

وتحدد وزارة التموين مسبقا أسعار القمح والشعير، ولكنها لا تتبع بالضرورة الأسعار الدولية. فالاتجاهات المعتادة للأسعار، لا مستوى الأسعار الدولية في السنة الواحدة، هي التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أسعار الدعم، بالإضافة إلى عوامل أخرى (منها تكلفة الإنتاج، وضرورة تحسين الإكتفاء الذاتي، واستجابة الإنتاج لتغيير الأسعار). وترد مناقشة آثار تحديد الأسعار والإعانات المباشرة في الفصل الرابع.

وتحدد وزارة التموين كذلك الحد الأقصى لأسعار بيع الفراريج بالجملة وأسعارها للمستهلك. وينبغي ان تغطي أسعار الجملة تكلفة الانتاج بالاضافة إلى هامش ربح صغير. وفي الربيع، يواجه انتاج الفراريج منافسة من انتاج الحملان، وتكون أسعار الجملة للدواجن أحيانا غير كافية لتغطية تكلفة الانتاج. وتحدد

وزارة التموين أيضا أسعار الحليب ومنتجاته وفقا لتكلفة الانتاج. وتلزم مصانع الحليب باستخدام الحليب السائل الطازج بأسعار ثابتة بهدف دعم انتاج الحليب المحلي. وبالإضافة إلى الإعانات المباشرة (من خلال تثبيت الأسعار)، تقدم الحكومة الإعانات إلى المزارعين من خلال إعفائهم من ضرائب الأرض والدخل وبيعهم المياه بأسعار منخفضة (تبلغ حوالي ثلث تكلفة التشغيل والصيانة) في منطقة الغور.

وتتأثر أسعار المنتجات الزراعية أيضا، بشكل غير مباشر، بالتدخلات التي تمس الاقتصاد بأكمله مثل أسعار الصرف والسياسات التجارية. وتتمتع لوازم الانتاج، بإستثناء المياه، بإعانات غير مباشرة من خلال إعفائها من التعريفات الجمركية. وتقدم الإعانات كذلك في شكل قروض زراعية تصدر عن مؤسسة الاقراض الزراعي وتتراوح نسبة الفائدة عليها بين ٧ و ٨,٤ في المائة، بينما تتجاوز الفائدة على القروض التجارية نسبة ١١ في المائة.

٢- أسعار الاستهلاك

تفرض الحكومة الضوابط على الأسعار من خلال النصوص التنفيذية الخاصة بالأسعار، والقوة القضائية، او مباشرة، بفرض الضوابط على الكميات المتوفرة في السوق ولاسيما من خلال احتكار الواردات من المنتجات الخاضعة للضوابط او من خلال شراء هذه المنتجات محليا. وجميع المنتجات الغذائية المعروضة في محلات البيع بالتجزئة في الأردن تخضع اساسا لتحديد الأسعار. وتعلن الأسعار الجارية، عادة، لفترة غير محددة من الزمن وتعين مستوياتها في كل من المستويات العديدة لسلسلة التسويق. والهدفان الرئيسيان من تحديد الأسعار للمستهلكين هما تثبيت أسعار معظم المواد الغذائية، وتقديم الإعانات للمستهلكين، كما هو الحال فيما يتعلق بالخبز والحليب والسكر والأرز. وترد مناقشة مفصلة لمستوى إعانات الاستهلاك في الفصل الرابع.

وفيما يتعلق بالفواكه والخضروات، لا تتدخل الحكومة مباشرة في أسعار الجملة، وإنما تحدد فقط أسعار التجزئة. ويعلن يوميا سعران مختلفان لكل منتج (يشار اليهما "بالحد الأدنى " و"الحد الأعلى" لسعر التجزئة)، وذلك استنادا إلى ملخص أسعار الجملة لليوم السابق. ويحظر على البائعين بالتجزئة تخطي الحد الأعلى للسعر المعلن. أما "الحد الأدنى" فهو الحد الذي لا يمكن تجاوزه عند بيع منتجات من الدرجة الثانية، ولكن لا اهمية فعلية له في ضبط الأسعار لان المنتجات لا تصنف او تباع وفقا لدرجتها عند البيع بالتجزئة. ولسياسات ضبط أسعار التجزئة آثار هامة على تسويق الفواكه والخضروات في الأردن، منها:

(أ) الحؤول دون نشوء نظام يحدد بوضوح درجات ومعايير النوعية، الأمر الذي يؤثر على نوعية المواد المتوفرة في السوق وتنوع السلع المتوفرة للمستهلك؛

(ب) اختلال الأسعار في مرحلتي البيع بالجملة والتجزئة من سلسلة التسويق، نتيجة لعدم وجود آلية فعالة تستخدم في استقصاء الأسعار وللتلاعب في قوى السوق.

الشكل ٣- الأسعار المحلية للقمح والشعير وأسعارهما عند الحدود

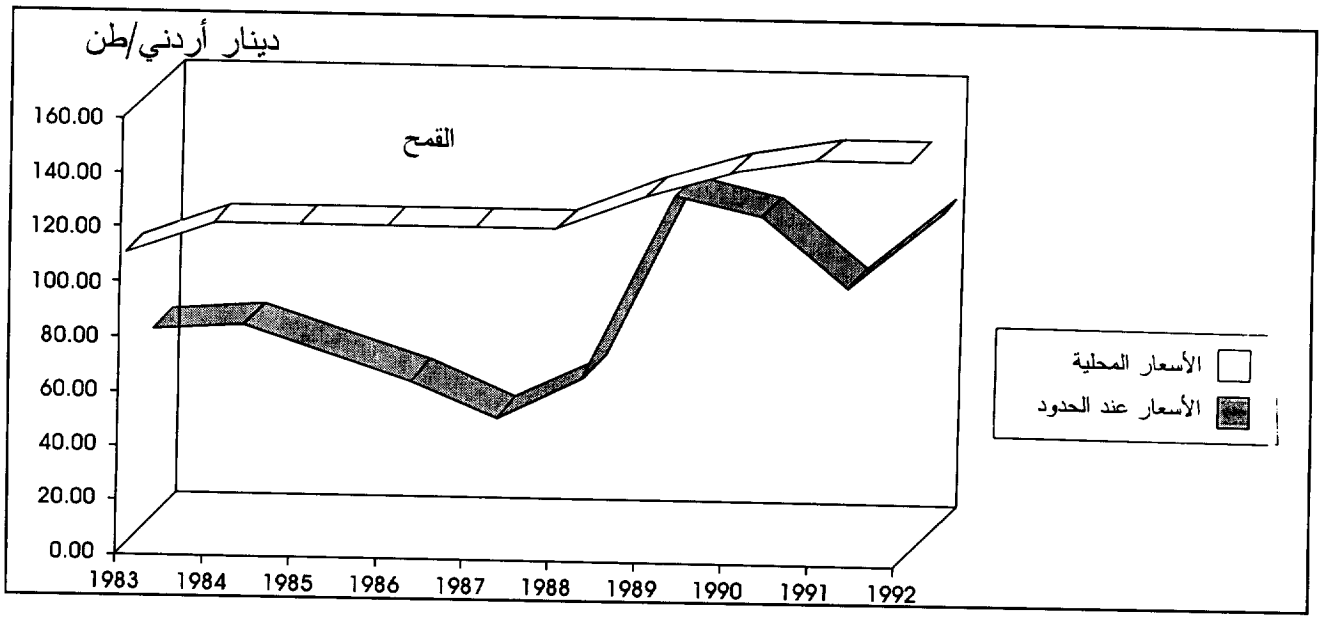

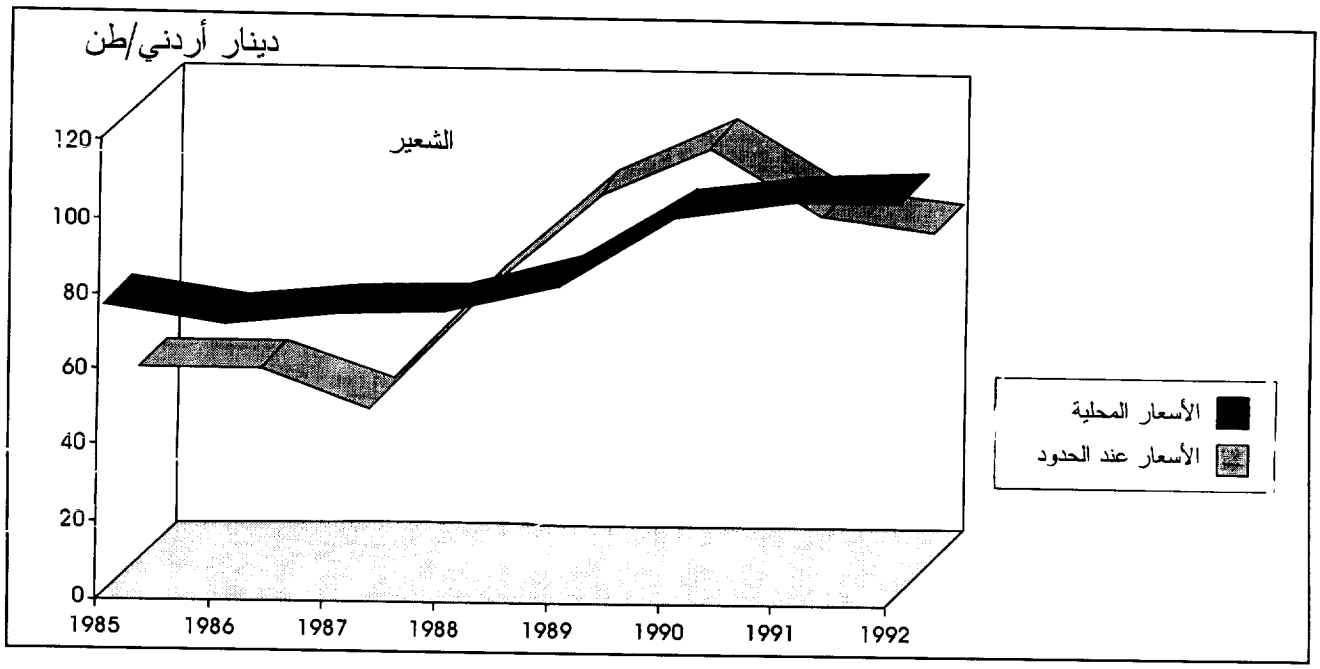

الشكل ٤- الأسعار المحلية للفراريج والحليب المجفف وأسعارهما عند الحدود

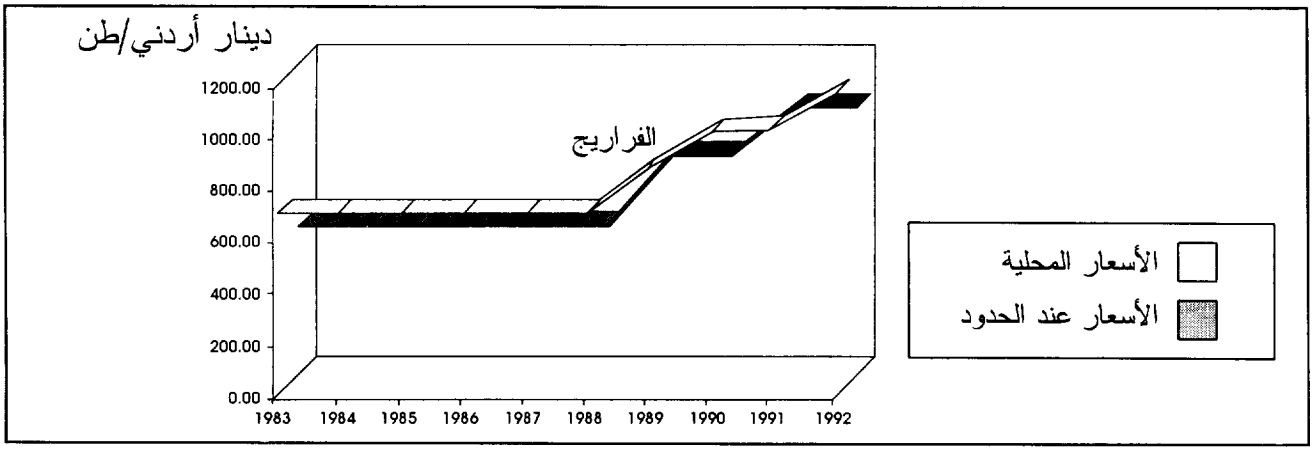

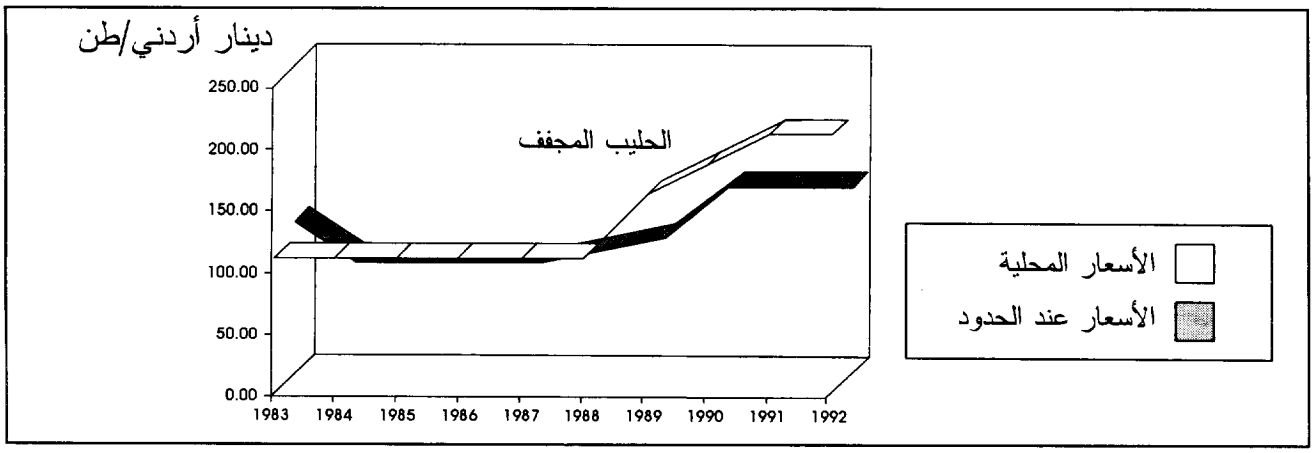

الشكل ٥- الأسعار المحلية للحوم الحمراء وأسعارها عند الحدود

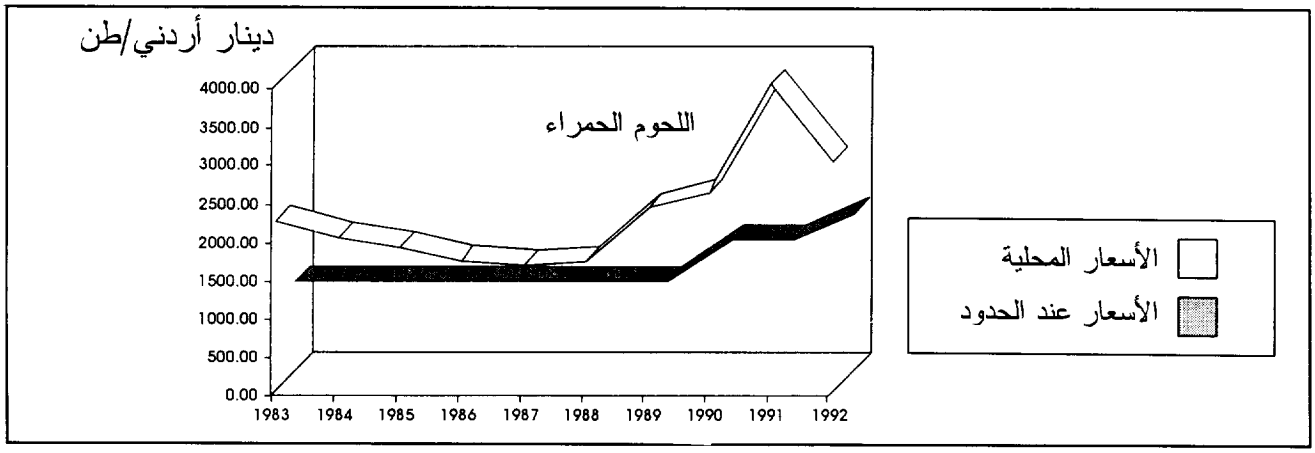

رابعا- إجراءات التدخل

استخدمت الأسعار النسبية لقياس التدخل في انتاج واستهلاك بعض المنتجات (القمح والشعير واللحوم الحمراء الفراريج والبيض والسكر والارز). وحسبت أسعار هذه المنتجات، ثم أطرت، وفقا لمؤشر أسعار السلع غير الزراعية. وكان قد تم حساب مؤشر أسعار السلع غير الزراعية عن طريق فصل مكونات الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير الزراعية إلى فئتين: قطاعات المواد التجارية وقطاعات المواد غير التجارية[٤]. وحسبت معدلات الحماية الاسمية للفترة ١٩٨٣-١٩٩٢، وتضمنت معدل الحماية المباشرة الإسمي ومعدل الحماية غير المباشرة الإسمي ومجموع معدل الحماية الاسمي. وترد أسعار الجملة المحلية، بالاضافة إلى تكاليف الاستيراد (أسعار الاستيراد) في المرفق ٣. وعدلت أسعار الواردات بما في ذلك تكلفة الاستيراد والتأمين والشحن (سعر "سيف") وفقا لسعر الصرف الرسمي وسعر الصرف التوازني، ثم اضيفت هوامش التسويق لتحديد تكلفة استيراد كل محصول.

وكانت تكاليف استيراد القمح والضأن والفراريج (مقدرة حسب سعر الصرف الرسمي) أدنى من أسعار الجملة المحلية خلال الفترة بكاملها. ومن جهة أخرى، كانت أسعار الجملة المحلية للشعير أعلى من تكاليف الاستيراد في جميع السنوات، باستثناء سنة ١٩٨٩. واخذت أسعار الجملة المحلية لجميع المنتجات في الارتفاع إجمالا لأن الحكومة هي التي تحدد معظم هذه الأسعار. فقد ارتفع سعر القمح المحلي من ١٠٨,٥٠٠ دنانير أردنية للطن في عام ١٩٨٣ إلى ١٤٧ دينارا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، بينما تذبذب سعر القمح المستورد في تلك الفترة من سعر أدناه ٣١,٩٤٠ دينارا أردنيا للطن في عام ١٩٨٧ إلى سعر أعلاه ١٠٨,٨٧٠ دنانير في عام ١٩٨٩. وكانت أسعار القمح قبل تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي (الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨) أدنى منها بعد عام ١٩٨٨. وبدأ سعر الصرف الرسمي بالارتفاع في عام ١٩٨٩ (كان الدولار يعادل ٠,٣٧٤ دينار أردني في عام ١٩٨٨ ثم ارتفع إلى ٠,٥٧٢ دينار أردني في عام ١٩٨٩ وإلى ٠,٦٧٩ دينار أردني في عام ١٩٩١) (المرفق ٣- ألف). وفي الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٢، ارتفع سعر القمح المحلي من ١٠٨,٥٠ إلى ١٤٧ دينارا للطن. واتبعت أسعار الجملة للشعير المحلي نمط أسعار القمح المحلي. ومن جهة أخرى لم يحصل تحول في أسعار الشعير المستورد في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠ (كان سعره ٥٧,٠٥ دينارا للطن عام ١٩٨٨، وبلغ ٨٢,٣٨ دينارا للطن في عام ١٩٨٩، و٩٥,٩٣ دينارا للطن في عام ١٩٩٠). وبدأت الأسعار في الانخفاض بعد ذلك (انخفضت إلى ٧٨,٨٢ دينارا للطن في عام ١٩٩١، و٧٤,٧ دينارا للطن عام ١٩٩٢) (انظر المرفق ٣- باء).

وظلت أسعار الفراريج المنتجة محليا ثابتة عند ٧٠٠ دينار للطن خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨. وارتفعت في عام ١٩٨٩ إلى ٨٧٥ دينارا للطن ثم إلى ١٦٠ ١ دينارا للطن في عام ١٩٩٢. وحددت الحكومة كذلك أسعار الفراريج المستوردة وبالتالي اتبعت أسعارها نمط أسعار الفراريج المحلية (المرفق ٣-جيم).

---

(٤) Jean-Jacques Dithie, "Trade, Exchange Rate, and Agricultural Price Policies in Egypt" World Bank (Washington, D.C., 1989).

وانخفضت أسعار الضأن المنتج محليا من ٢٤٠ ٢ دينارا للطن في عام ١٩٨٣ إلى ٦٦٠ ١ دينارا للطن عام ١٩٨٧. ثم عادت إلى الارتفاع إلى ان بلغت ٠٠٠ ٤ دينارا للطن عام ١٩٩١، ثم عادت وانخفضت إلى ٠٠٠ ٣ دينار أردني للطن في عام ١٩٩٢.

وفيما يتعلق بالاستهلاك، تطحن الحكومة في مطاحنها معظم القمح الذي تشتريه من السوق المحلية وكل القمح الذي تستورده. ويباع الجزء المتبقي إلى القطاع العام وإلى المطاحن الخاصة المرخصة. ثم يباع الطحين للمخابز في المناطق الحضرية وفي القرى. ويباع الطحين الذي تنتجه الحكومة بأسعار مدعومة للمخابز والمحلات التجارية بشكل رئيسي.

ويحدد سعر الخبز وفقا لنوع الرغيف. ولا توجد بيانات متسلسلة زمنيا عن أسعار مختلف أنواع الأرغفة، ولذلك استخدم سعر القمح المباع للمطاحن المحلية كأفضل دليل على "متوسط سعر الخبز للمستهلك". ويحسب مكافىء سعر القمح عند الحدود في مكان استهلاكه عن طريق تحويل السعر العالمي للقمح والطحين (سعر "سيف") إلى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الرسمي. أما تكلفة نقل الطحين إلى المطاحن فلا تذكر.

ويبين الجدول ٥ الأسعار التي يدفعها المستهلك لقاء بعض السلع المختارة. ويتضح ان معظم هذه الأسعار ظلت ثابتة لمجموعة من السنوات، باستثناء أسعار لحم الضأن التي ارتفعت خلال الفترة قيد الدراسة إلى ان بلغت ذروتها في عام ١٩٩١ (٠٠٠ ٥ دينار للطن) ثم انخفضت إلى ٧٥٠ ٣ دينارا أردنيا للطن في عام ١٩٩٢. كما يبين الجدول مدى تفاعل السياسات قبل تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي وبعد بدء تنفيذه. وينعكس تخفيف إجراءات التدخل في حجم معامل الحماية.

ألف- آثار سياسات التسعير على الأسعار النسبية

لا بد للتمكن من تحديد أثر الضرائب والإعانات وسياسات التسعير على حوافز الاستثمار في مختلف الانشطة الزراعية من تقدير الأسعار التي كانت ستوجد لو لم يحصل تدخل مباشر. ويبين المرفقان ٣ و٤ الآثار المباشرة وغير المباشرة والكلية لسياسات التسعير.

١- الآثار المباشرة لسياسات التسعير

تقاس الآثار المباشرة لسياسات التسعير بحساب معدل الحماية المباشرة الاسمي على النحو التالي:

$$NPR_D = \frac{P_A / P_{NA} - P'_A / P_{NA}}{P'_A / P_{NA}} = \frac{P_A - P'_A}{P'_A}$$

حيث:
P_A = أسعار الجملة المحلية للمحصول A.
P'_A = مكافيء سعر المحصول A (تكلفة الاستيراد) عند الحدود.
P_{NA} = مؤشر الأسعار غير الزراعية.

ويدل معدل الحماية المباشرة الاسمي السالب إلى ان الحكومة تفرض الضرائب على منتج المحصول وتدعم السعر للمستهلك. ويدل معدل الحماية المباشرة الاسمي الموجب على ان الحكومة تدعم المحصول في مرحلة الانتاج وتضيف الضرائب إلى السعر للمستهلك. وعلاوة على ذلك، كلما ارتفعت قيمة المعدل (بالأسعار المطلقة) كان أثر تدخل الحكومة أكبر وأعمق. فقد تلقى منتجو القمح واللحوم الحمراء والفراريج حماية متواصلة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٢. وبلغ القمح أعلى مستوى من الحماية في عام ١٩٨٧ (عندما كان معدل الحماية المباشرة الاسمي حوالي ١,٩٩) وبلغ أدنى مستوى في عام ١٩٨٩ (عندما كان معدل الحماية المباشرة الاسمي حوالي ٠,٠٨). ويدل هذا على ان مستوى الحماية المقدمة إلى القمح انخفض بعد بدء تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي (انظر الشكلين ٦ و٧ والمرفق ٣- ألف).

وتذبذب معدل حماية لحم الضأن (وفقا لمعدل الحماية المباشرة الاسمي) خلال الفترة قيد الدراسة. وكان أدنى مستوى له ٠,٤ في عام ١٩٨٧ وأعلى مستوى ١,٣٤ في عام ١٩٩١. ويمكن ان يقال إستنادا إلى هذه النتائج ان تعديل سياسات التسعير لم يؤثر على منتجي لحم الضأن في الأردن (المرفق ٣- هاء). وكان معدل حماية الفراريج هو أدنى معدل بين المنتجات التي تم اختيارها، إذ بلغ الصفر في عام ١٩٩١ وكان أعلى مستوى له ٠,٢٣ وذلك في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ (المرفق ٣- جيم).

وتلقى الشعير الحماية طوال الفترة قيد الدراسة باستثناء عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ عندما بلغ معدل الحماية المباشرة الاسمي -٠,١٢ و-٠,٠٨، على التوالي. وكان مستوى حماية الشعير بعد بدء تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي افضل مما كان عليه قبل تنفيذ البرنامج (المرفق ٣- باء).

وكان معدل الحماية المباشرة الاسمي للحليب سالبا في عام ١٩٨٨ فقط، وبلغ أعلى مستوى له في عام ١٩٩٠ (المرفق ٣- دال).

ومن جهة المستهلكين، يدل معدل الحماية المباشرة الاسمي الذي كان سالبا خلال الفترة قيد الدراسة، على ان الحكومة دعمت مستهلكي القمح. ولم يؤثر تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي على مستوى هذا الدعم، وانما انخفض معدل حماية القمح من -٠,٤٤ في عام ١٩٨٨ إلى -٠,٧١ في عام ١٩٨٩ (المرفق ٤-الف).

وجرى دعم الشعير المباع إلى مربي الماشية في عام ١٩٨٦ وفي الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢. وفي عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧، كان معدل الحماية المباشرة الاسمي للشعير موجبا (أي ان الشعير كان يخضع للضرائب). وتذبذب مستوى دعم هذا المحصول خلال الفترة قيد الدراسة، والواقع انه ارتفع في المتوسط خلال تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي (المرفق ٤- باء).

الجدول ٥- الأسعار للمستهلك لبعض السلع المختارة

السنة	القمح	الشعير	الضأن	الفراريج	الحليب	السكر	الارز
١٩٨٣	٣٧,٠٠	غير متوافر	٢٨٠٠,٠٠	٧٥٠,٠٠	٨٢٠,٠٠	١٩٥,٠٠	٢٠٠,٠٠
١٩٨٤	٣٧,٠٠	غير متوافر	٢٥٤٢,٠٠	٧٥٠,٠٠	٦٠٠,٠٠	١٩٥,٠٠	٢٠٠,٠٠
١٩٨٥	٣٤,٠٠	٥٠,٠٠	٢٣٧٥,٠٠	٧٥٠,٠٠	٦٠٠,٠٠	١٧٥,٠٠	١٨٠,٠٠
١٩٨٦	٣١,٠٠	٥١,٥٠	٢١٥٠,٠٠	٧٥٠,٠٠	٦٠٠,٠٠	١٧٥,٠٠	١٨٠,٠٠
١٩٨٧	٣١,٠٠	٤٥,٠٠	٢٠٧٥,٠٠	٧٥٠,٠٠	٦٤٠,٠٠	١٥٥,٠٠	١٦٠,٠٠
١٩٨٨	٣١,٠٠	٤٢,٠٠	٢١٤٠,٠٠	٧٥٠,٠٠	٧٢٠,٠٠	١٥٥,٠٠	١٦٠,٠٠
١٩٨٩	٣٥,٠٠	٦٠,٠٠	٢٩٨٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٥٥,٠٠	١٦٠,٠٠
١٩٩٠	٣٥,٠٠	٦٥,٠٠	٣٢٥٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٦٠,٠٠	١٩٠,٠٠
١٩٩١	٣٥,٠٠	٦٥,٠٠	٥٠٠٠,٠٠	١٢٥٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٦٠,٠٠	١٩٠,٠٠
١٩٩٢	٣٥,٠٠	٦٥,٠٠	٣٧٥٠,٠٠	١٢٥٠,٠٠	١١٠٠,٠٠	١٨٠,٠٠	١٩٠,٠٠

المصدر: وزارة التموين.

ولم يتلق سعر استهلاك الضأن الدعم في الفترة قيد الدراسة، وتقلب معدل الحماية المباشرة الاسمي من عام إلى آخر (وكان أعلى مستوى له ٠,٥٣١ في عام ١٩٩١، وأدنى مستوى ٠,٢٦ في عام ١٩٨٧) (المرفق ٤- جيم).

وانخفض مستوى الضرائب التي يدفعها المستهلك على الفراريج بعد بدء تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي (كان معدل الحماية المباشرة الاسمي ٠,٣٢ في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، وانخفض إلى ٠,١٩ في عام ١٩٨٩ ثم عاد وارتفع إلى ٠,٢٢ في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢).

وتلقت أسعار استهلاك الحليب الدعم في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦ وفي عام ١٩٩١. وعموماً، كانت قيم معدل الحماية المباشرة الاسمي منخفضة (بلغ أعلى مستوى ٠,٣ في عام ١٩٨٩)، مما يشير إلى ان سياسات تسعير الحليب كانت محايدة.

ودعمت أسعار استهلاك الارز في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ فقط، والسكر في عام ١٩٩٠ فقط.

ومختصر القول ان الدعم المقدم إلى القمح، وإلى حد ما الشعير، استمر حتى أثناء تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي. ويعود التقلب في مستوى الحماية إلى تغير الأسعار الدولية بشكل رئيسي.

الشكل ٦- معدل الحماية الاسمي للشعير والقمح

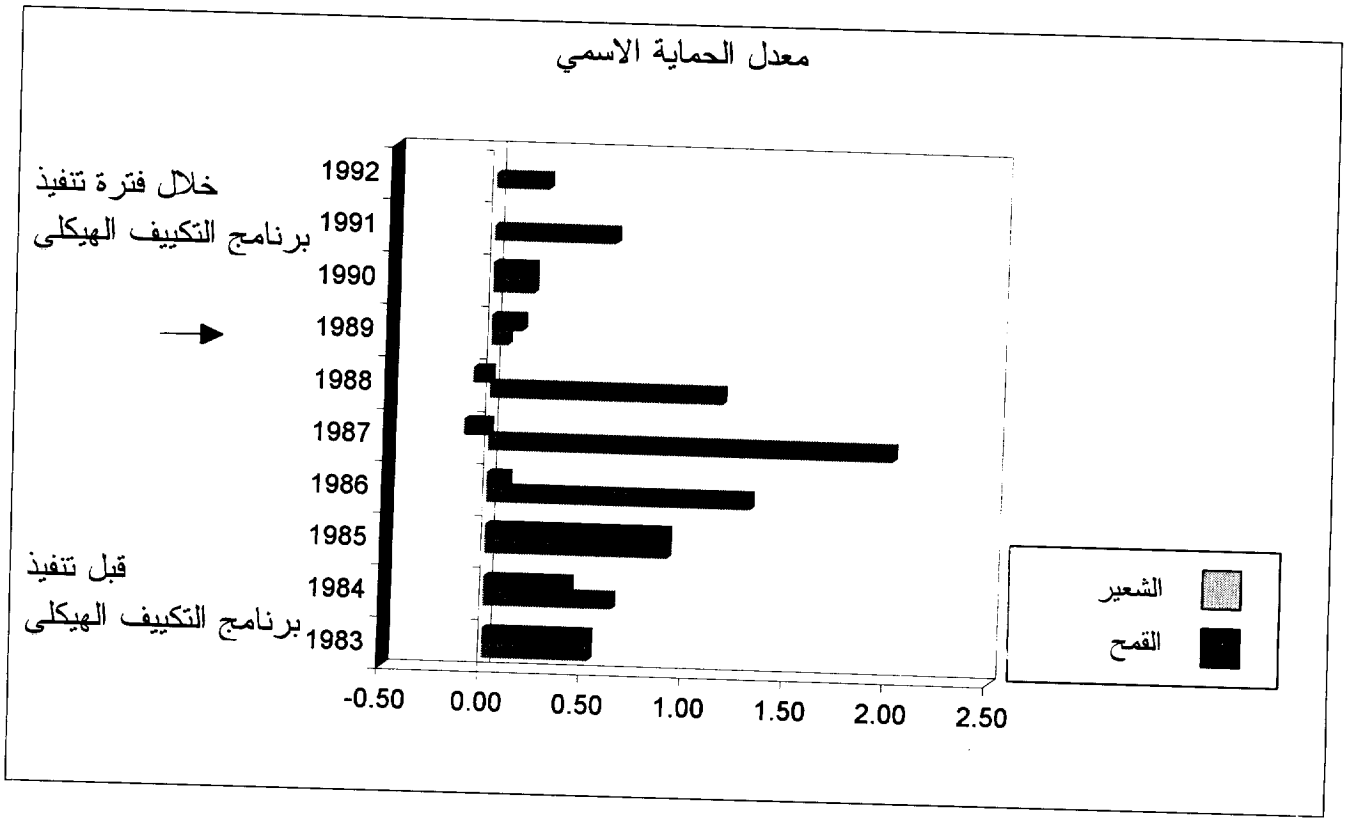

٢- الآثار غير المباشرة لسياسات التسعير

إضافة إلى الآثار المباشرة لسياسات التسعير السائدة، هناك آثار غير مباشرة تتألف من عنصرين:

(أ) أولا، التغيير في سعر الصرف، الذي سيكون ضروريا لإزالة أي خلل في الحساب الجاري، وما قد يترتب من آثار للسياسات التجارية على سعر الصرف؛

(ب) وثانيا، التغيير في أسعار السلع والخدمات غير الزراعية، الناتج عن التعريفات المفروضة على السلع المستوردة المنافسة للمنتجات غير الزراعية.

وفيما يلي المعادلة التي يمكن استخدامها لتحديد الآثار غير المباشرة للسياسات التسعيرية:

$$NPR_I = \frac{p_A / P_{NA} - (E^* / E_O) P_A / P^*_{NA}}{(E^* / E_O) P^*_A / P^*_{NA}}$$

حيث:

P_A = سعر المحصول A للمنتجين (او المستهلكين).

P^*_A = مكافيء سعر المحصول A عند الحدود، مقدرا باستخدام أسعار الصرف التوازنية.

P_{NA} = مؤشر الأسعار غير الزراعية.
P^*_{NA} = مؤشر الأسعار غير الزراعية معدلا حسب سعر الصرف والسياسات التجارية.
E^* = أسعار الصرف التوازنية.
E_O = أسعار الصرف الرسمية.

الشكل ٧- معدل الحماية الاسمي للحوم والفراريج

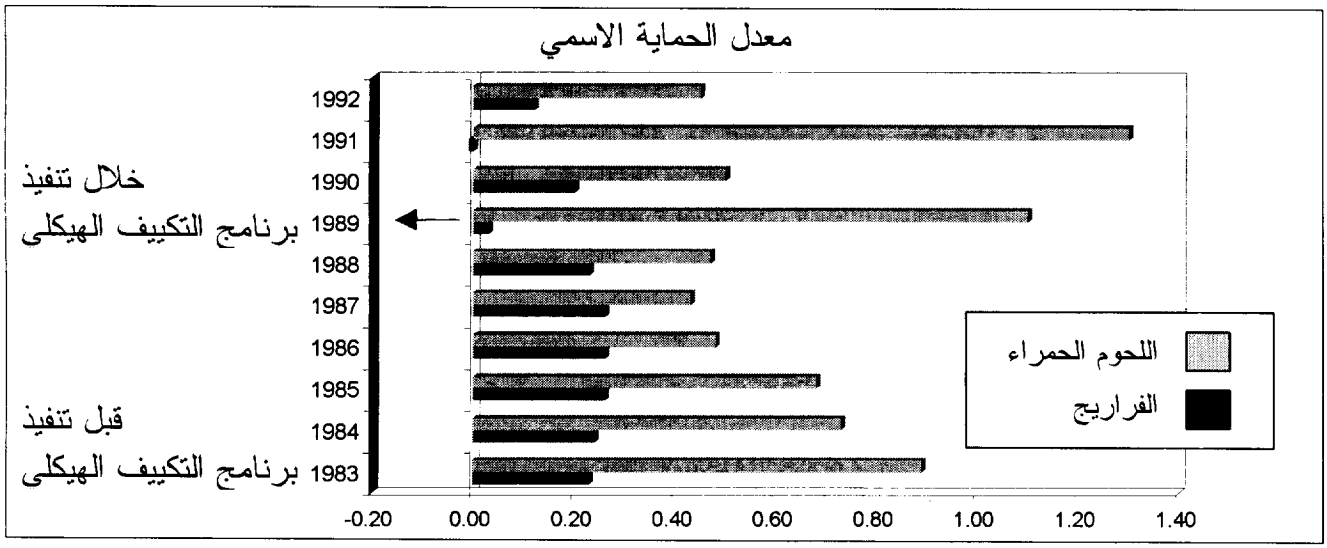

ويبين المرفق ٣ آثار التدخل غير المباشر لصالح المنتجين بينما يبين المرفق ٤ آثار التدخل غير المباشر لصالح المستهلكين.

وعموما كانت معدلات الحماية الاسمية محايدة فيما يتعلق بجميع السلع المختارة (كان أعلاها للشعير ٠,٠٥ في عام ١٩٨٧، وأدناها صفر للقمح في عام ١٩٩٠) (المرفقان ٣- باء و٣- هاء).

٣- الآثار الكلية لسياسات التسعير

التدخل المباشر الكلي هو عبارة عن مجموع التدخل المباشر (سياسات التسعير الزراعية) والتدخل غير المباشر (سياسات أسعار الصرف والتجارة) في الأسعار النسبية. وتشير نتائج هذا القسم من الدراسة إلى ان السياسات غير المباشرة لها أثر حدي على التدخل في الأسعار. وتحسب الآثار الكلية لسياسات التسعير على النحو التالي:

$$NPR_T = \frac{P_A / P_{NA} - (E^*/E_O)P'_A / P^*_{NA}}{(E^*/E_O)P'_A / P^*_{NA}} = \frac{P_A - P'_A}{P'_A}$$

حيث:

P_A = سعر المحصول A للمنتجين (او للمستهلكين).

P'_A = مكافيء سعر المحصول A عند الحدود.

P_{NA} = مؤشر الأسعار غير الزراعية.

P^*_{NA} = مؤشر الأسعار غير الزراعية معدلا حسب أسعار الصرف والسياسات التجارية.

E^* = أسعار الصرف التوازنية.

E_O = أسعار الصرف الرسمية.

ويبين المرفقان ٣ و٤ أن مجموع معدل الحماية المباشرة الاسمي والحماية غير المباشرة الاسمي لا يعادل مجموع معدل الحماية الاسمي، وذلك بسبب عدم دقة البيانات المستخدمة، ولا سيما فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بسعر الصرف وبالنقل والمناولة. وعلاوة على ذلك، تكون المبالغ التي يستلمها المزارعون أكبر مما هو مذكور إذا ما أخذت في الاعتبار أسعار المنتجات الثانوية، خاصة في حالة قش القمح والشعير.

باء- آثار السياسات الحكومية على أسعار المحاصيل وعلى لوازم الانتاج الزراعي

سيستخدم في هذه الدراسة مقياسان لتقييم آثار السياسة الحكومية على النواتج وعلى لوازم الانتاج وهما: معدل الحماية الفعلي، وتكلفة الموارد المحلية. ومعدل الحماية الفعلي هو النسبة بين القيمة المضافة في الأسعار الشخصية والقيمة المضافة في الأسعار الاجتماعية. أي انه عبارة عن نسبة الاختلاف بين الإيرادات وتكاليف لوازم الانتاج التجارية، بالأسعار الخاصة، إلى الاختلاف نفسه بين القيمتين بالأسعار الاجتماعية. ويبين مقياس تكلفة الموارد المحلية مدى فعالية تخصيص الموارد المحلية (الاراضي ورأس المال والقوة العاملة) لانتاج محصول معين. ويستخدم هذا المقياس لتحديد الميزة النسبية لانتاج المحصول في البلد. ويلخص الجدول ٦ معدلات الحماية الفعلية وتكلفة الموارد المحلية للقمح والشعير في عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩١ (أي قبل برنامج التكييف الهيكلي وبعد بدء تنفيذه).

وكانت معدلات الحماية الفعلية للقمح في عامي ١٩٨٨ و١٩٩١ تناهز ١,٠، اي ان القيمة المضافة في العامين كانت مماثلة لما كانت ستبلغه بدون وجود السياسات التدخلية. وعليه، لم يكن لهذه السياسات أثر كبير على القيمة المضافة لانتاج القمح. وفيما يتعلق بالشعير، كان معدل الحماية الفعلية اقل من ١ في العامين، مما يشير إلى ان هذا المحصول خضع لضريبة كانت نسبتها حوالي ١٢ في المائة في عام ١٩٨٨ و١٤ في المائة في عام ١٩٩١.

أما تكلفة الموارد المحلية لانتاج القمح فقد تجاوزت ضعف ما كانت عليه في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١ (ارتفعت من ٠.٢٣ في عام ١٩٨٨ إلى ٠,٥٨ في عام ١٩٩١)، الأمر الذي يشير إلى انخفاض الميزة النسبية لانتاج القمح في الأردن. وكانت تكلفة الموارد المحلية لانتاج الشعير في عام ١٩٨٨ اقل من ١,٠ بقليل، ثم انخفضت في عام ١٩٩١ إلى ٠,٧٢، مما يشير إلى ازدياد الميزة النسبية لانتاج الشعير خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩١.

جيم- آثار التدخل في الأسعار على الانتاج الزراعي

تتوقف الآثار التي تحدث في مستويات الانتاج الزراعي من جراء التدخل المباشر وغير المباشر في تسعير المنتجات على التجاوب من جانب العرض في القطاع الزراعي. ويمكن تقدير الآثار القصيرة الأجل باستخدام المعادلة التالية:

$$dX_{i,t} = a\left(v_i\, b_i\, ERP_{i,t-1} + SUM_j\, v_j\, c_j\, ERP_{j,t-1}\right)$$

حيث:

$dX_{i,t}$ = التغيير في انتاج المحصول i في الفترة t.

a = معامل التكييف.

v_i = حصة القيمة المضافة في سعر المحصول i بالقيم المحلية.

b_i = مرونة سعر المحصول في ذاته على المدى الطويل.

v_j = حصة القيمة المضافة في سعر المحصول المنافس j بالقيم المحلية.

c_j = مرونة سعر المحصول نسبة إلى أسعار المحاصيل الاخرى على المدى الطويل.

$ERP_{i,t-1}$ = معدل الحماية الفعلي للمحصول i في الفترة t-1.

وقد استخدمت هذه المعادلة في حساب الآثار المتعلقة بالقمح فقط (استنادا إلى بيانات عن عامي ١٩٨٨ و١٩٩١) نظرا إلى عدم توفر معلومات عن السلع الاخرى. واستخدمت البيانات عن مرونة الانتاج في مصر نظرا لعدم توفر بيانات عن مرونة انتاج القمح في الأردن. وبما ان أسعار القمح اعلنت قبل موعد الزراعة، استخدم معدل الحماية الفعلي للعام نفسه. وافترض كذلك عدم وجود آثار آجلة على الانتاج، وبالتالي كان معامل التكييف (a) يعادل ١. وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف ان ليس هناك محصول يمكن ان يحل محل القمح باستخدام مناطق الانتاج ذاتها.

الجدول ٦- معدل الحماية الفعلي وتكلفة الموارد المحلية للقمح والشعير في عامي ١٩٨٨ و١٩٩١

	١٩٨٨(*)		١٩٩١(**)	
المقياس	القمح	الشعير	القمح	الشعير
معدل الحماية الفعلي	١,٠	٠,٨٧٧	١,٠٩٦	٠,٨٦٠
تكلفة الموارد المحلية	٠,٢٣	٠,٩٧٩	٠,٥٨٠	٠,٧٢١

المصادر:

(*) El-Habbab, M.S. and A. Jabarin, "The Impact of Wheat Policy on Traditional and Modern Rain-fed Wheat Production".

(**) Sunna, S. et al., "Jordan's Agricultural Sector Review and Policy Implication Plan-Rain-fed Agriculture".

وعلى المدى القصير، يفترض ان من الممكن حساب الانتاج على النحو التالي: $dX_{i,t-1} = 0$ ، وعليه يكون أثر السياسة المتبعة على الانتاج، مع مراعاة الافتراضات المذكورة أعلاه، كما يلي:

$$dX_{i,t} = v_i\, b_i\, ERP_{i,t-1}$$

وأدى التدخل في التسعير إلى زيادة انتاج القمح بمقدار ٥٥٨,٧ طن في عام ١٩٨٨ و٤٤٥ طن في عام ١٩٩١، وهذا يعادل ٠,٤٠٨ في المائة و٠,٧٧٠ في المائة من الانتاج المحلي في العامين، على التوالي. وكون النسبة المئوية من الانتاج المحلي موجبة يدل على ان مستوى الانتاج الفعلي تجاوز ما كان من الممكن ان يبلغه دون السياسات التدخلية بنسبة ٠,٤٠٨ في المائة و٠,٧٧٠ في المائة.

دال- آثار التدخل في الأسعار على الاستهلاك الكلي

يمكن دراسة آثار التدخل في الأسعار على رفاهية المستهلك في البلد بكامله من خلال قياس ما لإلغاء التدخل في الأسعار من آثار على الاستهلاك الكلي.

ويمكن تحديد آثار مجموع التدخل في الأسعار على الاستهلاك في الفترة t باستخدام المعادلة التالية:

$$dC_i^t = e_{ii}\, NRP_i^t\, C_i^{ot}$$

حيث:

dC_i^t = مجموع التغير في الاستهلاك نتيجة للتغير في سعر المحصول i في ذاته.
e_{ii} = مرونة السعر في ذاته عند استهلاك المحصول i.
NRP_i^t = مجموع المعدل الاسمي لانتاج المحصول i.
C_i^{ot} = مستوى استهلاك المحصول i بسعره المغير.

وقد حسبت المرونة الفعلية للسعر الاستهلاكي في ذاته للحوم الحمراء والفراريج والحليب والسكر والارز؛ أما فيما يتعلق بالقمح، فاستخدمت مرونة السعر الاستهلاكي في ذاته للقمح في مصر.

ويلخص المرفق ٥ نتائج الآثار القصيرة الأجل لمجموع التدخل في الأسعار على استهلاك القمح والفراريج في الفترة ١٩٨٣ – ١٩٩٢، والسكر والارز في الفترة ١٩٨٣ –١٩٩٠، واللحوم الحمراء والحليب في الفترة ١٩٨٣ – ١٩٩١.

وكانت نسبة التغير في استهلاك القمح ($dC_{i,t}$) تتغير من سنة إلى اخرى. وقد بلغت أعلاها، وهي ٣٦,٧٤ في المائة في عام ١٩٩١، ثم صارت ٣١,٠٨ في المائة في عام ١٩٩٢، ولكنها كانت ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٠، و ٨,٠٨ في المائة (أدنى مستوى لها) في عام ١٩٨٧. وكانت المعدلات الخاصة بالقمح، بالقيم المطلقة، أعلى إجمالا من معدلات السلع الاخرى، بسبب ارتفاع مستوى استهلاك القمح.

وبشكل عام، أدت سياسات دعم أسعار القمح إلى ازدياد في الاستهلاك تراوح بين ٠٢٠ ٣٧ طنا في ١٩٨٧ و٣٥٠ ١٦٨ طنا في عام ١٩٩١. ولكن حدث انخفاض في استهلاك السكر والارز ولحم الضأن

والفراريج والحليب نتيجة للضرائب الضمنية التي فرضت على هذه السلع، والدليل على ذلك اشارة السالب وقيمة المعامل.

هاء- آثار التدخل في الأسعار على الميزانية الحكومية

يعرض هذا الجزء تقييما لآثار التدخل في الأسعار (إعانات و/أو ضرائب) على الميزانية فيما يتعلق بالقمح والشعير، على مستوى الانتاج، وفيما يتعلق بالقمح (الطحين) والشعير والسكر والارز، على مستوى الاستهلاك.

١- إعانات

(أ) الحبوب

تتلقى أسعار القمح والشعير والحمص والعدس الدعم منذ عام ١٩٨٠. ولكن هذا كان أكثر فعالية في حالتي القمح والشعير. وفي بعض السنوات، عندما كان سعر الحمص منخفضا في تركيا، قام بعض المزارعين، حسبما أفيد، بشراء الحمص في تركيا لبيعه للحكومة الأردنية بأسعار مدعمة. وكانت أسعار العدس المدعمة في بعض الحالات أدنى من سعره في السوق. ويرد أدناه شرح لمدى دعم الأسعار وآثار هذا الدعم.

(ب) القمح

تعلن وزارة التموين أسعار القمح في موعد زراعته (في الخريف). و تقوم بأغلبية عمليات الشراء خلال الشهرين التاليين للحصاد (حزيران/يونيو وتموز/يوليو). ويبين الجدول ٧ الكميات التي تشتريها وأسعارها، وكميات وأسعار واردات القمح، وقيمة الاعانات التي دفعتها وزارة التموين في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢. ويستخلص من الجدول ما يلي:

(١) بلغت كمية القمح الذي اشترته وزارة التموين، في المتوسط، نسبة ٥٢ في المائة من الانتاج خلال الفترة قيد الدراسة؛

(٢) انخفضت نسبة القمح الذي اشترته وزارة التموين إلى ٤٣ في المائة من انتاج القمح في عام ١٩٨٨، رغم ان الانتاج بلغ أعلى مستوى له في ذلك العام، وبلغت نسبة القمح المشتراة أعلى مستوى لها (٧٥,٣ في المائة) عندما كان الانتاج عند أدنى مستوى له؛

الجدول ٧- انتاج القمح وارداته ومشتريات الحكومة منه والاعانات المقدمة إلى المزارعين

السنة	الانتاج (بآلاف الاطنان)	المشتريات (بآلاف الاطنان)	أسعار المشتريات (دينار/الطن)	الواردات (بآلاف الاطنان)	تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي (دينار/الطن)	الاعانة محسوبة للوحدة (دينار/الطن)	مجموع الاعانات (بآلاف الدنانير)
١٩٨٨	١٣٧,٠	٥٩,٠	١٢٠,٠	٣٦٠	٥٥	٦٥	٣ ٨٣٥
١٩٨٩	٨٦,٠	٤٣,٠	١٣٢,٠	٤٠٦	١٢٢	١٠	٤٣٠
١٩٩٠	٨٨,٧	٥٥,٠	١٤٢,٠	٤٥٨	١١٥	٢٧	١ ٤٨٥
١٩٩١	٤٧,٨	٣٦,٠	١٤٧,٠	٥١٥	٨٩	٥٨	٢ ٠٨٨
١٩٩٢	١٢٢,٥	٦٠,٠	١٤٧,٠	٤٥٢	١١٥	٣٢	١ ٩٢٠

المصدر: وزارة التموين.

(٣) كان سعر الدعم حوالي ١٢٠ دينارا للطن في عام ١٩٨٨، وبلغ ذروته في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ عندما سجل ١٤٧ دينارا للطن؛

(٤) تذبذب الفارق بين السعر المدعم وتكلفة الاستيراد في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢. فقد كان أعلى مستوى له ٦٥ دينارا للطن في عام ١٩٨٨ عندما كان الانتاج منخفضا، وأدنى مستوى له ١٠ دنانير للطن في عام ١٩٨٩؛

(٥) لا يشكل الفارق بين السعر المدعم وتكلفة الاستيراد عاملا رئيسيا في تحديد الكميات المشتراة؛

(٦) ازداد الفارق بين السعر المدعم وتكلفة الاستيراد، ليس بسبب ارتفاع سعر الدعم وإنما بسبب انخفاض الأسعار العالمية؛

(٧) وقد تكون هناك اسباب أخرى أدت إلى عدم قيام المزارعين ببيع المزيد من انتاجهم إلى وزارة التموين ومنها: (١) بعض الصادرات غير القانونية إلى المملكة العربية السعودية حيث كانت الأسعار المدعمة أعلى في بعض السنوات؛ (٢) البيع في السوق الحر، خاصة في نهاية الموسم؛ (٣) إيثار الاستهلاك المنزلي. كما ان تغير اساليب تدخل الحكومة وشراء الانتاج يمكن ان يكون قد أدى كذلك إلى تقلب الكميات التي اشترتها وزارة التموين.

(ج) الشعير

كما هو الحال فيما يتعلق بالقمح، تعلن وزارة التموين أسعار الشعير عند موعد الزراعة (في الخريف) وتقوم بشراء الجزء الأكبر من احتياجاتها في الشهرين (ايار/مايو وحزيران/ يونيو) التاليين لموعد الحصاد. ويبين الجدول ٨ الكميات التي تشتريها الوزارة، وأسعارها، والكميات المستوردة وأسعارها، وقيمة الإعانات التي دفعتها الوزارة إلى المزارعين في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢. ويستخلص من الجدول ما يلي:

(١) قامت وزارة التموين بشراء حوالي ٤٠ في المائة من الانتاج، في المتوسط، في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢، وهذه نسبة أقل من النسبة التي سجلها القمح. وكانت نسبة الشعير التي اشترتها الوزارة مرتفعة في عام ١٩٨٨ (٥٤ في المائة)، في حين انخفضت في عام ١٩٨٩ (٣ في المائة)؛

(٢) بلغت الإعانات المقدمة إلى وحدة الانتاج أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٢ (حوالي ١٨ دينارا للطن)، وأدنى مستوى لها في عام ١٩٨٨ (حوالي ٥ دنانير للطن)؛

(٣) بلغت إعانات الانتاج أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٢، عندما كانت قيمتها ٩٤٥ مليون دينار؛

(٤) قدمت إعانات سلبية (ساد فرض الضرائب في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠).

(د) أعلاف الماشية

تبيع وزارة التموين نخالة القمح المستخرجة من مطاحنها لأصحاب الماشية عن طريق المنظمة التعاونية الأردنية. وهي تبيع حوالي ٣٠٠ ١٣ طن شهريا. ونخالة القمح من المنتجات الثانوية لعملية طحن القمح، وكان سعرها حوالي ٢٠ دينارا للطن حتى عام ١٩٩٠، عندما ارتفع إلى ٤٢ دينارا للطن. وبلغت الكمية المباعة لاصحاب الماشية ٠٠٠ ١٣٧ طن في عام ١٩٩٠، و٠٠٠ ١٤٠ طن في عام ١٩٩١، و١٤٣٠٠٠ طن في عام ١٩٩٢. ولا تمثل نخالة القمح المباعة لأصحاب الماشية اي عبء مادي أو أي عبء على الميزانية، فسعر مبيعها يغطي جملة أمور منها التكلفة المادية للطحن، بينما تشمل إعانات القمح تكلفة المادة الخام. وإنما تمثل نخالة القمح والشعير تحويلات كبيرة صريحة وضمنية إلى اصحاب الماشية الذين يحصلون على هذه الأعلاف. ويجدر بالإشارة ان استيراد نخالة القمح ممنوع.

وعموما، لم ينطبق برنامج التكييف الهيكلي على الشعير وأعلاف الماشية من جانب الانتاج.

وبالإضافة إلى الإعانة المقدمة لانتاج الشعير، يحصل اصحاب الماشية، في إطار إعانات لوازم الانتاج، على مساعدة لشراء الشعير المستورد والمنتج محليا. ويبين الجدول ٩ مجموع الإعانات المقدمة فيما يخص الشعير المستورد والمنتج محليا، ويستنتج منه ما يلي:

(١) كانت الإعانة سلبية (أي حققت وزارة التموين ربحا) في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٧، نظرا لانخفاض سعر الشعير المستورد؛

(٢) قدمت أعلى إعانات في عام ١٩٩٠، عندما استورد حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طن من الشعير، وكان الفرق بين تكاليف الاستيراد وسعر الشراء ٦١ دينارا للطن.

الجدول ٨- انتاج الشعير وارداته ومشتريات الحكومة منه والإعانات المقدمة إلى المزارعين

السنة	الانتاج (بآلاف الاطنان)	المشتريات (بآلاف الاطنان)	أسعار المشتريات (دينار/الطن)	الواردات (بآلاف الاطنان)	تكلفة الاستيراد (دينار/الطن)	الاعانة محسوبة للوحدة (دينار/الطن)	مجموع الاعانات (بآلاف الدنانير)
١٩٨٨	٥٠	٢٧	٧٥	١٠١	٧٠	٥	١٣٥
١٩٨٩	٢٩	١	٨٢	٢٠١	٩٥	١٣-	١٣-
١٩٩٠	٣٦	٧	١٠٠	٢٠٠	١٠٩	٩-	٦٣-
١٩٩١	٢٧	٩	١٠٥	٢٩٣	٩٢	١٣	١١٧
١٩٩٢	١٠٣	٥٣	١٠٥	٢٣٠	٨٧	١٨	٩٥٤

المصدر: وزارة التموين.

٢- إعانة الاستهلاك

(أ) القمح

يبين الجدول ١٠ إعانة الاستهلاك الخاصة بالقمح المستورد والانتاج المحلي من القمح ومجموع الإعانات. ويستنتج منه ما يلي:

(١) كان سعر بيع القمح إلى المطاحن ٣٧ دينارا للطن في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٤، وانخفض إلى ٣٤ دينارا في عام ١٩٨٥، وإلى ٣١ دينارا في الأعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨، ثم عاد وارتفع إلى ٣٥ دينارا بعد ذلك؛

(٢) بلغت الإعانة المقدمة للوحدة من القمح المستورد أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٩، عندما سجلت ٨٧ دينارا، وبلغت أدنى مستوى لها في عام ١٩٨٧، عندما سجلت ٩ دنانير؛

(٣) كان أعلى قدر للإعانة المقدمة للوحدة من القمح المحلي ١١٢ دينارا، وذلك في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢؛

(٤) كانت إعانات الاستهلاك أعلى بكثير من إعانات الانتاج. ففي عام ١٩٩٢، بلغ مجموع إعانات الاستهلاك ذروته، عندما سجل ٤٢,٩ مليون دينار، منها ٣٦,٢ مليون دينار إعانات للاستيراد

و٦,٧ ملايين دينار إعانات للانتاج المحلي. وبلغت إعانات الاستهلاك أدنى مستوى لـــها (٧,٤ ملايين دينار) في عام ١٩٨٦.

الجدول ٩- إعانة الأعلاف الخاصة بالواردات والانتاج المحلي للشعير، ١٩٨٦-١٩٩٢

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الواردات (بآلاف الاطنان)	١٤٣,٥	١١٤,٨	١٠١	٢٠١	٢٠٠	٢٩٣	٢٣٠
المشتريات (بآلاف الاطنان)	٢٠٤	١٢,٥	٢٧	١	٧	٩	٥٣
تكاليف الاستيراد (دينار/طن)	٤٩,٠	٣٩,٠	٧٠	٩٥	١٠٩	٩٢	٨٧
تكاليف المشتريات (دينار)	٧١,٠	٧٤,٠	٧٥	٨٢	١٠٠	١٠٥	١٠٥
أسعار البيع (دينار/الطن)	٥١,٥	٤٥,٠	٤٢	٦٠	٦٥	٦٥	٦٥
تكاليف الاستيراد-سعر البيع	-٢,٥	-٠,٦	٢٨	٣٥	٦١	٢٧	٢٢
تكاليف المشتريات-سعر البيع	١٩,٥	٢٩,٠	٣٣	٢٢	٣٥	٤٠	٤٠
مجموع الاعانات (بالآف الدنانير)	-٣١٢	-٣٢٦	٣ ٧١٩	٧ ٠٥٧	١٢ ٤٤٥	٨ ٢٧١	٧ ١٨٠

المصدر: وزارة التموين.

ملاحظة: تم حساب مجموع الإعانات على النحو التالي:
الواردات (تكاليف الواردات – سعر البيع) + المشتريات (تكاليف المشتريات – سعر البيع)

(ب) السكر

لا ينتج الأردن السكر. وقد انخفضت الكميات المستوردة منه في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ إلى حوالي ٣٠٠ ٤٠ طن، مقارنة بـــ ٨٠٠ ٩٠ طن في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢. وعادت الكميات المستوردة إلى الارتفاع خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، ولكنها انخفضت ثانية في السنتين اللاحقتين.

وكانت أكبر كمية من السكر المستورد ٣٠٠ ١٨٧ طن، وذلك في عام ١٩٩٠ (الجدول ١١). وتذبذبت تكاليف الاستيراد في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠، وكان أدنى مستوى لها ٧٨ دينارا للطن في عام ١٩٨٦ وأعلى مستوى ٢٩٩ دينارا للطن في ١٩٩٠. وكانت الإعانة المقدمة للوحدة سلبية في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨، مما يشير إلى ان الحكومة كانت تستفيد من تجارة السكر (بلغ مجموع الدخل الصافي من السكر في تلك الفترة ٢٢,٩ مليون دينار). ودفعت الحكومة أعلى إعانة للسكر (٣٢ مليون دينار) في عام ١٩٩٠.

(ج) الارز

يستورد الأردن كامل استهلاكه من الارز، كما هو الحال فيما يتعلق بالسكر. وبلغت أكبر كمية مستوردة ٥٠٠ ١٢٠ طن في عام ١٩٩٠ وبلغ مجموع الإعانات في ذلك العام ١٣,٥ مليون دينار. وبلغت أقل كمية مستوردة ١٠٠ ٣٦ طن في عام ١٩٨٣. وكانت الإعانة سلبية في الاعوام ١٩٨١ و١٩٨٣

و١٩٨٤ و١٩٨٦ و١٩٨٧. وخفضت أسعار البيع بالجملة من ١٧٠ ديناراً للطن في عـــامي ١٩٨١ و١٩٨٢ إلى ١٣٠ ديناراً للطن في عام ١٩٩٠ (الجدول ١٢).

واستنادا إلى ما ورد آنفاً، يتضح ان الحكومة استمرت في تقديم الإعانات الخاصة بـــالقمح والســـكر (من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠) والارز (من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠).

الجدول ١٠- إعانات استهلاك القمح

	الكميات	الكميات المباعة للمطاحن	سعر الشراء		سعر البيع	الاعانة محسوبة للوحدة		مجموع الاعانات		
السنة	محلي (بآلاف الاطنان)	مستورد (بآلاف الاطنان)	محلي (دينار/ الطن)	مستورد (دينار/ الطن)	(دينار/ الطن)	محلي (دينار/ الطن)	مستورد (دينار/ الطن)	محلي (بآلاف الدنانير)	مستورد (بآلاف الدنانير)	المجموع (بآلاف الدنانير)
١٩٨١	٢٠,١٩	٣٤٨,١	١٠٤,١	٥٩	٣٧	٦٧,١	٢٢	١ ٣٥٥	٧ ٦٥٨	٩ ٠١٣
١٩٨٢	٣,١	٢٠٩,٢	١٠٨,٥	٩٩	٣٧	٧١,١	٦٢	٢٢٢	١٢ ٩٧٠	١٣ ١٩٢
١٩٨٣	٣٥,٠	٣١٨,٧	١٠٨,٥	٧٠	٣٧	٧١,٥	٣٣	٢ ٥٠٣	١٠ ٥١٧	١٣ ٠٢٠
١٩٨٤	١,٣	٤٥٠,٥	١١٩,٥	٧٣	٣٧	٨٢,٥	٣٦	١٠٧	١٦ ٢١٨	١٦ ٣٢٥
١٩٨٥	٣٨,٦	٣٧٦,٩	١١٩,٤	٦٣	٣٤	٨٥,٤	٢٩	٣ ٢٩٦	١٠ ٩٣٠	١٤ ٢٢٦
١٩٨٦	١٦,٥	٢٧٠,٩	١١٩,٦	٥٣	٣١	٨٨,٦	٢٢	١ ٤٦٢	٥ ٥٦٠	٧ ٤٢٢
١٩٨٧	٦٣,٥	٥٤٢,٤	١١٩,٥	٤٠	٣١	٨٨,٥	٩	٥ ٦٢٠	٤ ٨٨٢	١٠ ٥٠٢
١٩٨٨	٥٩,٠	٣٦٠,٠	١٢٠,٠	٥٥	٣١	٨٩,٠	٢٤	٥ ٢٥١	٨ ٦٤٠	١٣ ٨٩١
١٩٨٩	٤٣,٠	٤٠٦,٠	١٣٢,٠	١٢٢	٣٥	٩٧,٠	٨٧	٤ ١٧١	٣٠ ٧٣٠	٣٠ ٩٠١
١٩٩٠	٥٥,٠	٤٥٨,٠	١٤٢,٠	١١٥	٣٥	١٠٧,٠	٨٠	٥ ٨٨٥	٣٦ ٦٤٠	٤٢ ٥٢٥
١٩٩١	٣٦,٠	٥١٥,٠	١٤٧,٠	٨٩	٣٥	١١٢,٠	٥٤	٤ ٠٣٢	٢٧ ٨١٠	٣١ ٨٤٢
١٩٩٢	٦٠,٠	٤٥٢,٠	١٤٧,٠	١١٥	٣٥	١١٢,٠	٨٠	٦ ٧٢٠	٣٦ ١٦٠	٤٢ ٨٨٠

الجدول ١١- إعانات استهلاك السكر

السنة	الواردات (بآلاف الاطنان)	تكاليف الاستيراد (دينار/الطن)	سعر البيع بالجملة (دينار/الطن)	الاعانة محسوبة بالوحدة (دينار/الطن)	المجموع (بآلاف الدنانير)
١٩٨١	٩٠,٨	٢٦٤	١٩٨	٦٦	٥٩٩٣
١٩٨٢	٩٠,٨	٢١٩	١٩٨	٢١	١٩٠٧
١٩٨٣	٦١,١	١١٤	١٦٨	٥٤-	٣٢٩٩-
١٩٨٤	٤٥,٠	١٢٢	١٦٨	٤٦-	٢٠٧٠-
١٩٨٥	٤٠,٣	٩٨	١٤٨	٥٠-	٢٠١٥-
١٩٨٦	١٢٢,٦	٧٨	١٤٨	٧٠-	٨٥٨٢-
١٩٨٧	١٢٨,٢	٨١	١٢٨	٤٧-	٦٠٢٥-
١٩٨٨	٧٦,٣	١١٦	١٢٨	١٢-	٩١٦-
١٩٨٩	٨٦,٨	١٤٧	١٢٨	١٩	١٦٤٩
١٩٩٠	١٨٧,٣	٢٩٩	١٣٠	١٦٤	٣١٦٥٤

الجدول ١٢- إعانات استهلاك الارز

السنة	الواردات (بآلاف الاطنان)	تكاليف الواردات (دينار/الطن)	سعر البيع بالجملة (دينار/الطن)	الاعانة محسوبة بالوحدة (دينار/الطن)	مجموع الاعانات (بآلاف الدنانير)
١٩٨١	٣٦,٩	١٥٦	١٧٠	١٤-	٥١٧-
١٩٨٢	٤٥,٩	١٩٠	١٧٠	٢٠	٩١٨
١٩٨٣	٣٦,١	١٤٧	١٦٥	١٨-	٦٥٠-
١٩٨٤	٥٥,٣	١٥٧	١٦٥	٨-	٤٤٢-
١٩٨٥	٥١,٠	١٥١	١٤٥	٦	٣٠٦
١٩٨٦	٧١,٦	١٤٤	١٤٥	١-	٧٢-
١٩٨٧	٧١,٨	١٠٩	١٢٥	٦-	١١٤٤-
١٩٨٨	٧٦,٧	١٤٦	١٢٥	٢١	١٦١١
١٩٨٩	٣٩,٢	٢١١	١٢٥	٨٦	٣٣٧١
١٩٩٠	١٢٠,٥	٢٤٢	١٣٠	١١٢	١٣٤٩٦

المصدر: وزارة التموين.

الشكل ٨- الأسعار المحلية للقمح والشعير وأسعارهما عند الحدود

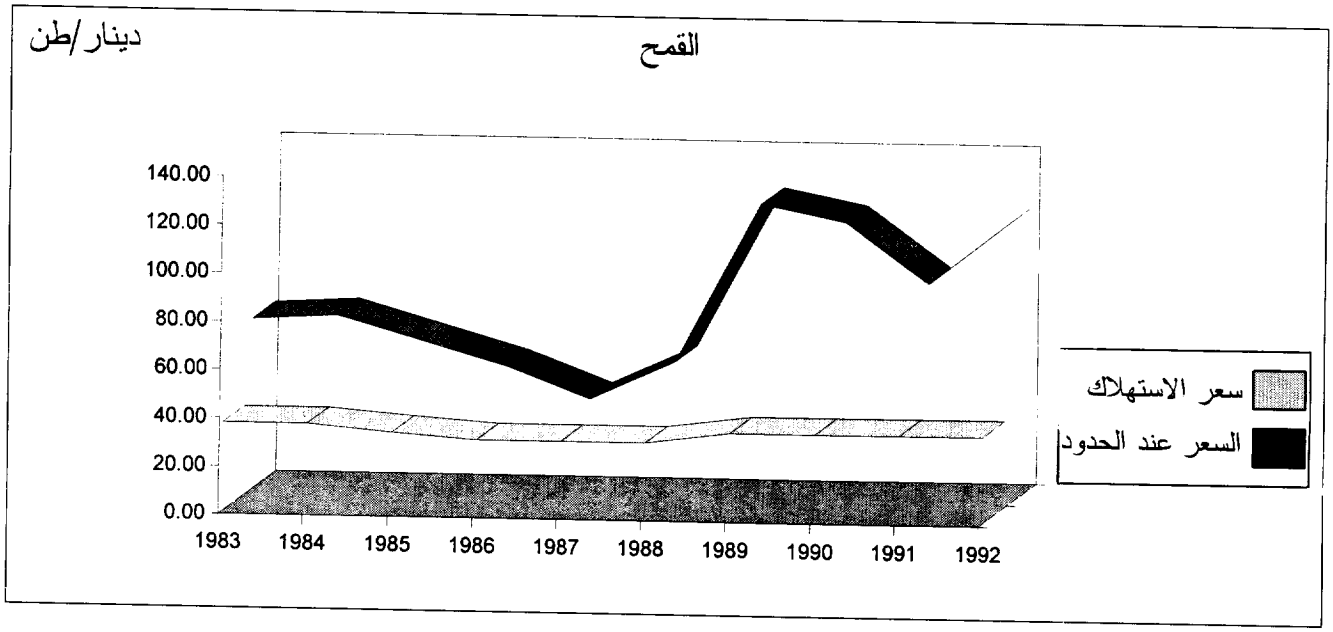

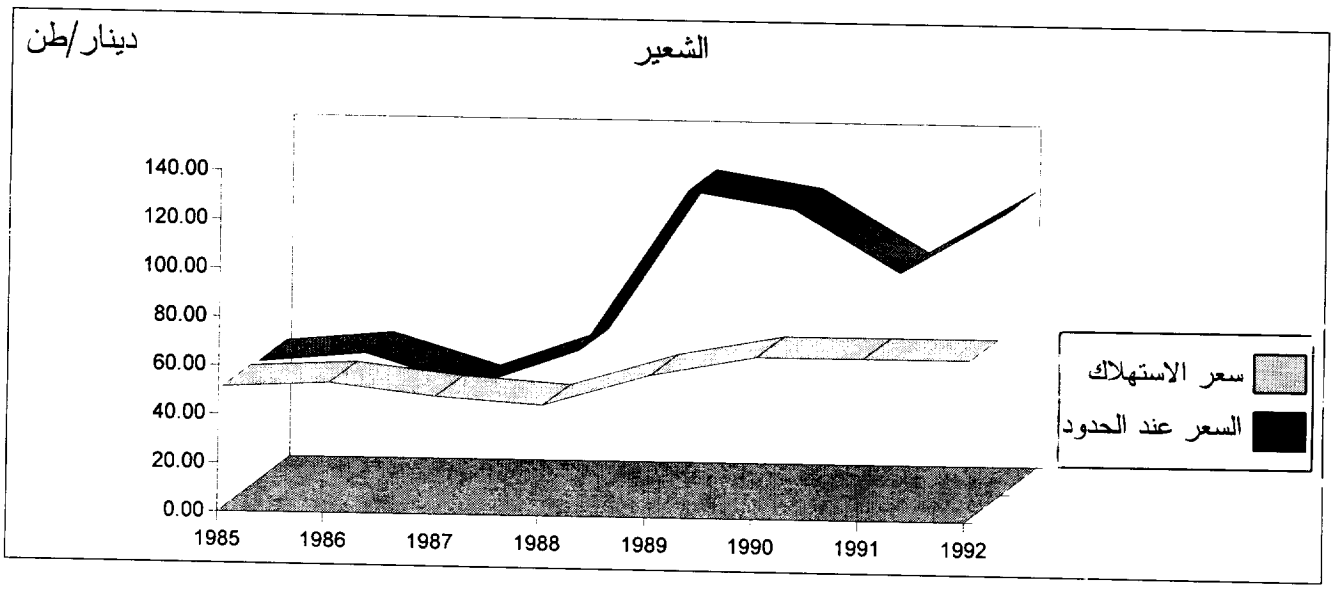

الشكل ٩- الأسعار المحلية للحوم الحمراء والفراريج وأسعارهما عند الحدود

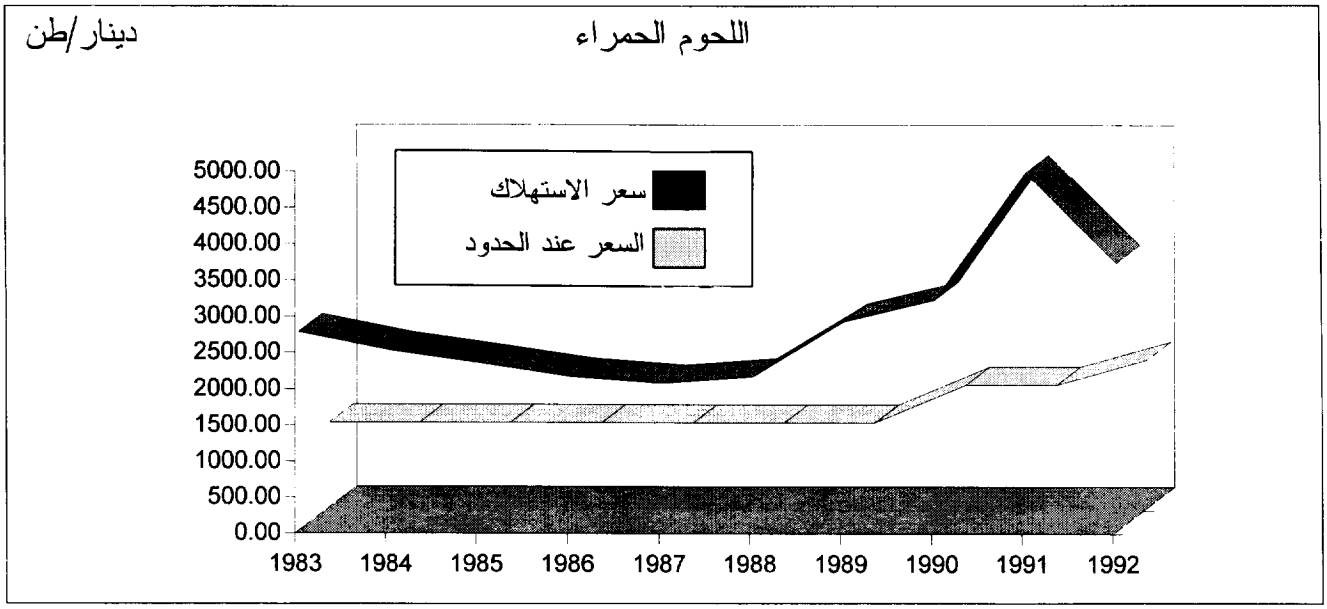

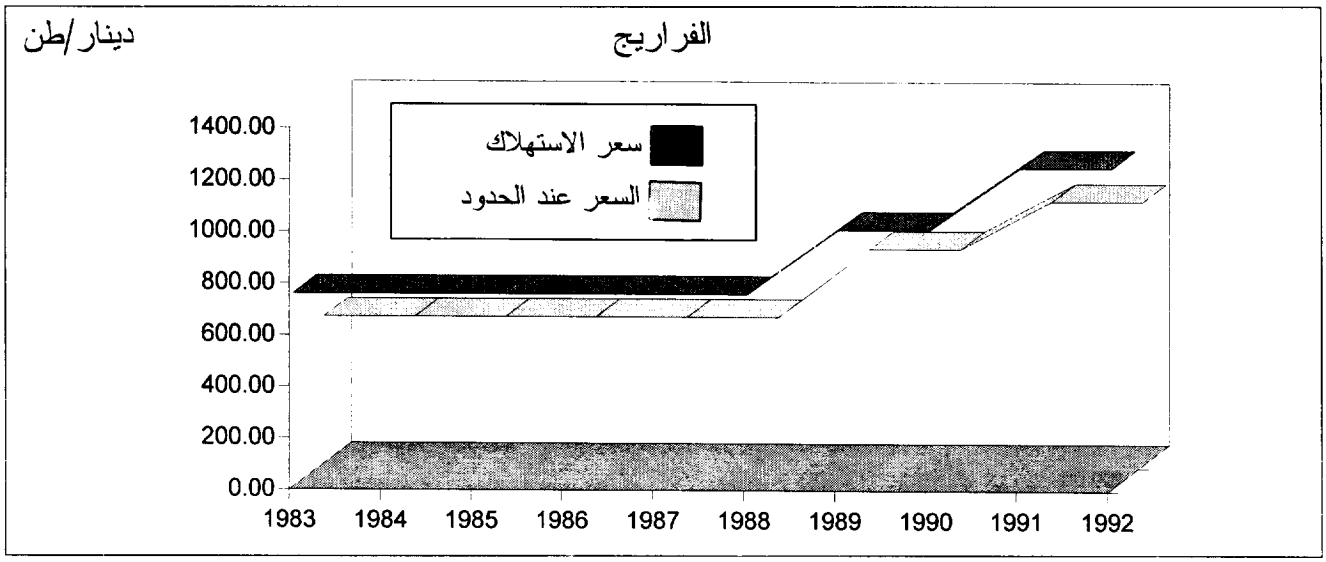

الشكل ١٠- الأسعار المحلية للحليب وأسعاره عند الحدود

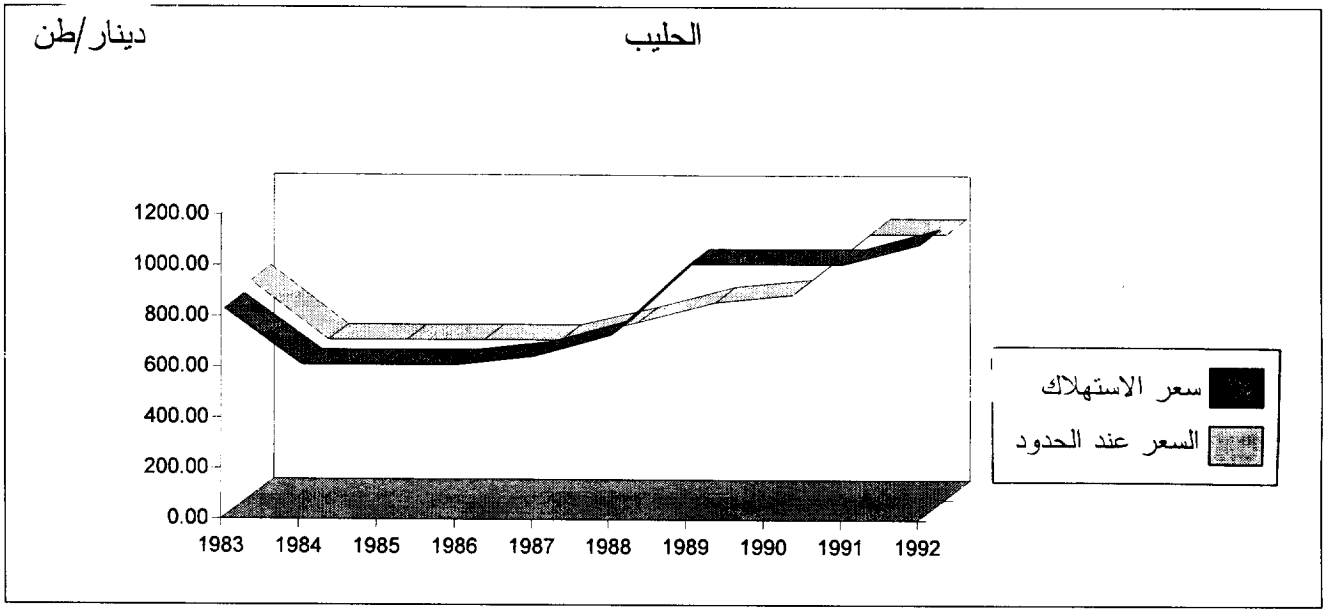

الشكل ١١- الأسعار المحلية للأرز والسكر وأسعارهما عند الحدود

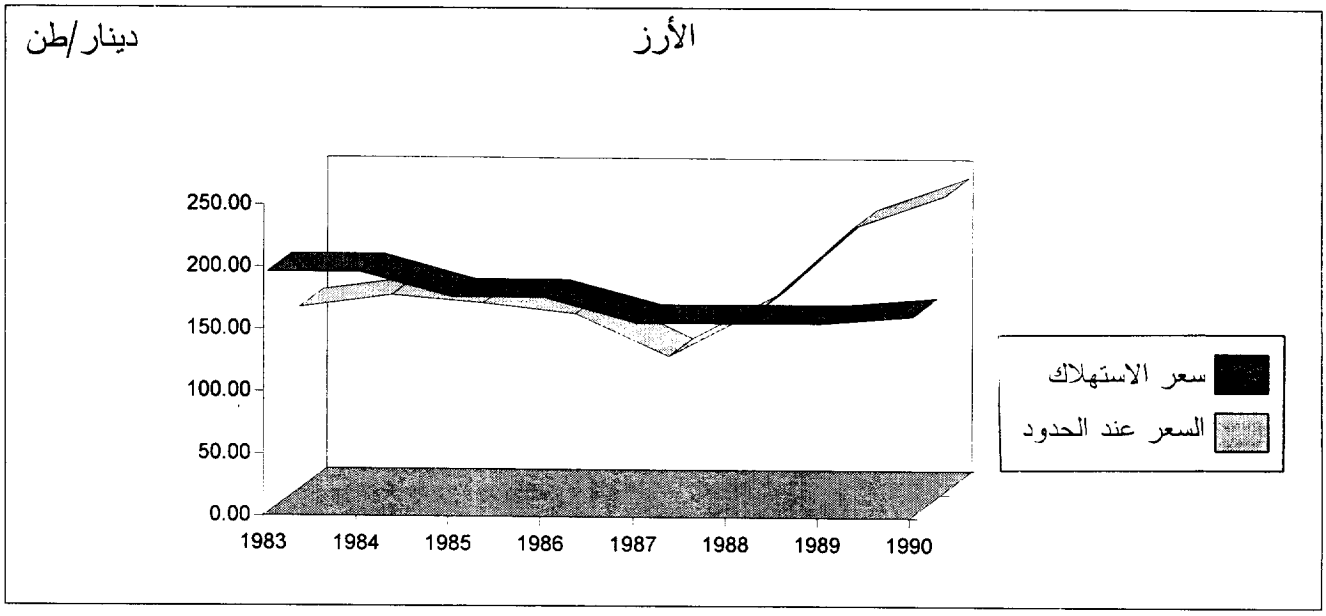

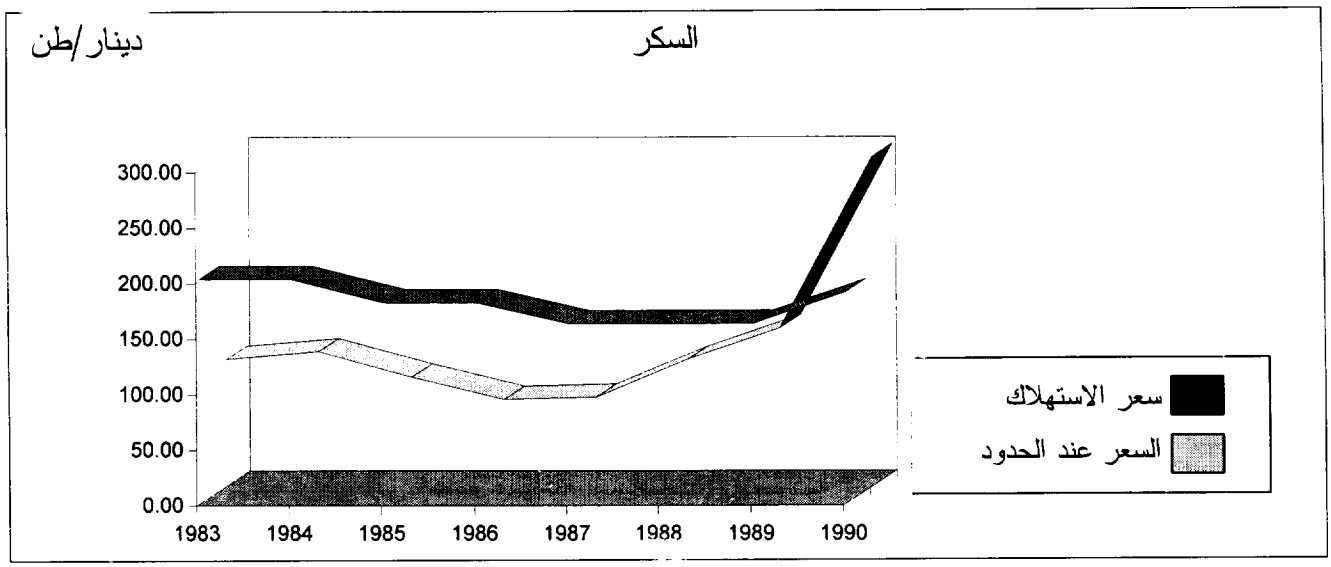
السكر
دينار/طن
300.00
250.00
200.00
150.00
100.00
50.00
0.00
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
سعر الاستهلاك
السعر عند الحدود

خامساً- أثر برنامج التكييف الهيكلي على استهلاك الأغذية في الأردن

ألف- مقدمة

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت مؤخرا في المنطقة عموماً وفي الأردن بصورة خاصة إلى إثارة أزمة بالنسبة للاقتصاد الأردني. ومن بين العوامل التي أدت إلى هذه الازمة: التضخم، والبطالة، وتعويم الدينار الأردني، والعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وتضمنت الفصول السابقة من هذه الدراسة شرحاً لأثر برنامج التكييف الهيكلي على سياسات الاقتصاد الكلي وعلى القطاع الزراعي. والهدف الرئيسي لبرنامج التكييف الهيكلي هو تحسين الظروف الاقتصادية، وهو لذلك يرمي إلى إعادة صياغة السياسات الاقتصادية المتعلقة بالضرائب والإعانات والتسعير والتجارة بغية تخفيض العجز في الميزانية الوطنية.

ويشكل الفقراء الفئة السكانية الأشد تأثراً ببرنامج التكييف الهيكلي. ويهدف هذا الفصل إلى تحديد أثر البرنامج على هذه الفئة. والفقر في الدراسات الرسمية الأردنية نوعان: الفقر المدقع والفقر المطلق. ويعرف خط الفقر المدقع بأنه مستوى الدخل اللازم لتغطية تكلفة الاحتياجات الغذائية للأفراد أو الأسر. أما خط الفقر المطلق فهو مستوى الدخل اللازم لتغطية تكلفة الاحتياجات الأساسية للإنسان، أي الغذاء والسكن والتعليم والخدمات الصحية والنقل.

ويقدر خط الفقر المدقع لأسرة متوسطة الحجم مؤلفة من ٦,٨ أفراد بـ ٦١ ديناراً للأسرة في الشهر. وتعيش نسبة ٥,٣ في المائة من الأسر الأردنية تحت هذا الخط.

ويقدر خط الفقر المطلق بـ ١١٩ ديناراً للأسرة في الشهر. ويعيش حالياً حوالي ١٨,٣ في المائة من الأسر الأردنية تحت هذا الخط. وفي عام ١٩٩٣، كان حوالي ٥,٣ في المائة من مجموع السكان يعيشون تحت خط الفقر المدقع، مقارنة بنسبة ١,٥ في المائة في عام ١٩٨٧. وانخفضت الحصة النسبية للفقر المطلق من ١٨,٧ في المائة ضمن مجموع السكان في عام ١٩٨٧ إلى ١٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٣[٥].

وقدرت وزارة الشؤون الاجتماعية مقدار التأخّر عن خط الفقر المدقع (أي المبلغ اللازم لرفع مستوى دخل الفقراء إلى خط الفقر المدقع) بحوالي ١٠,٤ ملايين دينار في السنة. أما المبالغ المطلوبة لبلوغ خط الفقر المطلق، فقد قدرت بحوالي ٦١ مليون دينار (٢,٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي)[٦].

وفي عام ١٩٩٣، قدرت وزارة الشؤون الاجتماعية متوسط دخل الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق بمبلغ ٩٢,٩ دينار في الشهر، بينما قدرت متوسط دخل الأسر غير الفقيرة بـ ٤٠٦,٥ دنانير في

---

(٥) الأردن، وزارة الشؤون الاجتماعية، تقرير دراسة الفقر، الواقع والخصائص (عمان، ١٩٩٣)، ص ١١ و٢٩.
(٦) المرجع نفسه، ص ٣٠.

الشهر[٧]. ووجدت الوزارة كذلك ان الأسر الأردنية تنفق في المتوسط ٥١,٢ في المائة من دخلها على الغذاء، و٢٥,٥ في المائة على السكن، و٩,٥ في المائة على الملابس، و١,٧ في المائة على التعليم، و٣,١ في المائة على الصحة، و٩,٤ في المائة على النقل. والأسر التي تملك السكن الذي تعيش فيه تنفق ٦٣ في المائة من دخلها على الغذاء، أما الأسر التي تستأجر سكنها، فتنفق ٥١,٢ في المائة من دخلها على الغذاء[٨]. وحوالي ٩١ في المائة من سكان الريف يمتلكون مساكنهم، مقارنة بنسبة ٦٧ في المائة من سكان الحضر.

وتوجد في محافظات البلقاء والمفرق والكرك أعلى نسبة من الأسر الفقيرة، بينما توجد في محافظتي عمّان والزرقاء أدنى نسبة من الأسر الفقيرة (الجدول ١٣).

ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الأردنية ٦,٨، ومتوسط عدد أفراد الأسرة الفقيرة ٩ ومتوسط عدد أفراد الأسرة غير الفقيرة ٦,٤. ويشكل الأطفال دون سن ١٥ عاماً نسبة ٥١ في المائة من الأسر الفقيرة و٤٠ في المائة من الأسر غير الفقيرة.

وتبين الإحصاءات ان الأسر الفقيرة تحصّل أدنى مستوى من التعليم، مما يؤدي إلى البطالة وانخفاض الدخل. ومن خصائص الأسر الفقيرة أيضاً ارتفاع نسبة المعوقين فيما بين أفرادها. فحوالي ١٨ في المائة من الأسر الفقيرة تتضمن أفراداً معوقين، بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٠,٦ في المائة فيما بين الأسر غير الفقيرة.

ويبلغ معدل البطالة بين الأسر التي تعيش في فقر مدقع ٣٤,٢ في المائة، وبين الأسر التي تعيش في فقر مطلق ٢٦,٨ في المائة، وبين الأسر غير الفقيرة ١٥,٣ في المائة. ويعمل الفقراء بصورة رئيسية في المكاتب الحكومية وفي الجيش والزراعة وقطاع الخدمات.

ولتحديد أثر برنامج التكييف الهيكلي على استهلاك الأغذية في الأردن عموماً وعلى السكان الفقراء خصوصاً، سيدرس نمط استهلاك السكان للأغذية قبل بدء العمل بالبرنامج وبعده.

وستستخدم دراسة نفقات ودخل الأسر لعامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ لتكوين صورة عن استهلاك الأغذية قبل تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي. وستستخدم النتائج الاولية، غير المنشورة لدراسة دخل الأسر وانفاقها لعام ١٩٩٢ لتكوين صورة عن استهلاك الاغذية خلال تنفيذ البرنامج.

وسيُنظر، فيما يخص الفترتين كلتيهما، في الأنماط العامة لاستهلاك الأغذية في المناطق الريفية والحضرية وأنماط استهلاك الأغذية لدى اثنين من فئات الدخل (الفئة التي يقلّ الدخل ضمنها عن ٦٠٠ دينار للأسرة في السنة، والفئة التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و١٩٩ ١ ديناراً للأسرة في السنة، وهما فئتا الدخل المنخفض في الأردن)، وستحلل هذه الأنماط من الناحية التغذوية.

---

(٧) المرجع نفسه، ص ٥٩.

(٨) الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية، ١٩٨٦" (عمّان، ١٩٨٩)، ص ١٠١.

ولا بد من أن يُشار الى ان الدينار الأردني كان يساوي حوالي ٣ دولارات في عام ١٩٨٧، وانه انخفض إلى نصف هذه القيمة بحلول عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، كان الناتج المحلي الاجمالي، بالأسعار الثابتة (١٩٨٥ = ١٠٠) ٢ ١٧٦,٦ مليون دينار في عام ١٩٨٧، و٩٣٩,٥١ مليون دينار في عام ١٩٩١[٩].

باء- أنماط استهلاك الأغذية خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢

يعرض الجدول ١٤ مقارنة بين أنماط استهلاك الأغذية في ١٩٨٧ و١٩٩٢. ووفقاً للجدول، كان متوسط استهلاك الاغذية في عام ١٩٨٧ أعلى من متوسط عام ١٩٩٢، كماً ونوعاً على السواء. ففي عام ١٩٨٧، بلغ استهلاك الفرد من العناصر المغذية ٨٢ غراماً من البروتينات، و٧٩ غراماً من الدهون، و٤٣٦ غراماً من الكربوهيدرات. وبلغ مجموع استهلاك الطاقة ٢ ٧٧٠ سعرة حرارية منها ١٣,٢ في المائة من مصدر حيواني. وبلغت نسبة منتجات القمح والزيوت والسكر والفواكه والخضروات والبقول والارز، ضمن مجموع السعرات المستهلكة، ٤٠، و١٥,٣ و١٥,٥ و٣,٦ و٣,٤ و٦,٧ في المائة، على التوالي. وفي عام ١٩٩٢، كان استهلاك الفرد من العناصر المغذية ٧٦ غراما من البروتينات، و٦٥ غراما من الدهون، و٤٥٥ غراما من الكربوهيدرات. وبلغ مجموع استهلاك الطاقة ٢ ٦٩٩ سعرة حرارية.

الجدول ١٣- توزيع الأسر الفقيرة على المحافظات الاردنية، ١٩٩٣

المحافظة	الفقر المدقع	الفقر المطلق
عمّان	٣,٨١	٤,٥
الزرقاء	٤,٦١	٧,٦
اربد	٦,٧٢	٢,٠
المفرق	٧,٤٢	٣,٨
البلقاء	٧,٧٢	٣,٢
الكرك	٨,٢٢	٣,٦
الطفيلة	٥,٨٢	٠,٣
معان	٥,٤١	٩,٣

المصدر: الأردن، وزارة الشؤون الاجتماعية، تقرير دراسة الفقر، الواقع والخصائص، عمّان ١٩٩٣، ص ٣٢.

لقد انخفض مجموع استهلاك البروتينات بنسبة ٥,٤ في المائة، واستهلاك الزيوت والدهون بنسبة ٢٠,٢ في المائة. ولكن استهلاك الكربوهيدرات ارتفع بنسبة ٤,٣ في المائة، وانخفض كذلك مجموع مأخوذ الطاقة بحوالي ٢،٦ في المائة. ويعود هذا التغيير بصورة رئيسية، إلى انخفاض استهلاك اللحوم والزيوت والفواكه والخضروات.

ويتضمن الجدول ١٥ التغيرات النسبية في استهلاك ١٢ فئة من الفئات الغذائية من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢. وقد انخفض استهلاك اللحوم الحمراء بنسبة ٥٥,٤ في المائة، وانخفض استهلاك لحوم الطيور الداجنة بنسبة ٢٣,٩ في المائة، واستهلاك الفواكه بنسبة ٤١ في المائة، والسكر بنسبة ١٩،٦ في المائة.

(٩) البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٢٩، العدد ٩ (عمّان، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٧ و٩٠ و٩٤.

وجاء هذا التغير في استهلاك الأغذية نتيجة للظروف الاقتصادية في الأردن بشكل رئيسي: فقد كان مؤشر تكلفة المعيشة للمواد الغذائية ١٠٣,٩ في عام ١٩٨٨ وارتفع إلى ١٧٣ في عام ١٩٩٢ (١٩٨٦ = ١٠٠)؛ وارتفع كذلك مؤشر أسعار الجملة من ١٥٢,٨ في عام ١٩٨٨ إلى ٢٥٧,٧ في ١٩٩٢ (١٩٧٩ = ١٠٠).

وفي عام ١٩٩٢، استمد ١١,٣ في المائة من مأخوذ الطاقة من البروتينات، و٢١,٦ في المائة من الدهون، و٦٧،٥ في المائة من الكربوهيدرات، و١٣،٧ في المائة من مصادر حيوانية. والبروتينات الحيوانية ٣٣,٤ في المائة من مجموع استهلاك البروتينات. ومثلت منتجات القمح ٤٨,٤ في المائة والسكر ١٣,٣ في المائة، ومثل الارز نسبة ٧,٢ في المائة، والدهون ١٢,٢ في المائة، من مجموع مأخوذ الطاقة.

ويبين نمط استهلاك الاغذية في عام ١٩٨٧، مقارنة بعام ١٩٩٢، ان معدلات استهلاك البروتينات (٥,٤ في المائة) والدهون (٢٠,٢ في المائة) والطاقة (٢,٦ في المائة) ارتفعت في عام ١٩٨٧. أما مأخوذ الطاقة من الكربوهيدرات فانخفض بنسبة ٤,٣ في المائة.

جيم- نمط استهلاك الأغذية لدى فئتي الدخل المنخفض خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢

يستعرض هذا الجزء أثر برنامج التكييف الهيكلي على استهلاك الاغذية لدى (أ) الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار، و(ب) الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ٦٠٠ دينار و١٩٩ ١ دينارا. وسيشمل كذلك المناطق الريفية والحضرية خلال العامين المذكورين.

في عام ١٩٨٧، بلغ استهلاك سكان المناطق الحضرية (الفرد) من الفئة التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار ٦٤,٣ غراما من البروتينات، و٥١,٨ غراما من الدهون، و٣٦٦,٥ غراما من الكربوهيدرات، وبلغ مجموع استهلاكهم من السعرات الحرارية ١٩٣ ٢ كيلو كالوري في اليوم، كما هو مبين في الجدول ١٦. وكان استهلاك سكان المناطق الريفية من فئة الدخل ذاتها مماثلا: إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد ٦٥,٧ غراما من البروتينات، و٤٩,٦ غراما من الدهون، و٣٧٢ غراما من الكربوهيدرات، ومجموع السعرات الحرارية ٢٢٣ ٢ كيلو كالوري في اليوم.

ويبين الجدول ١٦ ان استهلاك العناصر المغذية في المناطق الريفية، مقارنة بالمناطق الحضرية، في عام ١٩٨٧ كان أعلى بنسبة ٢,٢ في المائة للبروتينات و١,٥ في المائة للكربوهيدرات. كما كان مأخوذ الطاقة أعلى بنسبة ١,٤ في المائة. وفي العام ذاته، كان مأخوذ سكان المناطق الحضرية من جميع المواد الغذائية أعلى، باستثناء منتجات القمح.

الجدول ١٤- أنماط استهلاك الفرد للأغذية في الأردن خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢
(في اليوم الواحد)

	١٩٨٧					١٩٩٢				
فئات الاغذية	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري)	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري)
منتجات القمح	٤١٠	٣٣	٤	٢٣٨	١١١٨	٤٧٨	٣٩	٥	٢٧٩	١٣٠٥
الارز	٥١	٤	٠	٤٠	١٨٠	٥٥	٤	٠	٤٣	١٩٤
اللحوم الحمراء	٥٦	٩	٧		١٠٠	٢٥	٤	٤		٥٠
الطيور الداجنة	٩٢	١٦	٧		١٢٩	٧٠	١٢	٦		١٠٥
الاسماك	٢٠	٤	٢		٣٠	١٧	١	١		١٠
منتجات الحليب	١٠٥	٤	٣	٦	٦٧	١٥٨	٥	٥	٩	١٠٠
البيض	٢٦	٣	٣	٠	٤٠	٢٤	٣	٣	٠	٤٠
الزيوت والدهون	٤٩		٤٧		٤٢٣	٣٧		٣٧		٣٣٠
الفواكه	٢١٢	٢	٢	٢١	١٠٠	١٢٥	١	١	١٣	٦٥
الخضروات	٣١٨	٣	٣	١٣	٩٠	٢٩٦	٣	٣	١٢	٨٥
البقول	١٩	٤	١	١١	٦٥	١٦	٤	٠	٩	٥٥
السكر	١١٠			١٠٧	٤٢٨	٩٠			٩٠	٣٦٠
المجموع		٨٢	٧٩	٤٣٦	٢٧٧٠		٧٦	٦٥	٤٥٥	٢٦٩٩

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات ودخل الأسر، ١٩٨٦ – ١٩٨٧، (عمان، ١٩٨٩)، دراسة نفقات ودخل الأسرة.

ويعرض الجدول ١٧ مقارنة بين نسبة البروتينات والدهون والكربوهيدرات ضمن مأخوذ فئات الدخل المنخفض التي كان دخل الأسرة فيها يتدنى عن ٦٠٠ دينار في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في عام ١٩٨٧. وكما يبين الجدول، لم يكن ثمة أي اختلاف، تقريبا، في استهلاك العناصر المغذية المذكورة بين الأسر الحضرية والأسر الريفية.

وبلغ استهلاك البروتينات الحيوانية ٢٢,٥ غراما في المناطق الحضرية و٢١,٢ غراما في المناطق الريفية. وفي كلا الفئتين، احتلت منتجات القمح مكانة هامة في أنماط استهلاك الأغذية. وهذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في تغذية سكان الريف، إذ تشكل ٩,١ في المائة من مأخوذ الطاقة و٤٨,٧ في المائة من مأخوذ البروتينات. أما في المناطق الحضرية، فتشكل منتجات القمح نسبة ٤٤,٢ في المائة من مأخوذ الطاقة و٤٥ في المائة من استهلاك البروتينات.

الجدول ١٥- التغير النسبي في أنماط استهلاك الأغذية في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢

فئات الأغذية	نسبة التغير
منتجات القمح	+١٦,٦
الارز	-٧,٨
اللحوم الحمراء	-٥٥,٤
لحوم الطيور الداجنة	-٢٣,٩
الاسماك	-١٣,٠
منتجات الحليب	+٥٠,٥
البيض	-٨,٥
الزيوت والدهون	-٤٥,٥
الفواكه	-٤١,٠
الخضروات	-٦,٩
البقول	-١٥,٨
السكر	-١٩,٦

المصدر: استخرجت من الجدول ١٤.

وفي عام ١٩٩٢، استهلك الفرد من سكان المناطق الحضرية المشمولين: بالفئة التي يقل دخلها عن ٦٠٠ دينار ٥٩,٦ غراما من البروتينات، ٥٠,٤ غراما من الدهون، و٣٣٩ غراما من الكربوهيدرات، وبلغ مجموع مأخوذه من الطاقة ٠٨٣ ٢ كيلو كالوري في اليوم كما هو موضح في الجدول ١٨. اما متوسط هذا الاستهلاك في المناطق الريفية فبلغ ٥٩,٣ غراما من البروتينات و٤٦,٤ غراما من الدهون، و٣٥٢ غراما من الكربوهيدرات، وبلغ المأخوذ ٠٧٤ ٢ كيلو كالوري في اليوم.

وانخفض مأخوذ الطاقة والمواد الغذائية في عام ١٩٩٢ عما كان عليه في عام ١٩٨٧. ويبين الجدول ١٩ ان هذا الانخفاض كان أكبر في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، باستثناء الكربوهيدرات، وأن مأخوذ الطاقة وجميع العناصر المغذية انخفض في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء.

ويبين الجدول ٢٠ نسبة العناصر المغذية ضمن مجموع استهلاك الفرد للطاقة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في عام ١٩٩٢. وهو يوضح ان نسبة الدهون ضمن مأخوذ الطاقة منخفضة جدا في المناطق الحضرية والريفية على السواء (٢٢,٤ في المائة في المناطق الحضرية و٢٠,٤ في المائة في المناطق الريفية). وفي عام ١٩٩٢، استهلك سكان المناطق الريفية من الخبز والبقول والخضروات كميات أكبر مما استهلكه سكان المناطق الحضرية. وقابل ذلك ارتفاع استهلاك المنتجات الحيوانية والفواكه والسكر لدى سكان المناطق الحضرية (الجدول ١٨).

وفي عام ١٩٨٧، بلغ الاستهلاك بين سكان المناطق الحضرية المشمولين: بالفئة التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و١٩٩ ١ دينارا ٧٠ غراما من البروتينات، و٧٤,٥ غراما من الدهون، و٤١٦ غراما من الكربوهيدرات، وبلغ مجموع مأخوذ الطاقة ٦١٠ ٢ كيلو كالوري في اليوم كما هو موضح في الجدول ٢١. وساهمت منتجات القمح بنسبة ٤١,٨ في المائة، والبروتينات بنسبة ١٠,٨ في المائة من مجموع مأخوذ الطاقة.

الجدول ١٦- متوسط استهلاك الأغذية والعناصر المغذية والطاقة (للفرد) لدى الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار أردني في المناطق الحضرية والريفية، ١٩٨٧

	المناطق الحضرية					المناطق الريفية				
فئات الاغذية	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري)	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري)
منتجات القمح	٣٥٦	٢٩	٣,٥	٢٠,٥	٩٦٧	٤٠٠	٣٢	٤	٢٣٢	١٠٩٢
الارز	٤٩	٣,٥	٠٠	٣٨	١٦٥	٤٥	٣,٣	٠٠	٣٧	١٥٨
اللحوم الحمراء	٣٣	٥,٣	٤,٣	٠٠	٦٠	٢٩	٤,٦	٣,٨	٠٠	٥٢
الطيور الداجنة	٦٠	١٠	٥	٠٠	٨٤	٦٠	١٠	٥	٠٠	٨٤
الاسماك	٧,٦	١,٤	٠,٦	٠٠	١١	٨.٨	١,٧	٠,٧	٠٠	١٣
منتجات الحليب	١٠٠	٣,٥	٣	٥.٥	٦٤	٧٥	٢,٦	٢,٣	٠٠	٤٨
البيض	١٨,٢	٢,٣	٢	٠٠	٢٩	١٨,٣	٢,٣	٢,٠	٠٠	٢٩
الزيوت	٣٠	٠٠	٢٩	٠٠	٢٦١	٢٩	٠٠	٢٨	٠٠	٢٥٢
الفواكه	١٧١	١,٥	١,٧	١٧	٨٥	١١٧	٠,٩	١.١	١١	٥٨
الخضروات	٢٩٥	٢,٨	٢	١٢	٨٥	٢٨٣	٢,٨	٢	١١	٨٢
البقول	٢٣	٥	٠,٧	١٢	٧٤	٢٥	٥.٥	٠,٧	١٣	٨٣
السكر	٧٨	٠٠	٠٠	٧٧	٣٠٨	٧٠	٠٠	٠٠	٦٨	٢٧٢
المجموع		٦٤,٣	٥١,٨	٣٦٦,٥	٢١٩٣		٦٥,٧	٤٩,٦	٣٧٢	٢٢٢٣

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات ودخل الأسر، عمان، ١٩٨٩.

وفي عام ١٩٨٧، كان نمط استهلاك سكان المناطق الريفية للأغذية يتمثل في تزويد المستهلكين بـ ٧١ غراما من البروتينات، و٦٨,٥ غراما من الدهون، و٤٣٢ غراما من الكربوهيدرات، وبلغ مجموع مأخوذ الطاقة ٦٢٧ ٢ كيلو كالوري في اليوم (الجدول ٢١). واحتلت منتجات القمح مكانة هامة في غذاء هؤلاء السكان، إذ مثلت حوالي ٥٠،٧ في المائة من استهلاك البروتينات و٤٦،٧ في المائة من مأخوذ الطاقة.

ويبين الجدول ٢٢ توزع نسب مصادر الطاقة في المناطق الريفية والحضرية.

وفي عام ١٩٩٢، بلغ الاستهلاك بين سكان الريف المشمولين بالفئة التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و١٩٩ ١ دينارا ٦٦,٨ غراما من البروتينات، و٦٢,٣ غراما من الدهون، و٤٠٨ غرامات من الكربوهيدرات، وبلغ مجموع مأخوذ الطاقة ٤٤٢ ٢ كيلو كالوري في اليوم، كما هو موضح في الجدول ٢٣. ومثلت البروتينات الحيوانية نسبة ٣٠ في المائة من مجموع مأخوذ البروتينات. وبدا أن كفة منتجات القمح ظلت راجحة في غذاء سكان الريف، إذ مثلت نسبة ٥٤,٥ في المائة من مجموع مأخوذ البروتينات ونسبة ٥٠,٩ في المائة من مجموع مأخوذ الطاقة. وبلغت نسبة السكر ضمن مأخوذ الطاقة ١١.٣ في المائة. وقد يبدو أن سكان الريف يحصلون على نسبة أعلى من الطاقة والعناصر المغذية مما هو حال سكان الحضر، ولكن الواقع هو ان نوعية الغذاء الذي يستهلكه سكان الحضر أفضل نسبيا من نوعية الغذاء الذي يستهلكه سكان الريف.

الجدول ١٧- نسبة العناصر المغذية ضمن مجموع مأخوذ الطاقة لدى فئات الدخل المنخفض التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار أردني للأسرة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٨٧

العناصر المغذية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
مجموع البروتينات	١١,٧	١١,٨
الدهون	٢٠,٥	٢٠,٥
الكربوهيدرات	٦٧,٨	٦٧,٧

المصدر: استخرجت من الجدول ١٦.

وفي عام ١٩٩٢، استهلك سكان الريف من منتجات القمح ومن البقول كميات أكبر مما استهلكه سكان الحضر، بينما كان استهلاك سكان الحضر اكبر في جميع فئات الأغذية الأخرى. وبلغ الاستهلاك بين سكان الحضر المشمولين بالفئة التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و١٩٩ ١ دينارا ٦٧,٥ غراما من البروتينات، و٥٨ غراما من الدهون، و٣٩٦,٨ غراما من الكربوهيدرات، وبلغ مأخوذ الطاقة يوميا ٣٨٨ ٢ كيلو كالوري. وكانت نسبة حوالي ٣٥ في المائة من مأخوذ البروتينات المستمدة من مصدر حيواني، وشكلت منتجات القمح نسبة تتجاوز ٤٨,٩ في المائة من مجموع استهلاك البروتينات و٤٨ في المائة من مجموع مأخوذ الطاقة (الجدول ٢٣).

ويتضح لدى مقارنة أنماط استهلاك الأغذية في عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ (الجدولان ٢١ و٢٣) انخفاض استهلاك بعض فئات الأغذية، بما في ذلك اللحوم الحمراء، ولحوم الطيور الداجنة، والاسماك، ومنتجات الالبان، والزيوت، والفواكه، والخضروات، والبقول. فقد انخفض استهلاك اللحوم الحمراء بنسبة ١٦,٧ في المائة، واستهلاك لحوم الطيور الداجنة بنسبة ١٥,٤ في المائة، والاسماك بنسبة ٤١,٧ في المائة، والزيوت بنسبة ١١,١ في المائة، والفواكه بنسبة ٣٩,٨ في المائة، والخضروات بنسبة ١١,٩ في المائة، والبقول بنسبة ٢٨,٥ في المائة في المناطق الريفية.

ويبين الجدول ٢٤ نسبة البروتينات والدهون والكربوهيدرات ضمن مأخوذ الطاقة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢. ويتضح لدى المقارنة بين هذه النسب والنسب الواردة في الجدول ٢٢ ان نسبة مأخوذ البروتينات ظلت ثابتة في عام ١٩٩٢ في المناطق الريفية وارتفعت في المناطق الحضرية بينما انخفضت نسبة استهلاك الدهون وارتفعت نسبة استهلاك الكربوهيدرات في المناطق الحضرية والريفية، مما يشير إلى تغير سلبي من حيث نوعية الاغذية المستهلكة. والسبب في ثبات نسبة مأخوذ البروتينات إلى مجموع مأخوذ الطاقة هو ارتفاع استهلاك الخبز المدعم، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للبروتينات والطاقة.

دال- أثر برنامج التكييف الهيكلي على نمط استهلاك الأغذية

لا بد، لتحديد أثر برنامج التكييف الهيكلي على نمط استهلاك الاغذية لدى السكان الفقراء، من إجراء مقارنة لمأخوذ الطاقة ومصادر الأغذية قبل تنفيذ هذا البرنامج وبعده. ويبين الجدول ٢٥ الأثر العام لبرنامج التكييف الهيكلي على نمط استهلاك الأغذية. وتشير الأرقام الواردة فيه إلى انخفاض في مأخوذ الطاقة وفي جميع العناصر المغذية المولدة للطاقة، تقريباً في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

الجدول ١٨- متوسط استهلاك الفرد من الأغذية والعناصر المغذية ومأخوذ الطاقة لدى الأسر التي يقل دخلها عن ٦٠٠ دينار أردني في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢

(في اليوم الواحد)

	المناطق الحضرية					المناطق الريفية				
فئات الاغذية	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري
منتجات القمح	٣٧٠	٢٩,٥	٣,٥	٢١٤	١٠٠٠	٤٠٨	٣٢	٤	٢٣٥	١١٠٤
الارز	٤٠	٢,٧	٠,٢	٣٠	١٣٣	٤٠	٢,٧	٠,٢	٣٠	١٣٣
اللحوم الحمراء	٣٠	٤,٨	٣,٩	٠٠	٥٥	٢٠	٣,٢	٢,٦	٠٠	٣٦
الطيور الداجنة	٥٠	٨,٥	٤	٠٠	٧٠	٤٠	٦,٨	٣,٢	٠٠	٥٦
الاسماك	١١,٢	٢	١	٠٠	١٧	٦,٦	١,٣	٠,٧	٠٠	١٠
منتجات الحليب	٩٠	٣	٢,٧	٥	٥٨	٥٥	١,٩	١,٧	٣	٥٠
البيض	٢٨,٤	٣,٦	٣	٠٠	٤٤	٢٧	٣,٥	٣	٠٠	٤٣
الزيوت	٣٠	٠٠	٢٩	٠٠	٢٦١	٢٨	٠٠	٢٧	٠٠	٢٤٣
الفواكه	١٢٠	٠,٤	٠,٦	١٣	٦٠	٩٩	٠,٩	١	١٠	٥٠
الخضروات	٢٤٦	٢	٢	٨	٩٠	٢٥٠	٢,٥	٢,٥	١٠	٧٢
البقول	١٧	٣	٠,٥	٩	٥٥	٢٠	٤,٥	٠,٥	١١	٦٥
السكر	٦٠	٠٠	٠٠	٦٠	٢٤٠	٥٥	٠٠	٠٠	٥٣	٢١٢
المجموع		٥٩,٦	٥٠,٤	٣٣٩	٢٠٨٣		٥٩,٣	٤٦,٤	٣٥٢	٢٠٧٤

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات ودخل الأسرة، ١٩٩٢.

ويبين الجدول ٢٦ النسبة المئوية للتغير في مأخوذ الطاقة ومأخوذ العناصر المغذية المولدة للطاقة قبل وبعد تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي. وقد انخفض استهلاك البروتينات الحيوانية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ولكن نسبة الانخفاض كانت أكبر في المناطق الريفية. وحدث انخفاض كبير في استهلاك الدهون في المناطق الحضرية.

وهناك عوامل أخرى أثرت بشكل سلبي على نمط استهلاك الأغذية في الأردن ومنها سعر صرف الدينار الأردني وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي[١٠]. وقد أدت هذه العوامل، بالإضافة إلى برنامج التكييف الهيكلي، إلى انخفاض استهلاك اللحوم والزيوت والفواكه.

ويتضمن الجدول ٢٧ النسب المئوية للتغير في استهلاك مختلف فئات الأغذية في عام ١٩٩٢، مقارنة بعام ١٩٨٧. ففي عام ١٩٩٢، ازداد استهلاك منتجات القمح بنسبة ٣,٩ في المائة، واستهلاك الاسماك بنسبة ٤٧,٤ في المائة، واستهلاك البيض بنسبة ٥٦ في المائة في المناطق الحضرية. ومن جهة اخرى، انخفض استهلاك الارز بنسبة ١٨,٤ في المائة، واستهلاك اللحوم الحمراء بنسبة ٩,١ في المائة، واستهلاك لحوم الطيور الداجنة بنسبة ١٦,٧ في المائة، ومنتجات الالبان بنسبة ١٠ في المائة، واستهلاك الفواكه بنسبة ٢٩,٨ في المائة، واستهلاك الخضروات بنسبة ١٦,٦ في المائة، واستهلاك البقول بنسبة ٢٦,١ في المائة، واستهلاك السكر بنسبة ٢٣,١ في المائة. وفي المناطق الريفية، انخفض استهلاك جميع فئات الأغذية باستثناء البيض.

وأثر برنامج التكييف الهيكلي على فئات الدخل المنخفض وفئات الدخل المرتفع على السواء، ولكن أثره على فئات الدخل المنخفض كان أكبر من الناحية التغذوية. ويلخص في الجدول ٢٨ متوسط مأخوذ الفرد من الطاقة والعناصر المغذية لدى فئات مختارة من فئات الدخل في عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢. فقد انخفض مأخوذ الطاقة لدى الفئة الاولى (التي يقل دخلها عن ٦٠٠ دينار في السنة) من ٢٠٧ ٢ كيلو كالوري في عام ١٩٨٧ إلى ٠٦٥ ٢ كيلو كالوري في عام ١٩٩٢. كما انخفض هذا المأخوذ لدى الفئة الثانية (التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و١٩٩ ١ ديناراً في السنة) من ٦١٩ ٢ كيلو كالوري في عام ١٩٨٧ إلى ٤١٥ ٢ كيلو كالوري في عام ١٩٩٢. وانخفض كذلك لدى الفئة الثالثة (التي يتراوح دخلها بين ٨٠٠ ٤ دينار و٣٩٩ ٥ ديناراً في السنة) من ٦٩٠ ٢ كيلو كالوري في عام ١٩٨٧ إلى ٥٤٥ ٢ كيلو كالوري في عام ١٩٩٢.

الجدول ١٩- نسبة التغيُّر في العناصر المغذية ومأخوذ الطاقة في عام ١٩٩٢، مقارنة بعام ١٩٨٧، لدى الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار أردني

العناصر المغذية والطاقة	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
البروتينات	-٧,٣	-٩,٧
الدهون	+٢,٧	-٦,٥
الكربوهيدرات	-٧,٥	-٥,٤
الطاقة	-٤,٧	-٦.٦

المصدر: استخرجت من الجدولين ١٦ و١٨.

(١٠) البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٢٩، العدد ٩، (عمان، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٧ و٩٠ و٩٤.

وبينما أدى انخفاض استهلاك الفقراء من الأغذية إلى زيادة تعريضهم لسوء التغذية، ويمكن ان يعتبر انخفاض استهلاك الفئات ذات الدخل المرتفع أثرا ايجابياً من آثار برنامج التكييف الهيكلي. وعليه، قد يكون من الآثار الإيجابية لبرنامج التكييف الهيكلي ترشيد نمط استهلاك الأغذية لدى الفئات ذات الدخل المرتفع.

الجدول ٢٠- نسبة العناصر المغذية من مأخوذ الطاقة لدى فئات الدخل المنخفض التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار أردني للأسرة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢
(نسبة مئوية)

العناصر المغذية والطاقة	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
مجموع البروتينات	١١,٢	١١,٦
الدهون	٢٢,٤	٢٠,٤
الكربوهيدرات	٦٦,٤	٦٨,٠

المصدر: استخرجت من الجدول ١٨.

الجدول ٢١- متوسط استهلاك الفرد من الأغذية والعناصر المغذية ومأخوذ الطاقة لدى الأسر التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و١١٩٩ ديناراً في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٨٧
(في اليوم الواحد)

	المناطق الحضرية					المناطق الريفية				
فئات الاغذية	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري
منتجات القمح	٤٠٠	٣٢	٤	٢٣٢	١٠٩٢	٤٥٠	٣٦	٤,٥	٢٦١	١٢٢٨
الارز	٦٢	٤,٣	٠,٤	٤٩	٢١٨	٥٠	٣,٥	٠,٣	٣٩	١٧٦
اللحوم الحمراء	٣٦	٥,٧	٥,٧	٠٠	٦٥	٣٠	٤,٨	٣,٩	٠٠	٥٥
الطيور الداجنة	٧٠	١١,٩	٥,٦	٠٠	٩٨	٦٥	١١	٥,٢	٠٠	٩١
الاسماك	٨	١,٥	٠,٦	٠٠	١٢	٨,٤	١,٥	٠,٦	٠٠	١٢
منتجات الحليب	٨٠	٢,٨	٢,٤	٤.٤	٥١	٩٠	٣	٢,٧	٥	٥٧
البيض	٢٠,٦	٢,٦	٢,٣	٠,٢	٣٢	١٩,٤	٢,٥	٢,٢	٠٠	٣٠
الزيوت	٥٠	٠٠	٤٩	٠٠	٤٤٠	٤٥	٠٠	٤٤	٠٠	٣٩٦
الفواكه	١٨٤	١,٥	١	١٨	٩٠	١٦١	١,٢	١,٦	١٦	٨٠
الخضروات	٣١٨	٣	٣	١٢,٧	٩٠	٣١٢	٣	٣	١٢	٨٥
البقول	٢١	٤,٧	٠,٥	١١,٧	٧٠	٢٠	٤,٥	٠,٥	١١	٦٥
السكر	٩٠	٠٠	٠٠	٨٨	٣٥٢	٩٠	٠٠	٠٠	٨٨	٣٥٢
المجموع		٧٠	٧٤,٥	٤١٦	٢٦١٠		٧١	٦٨,٥	٤٣٢	٢٦٢٧

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات ودخل الأسرة، عمّان ١٩٨٩.

الجدول ٢٢- نسبة العناصر المغذية من مجموع مأخوذ الطاقة لدى فئات الدخل المنخفض التي يتراوح دخلها السنوي بين ٦٠٠ دينار و١١٩٩ ديناراً للأسرة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٨٧
(النسبة المئوية من مأخوذ الطاقة)

العناصر المغذية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
مجموع البروتينات	١٠,٨	١٠,٨
الدهون	٢٥,٤	٢٣,٤
الكربوهيدرات	٦٣,٨	٦٥,٨

المصدر: استخرجت من الجدول ٢١.

الجدول ٢٣ - متوسط استهلاك الفرد للأغذية والعناصر المغذية ومأخوذ الطاقة لدى الأسر التي يتراوح دخلها بين ٦٠٠ دينار و١١٩٩ ديناراً في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢
(في اليوم الواحد)

	المناطق الحضرية					المناطق الريفية				
فئات الاغذية	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري)	الكمية (غرام)	البروتينات (غرام)	الدهون (غرام)	الكربوهيدرات (غرام)	الطاقة كيلو كالوري)
منتجات القمح	٤٢٠	٣٣,٠	٤,٢	٢٤٣,٠	١١٤٦	٤٥٥,٠	٣٦,٤	٤,٥	٢٦٣	١٢٤٢
الارز	٦٠,٠	٤,٢	٠,٤	٤٧,٤	٢١١	٥٥,٠	٣,٩	٠,٣	٤٣	١٩٤
اللحوم الحمراء	٢٨,٠	٤,٥	٣,٦	٠٠	٥٠	٢٥	٤	٣,٢	٠٠	٤٥
الطيور الداجنة	٦٦,٠	١١,٢	٥,٣	٠٠	٩٢	٥٥	٩,٤	٤.٤	٠٠	٧٧
الاسماك	٨.٨	١,٦	٠,٧	٠٠	١٣	٤,٩	٠,٩	٠,٥	٠٠	٧
منتجات الحليب	١٠٠,٠	٣,٥	٣,٠	٥.٥	٦٤	٩٠,٠	٣,٢	٢,٧	٥	٥٧
البيض	٢٢,٠	٢,٨	٢,٥	٠,٢	٣٥	٢٠,٧	٢,٦	٢,٣	٠٠	٣٣
الزيوت	٣٤,٤	٠٠	٣٤,٠	٠٠	٣٠٥	٤٠,٠	٠٠	٤٠,٠	٠٠	٣٦٠
الفواكه	١٣٤,٠	١,٠	١,٠	١٣,٠	٦٧	٩٧,٠	٠,٧	١,٥	٩	٤٨
الخضروات	٣٠٧,٠	٣,٠	٣,٠	١٢,٠	٨٩	٢٧٥,٠	٢,٥	٢,٥	١١	٥٥
البقول	١٢.٠	٢,٧	٠,٣	٦,٧	٤٠	١٤,٣	٣,٢	٠,٤	٨	٤٨
السكر	٧٠,٠	٠٠	٠٠	٦٩,٠	٢٧٦	٧٠,٠	٠٠	٠٠	٦٩	٢٧٦
المجموع		٦٧,٥	٥٨	٣٨٦,٨	٢٣٨٨		٦٦,٨	٦١,٨	٤٠٨	٢٤٤٢

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات ودخل الأسرة، ١٩٩٢.

الجدول ٢٤ - نسبة العناصر المغذية من مجموع مأخوذ الطاقة لدى فئات ذات الدخل المنخفض التي يتراوح دخلها السنوي بين ٦٠٠ دينار و١١٩٩ ديناراً للأسرة في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٢
(النسبة المئوية من مأخوذ الطاقة)

العناصر المغذية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
مجموع البروتينات	١١,٣	١٠,٧
الدهون	٢١,٤	٢٢,٦
الكربوهيدرات	٦٧,٥	٦٦,٧

المصدر: استخرجت من الجدول ٢٣.

الجدول ٢٥ - المتوسط السنوي لمأخوذ الفرد من الطاقة والعناصر المغذية المولدة للطاقة لدى الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار في ١٩٨٧ و١٩٩٢ في المناطق الحضرية والريفية
(غرام/يوم)

الطاقة والعناصر المغذية	١٩٨٧		١٩٩٢	
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
المجموع	٦٤,٣	٦٥,٧	٥٩,٦	٥٩,٣
بروتينات حيوانية	٢٢,٥	٢١,٢	٢١,٩	١٦,٧
دهون	٥١,٨	٤٩,٦	٥٠,٤	٤٦,٤
كربوهيدرات	٣٦٦,٥	٣٣٩,٠	٣٣٩,٠	٣٥٢,٠
طاقة (كيلو كالوري)	٢١٩٣,٠	٢٢٢٣,٠	٢٠٨٣,٠	٢٠٧٤,٠

المصدر: الجدولان ١٦ و١٨.

الجدول ٢٦ - نسبة التغير في مأخوذ الفرد من الطاقة والعناصر المغذية المولدة للطاقة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ في المناطق الحضرية والريفية لدى الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ٦٠٠ دينار و١١٩٩ دينارا
(النسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة)

العناصر المغذية والطاقة	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
البروتينات	-٣,٧٥	-٥,٩١
الدهون	-٢٢,١٤	-٩,٠٥
الكربوهيدرات	-٤,٦١	-٥,٥٥
الطاقة	-٨,٥٠	-٧,٠٤

المصدر: استخرجت من الجدول ٢١.

الجدول ٢٧ - نسبة التغيُّر في استهلاك الفرد للأغذية بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ لدى الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار في عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٧

فئات الأغذية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
منتجات القمح	٣,٩	٢,٠
الارز	-١٨,٤	-١١,١
اللحوم الحمراء	-٩,١	-٣١,٠
لحوم الطيور الداجنة	-١٦,٧	-٣٣,٣
الاسماك	+٤٧,٤	-٢٥,٠
منتجات الحليب	-١٠,٠	-٢٦,٧
البيض	-٥٦,٠	+٤٧,٠
الزيوت والدهون	لا تغير	-٣,٤
الفواكه	-٢٩,٨	-١٥,٤
الخضروات	-١٦,٦	-١١,٧
البقول	-٢٦,١	-٢٠,٠
السكر	-٢٣,١	-٢١,٤

المصدر: استخرجت من الجدولين ٢١ و٢٣.

الجدول ٢٨ - متوسط مأخوذ الفرد من الطاقة والعناصر المغذية حسب مستوى الدخل ١٩٨٧ و١٩٩٢ (غرام/يوم)

	أقل من ٦٠٠ دينار		٦٠٠-١١٩٩ ديناراً		٤٨٠٠-٥٣٩٩ ديناراً	
العناصر المغذية	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٨٧	١٩٩٢
مجموع البروتينات	٦٥,٠	٥٩,٠	٧٠,٥	٦٧,٠	٧٥,٠	٧٠,٠
البروتينات الحيوانية	٢١,٩	١٩,٣	٢٣,٧	٢١,٩	٤٠,٦	٣٣,٦
الدهون	٥٠,٣	٤٨,٤	٧١,٠	٦٠,٠	٧٠,٦	٦٥,٠
الكربوهيدرات	٣٧١,٠	٣٤٤,٠	٤٢٤,٠	٤٠٢,٠	٤٤٠,٠	٤٢٠,٠
الطاقة (كيلو كالوري)	٢٢٠٧,٠	٢٠٦٥,٠	٢٦١٩,٠	٢٤١٥,٠	٢٦٩٠,٠	٢٥٤٥,٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات ودخل الأسرة، ١٩٨٦-١٩٨٧، و١٩٩٢.

المرفقات

المرفق ١- إنتاج بعض المحاصيل المختارة واستهلاكها وتجارتها الخارجية

ألف- انتاج القمح واستهلاكه وتجارته الخارجية
(المساحة: بآلاف الدونمات؛ الكمية بآلاف الاطنان)

السنة	المساحة	الانتاج	الغلة	الصادرات	الواردات	الاستهلاك	استهلاك الفرد (كغم)
١٩٨١	١٠٦٠,٧٠	٦٠,٠٠	٠,٠٦	٢,٣٨	٧٢٨,٧٣	٧٨٦,٣٥	٢١٧,٩٠
١٩٨٢	٧٥٩,٩٠	٢٩,١٠	٠,٠٤	١,٣٨	٣٨٢,٣٣	٤١٠,٠٥	١٧٦,٥٩
١٩٨٣	١٠٦,٦٠	١١٥,٦٠	٠,١٠	٠,٨٨	٣٤٣,٤٥	٤٥٨,١٨	١٨٩,٧٠
١٩٨٤	٤٣٠,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٦	٣٨,١٣	٤٦٥,٧٥	٤٥٢,٦٣	١٨١,٣٩
١٩٨٥	٩٤٣,٦٠	٦٢,٨٠	٠,٠٧	٦٤,١٣	٣٨٧,٩٠	٣٨٦,٥٨	١٤٨.٩٦
١٩٨٦	٥٠٦,٥٠	٤٠,٣٠	٠,٠٨	٢٢,١٣	٢٨٢,٧٨	٦١٧,٠٨	٢٢٠,٦٩
١٩٨٧	١٢٤٥,٤٠	١٠٩,٣٠	٠,٠٩	٦٩,٠٠	٥٧٦,٧٨	٦١٧,٠٨	٢٢٠,٦٩
١٩٨٨	١١٨٣,٠٠	١٣٧,٠٠	٠,١٢	٦,٢٥	٤٢٤,٤٣	٥٥٥,١٨	١٩١,٦٥
١٩٨٩	٨٩٧,٠٠	٨٦,٠٠	٠,١٠	٢١,٠٠	١٨٣,٢٨	٢٤٨,٢٨	٨٢,٧٣
١٩٩٠	٦٩٢,٥٠	٨٨,٧٠	٠,١٣	١١,٦٣	٦٤٤,١٣	٧٢١,٢٠	٢٣١,٨٢
١٩٩١	٥٠٦,٠٠	٥٧,٨٠	٠,١١	٠,٠٠	٧٧٦,٧٨	٨٣٧,٥٨	٢٤٢,٥٦
١٩٩٢	٨٥٨,٠٠	١٢٢,٥٠	٠,١٤	٠,٠٠	٥٥٥,٦٠	٦٧٨,١٠	١٨٣,٧٧
متوسط ٨١-٩٢	٨٤٩,١٠	٧٧,٨٤	٠,٠٩	١٩,٧٤	٤٥٤,٥٨	٥١٢,٦٨	١٧٧,٥١
متوسط ٨١-٨٩	٩٠٣,٦٣	٧٣,٩٠	٠,٠٨	٢٥,٠٣	٣٨٦,١٦	٤٣٥,٠٣	١٦٣,٥٥
متوسط ٩٠-٩٢	٦٨٥,٥٠	٨٩,٦٧	٠,١٣	٣,٨٨	٦٥٩,٨٣	٧٤٥,٦٣	٢١٩,٣٨

باء- انتاج الشعير واستهلاكه وتجارته الخارجية
(المساحة: بآلاف الدونمات؛ الكمية بآلاف الاطنان)

السنة	المساحة	الانتاج	الغلة	الصادرات	الواردات	الاستهلاك
١٩٨١	٤٤٨,٣٠	١٨,٢٠	٠,٠٤	٠,٠٠	٩,٨٠	٢٨,٠٠
١٩٨٢	٣١٨,٧٠	٧,٣٠	٠,٠٢	٠,٠٠	٦٩,٣٠	٧٦,٦٠
١٩٨٣	٤٥٠,٠٠	٣٤,٠٠	٠,٠٨	٠,٠٠	١٧,٤٠	٥١,٤٠
١٩٨٤	١٩٠,٣٠	٤,٨٠	٠,٠٣	٠,٠٠	١٧٩,٨٠	١٨٤,٦٠
١٩٨٥	٣٩٩,٢٠	١٩,٧٠	٠,٠٥	٠,٠٠	٧٤,٩٠	٩٤,٦٠
١٩٨٦	١٨١,٩٠	١٤,٥٠	٠,٠٨	٠,٠٠	١٤٣,٥٠	١٥٨,٠٠
١٩٨٧	٦٠٠,٦٠	٤١,٠٠	٠,٠٧	٠,٠٠	١١٤,٨٠	١٥٥,٨٠
١٩٨٨	٦٣٣,٦٠	٥٠,٠٠	٠,٠٨	٠,٠٠	٩٨,٠٠	١٤٨,٠٠
١٩٨٩	٤٤١,٨٠	٢٨,٧٠	٠,٠٦	٠,٠٠	٢١٧,٧٠	٢٤٦,٤٠
١٩٩٠	٣٤٤,٤٠	٣٦,٤٠	٠,١١	٠,٠٠	٢٠٩,٥٠	٢٤٥,٩٠
١٩٩١	٢٢٦,٠٠	٢٦,٨٠	٠,١٢	٠.٠٠	٢٥٢,٩٠	٢٧٩,٧٠
١٩٩٢	٨٣٦,٠٠	١٠٣,٥٠	٠,١٢	٠,٠٠	٢٩٣,٥٠	٣٩٧,٠٠
متوسط ٨١-٩٢	٤٢٢,٥٧	٣٢,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٠	١٤٠,٠٩	١٧٢,١٧
متوسط ٨١-٨٩	٤٠٧,١٦	٢٤.٢٤	٠,٠٦	٠,٠٠	١٠٢,٨٠	١٢٧,٠٤
متوسط ٩٠-٩٢	٤٦٨,٨٠	٥٥,٥٧	٠,١٢	٠,٠٠	٢٥١,٩٧	٣٠٧,٥٣

جيم- انتاج الفراريج واستهلاكها وتجارتها الخارجية
(الطاقة: بملايين الطيور؛ الكمية بآلاف الاطنان)

السنة	القدرة	الانتاج	الواردات	الاستهلاك	استهلاك الفرد (كغم)
١٩٨١	٥,٦٠	٣١,٤٠	٤,٢٠	٣٥,٦٠	١٥,٩٤
١٩٨٢	٥,٤٠	٣٢,١٠	٧,٧٠	٣٩,٨٠	١٧,١٤
١٩٨٣	٦,٧٠	٣٢,٩٠	٩,٩٠	٤٢,٨٠	١٧,٧٢
١٩٨٤	٨,٣٠	٣٦,٥٠	٧,٤٠	٤٣,٩٠	١٧,٥٩
١٩٨٥	١٠,٧٠	٤٩,٠٠	٦,٠٠	٥٥,٠٠	٢١,١٩
١٩٨٦	١١,٧٠	٥٥,٠٠	١,٥٠	٥٦,٥٠	٢٠.٩٧
١٩٨٧	١٢,٤٠	٦٣,٥٠	١,٥٠	٦٥,٠٠	٢٣,٢٥
١٩٨٨	١٣,٧٠	٦٣,٠٠	٢,٢٠	٦٥,٢٠	٢٢,٥١
١٩٨٩	١٢,٣٠	٦٨,٠٠	٤,٥٠	٧٢,٥٠	٢٤,١٦
١٩٩٠	١١,٥٠	٤٣,٠٠	١٥,٥٠	٥٨,٥٠	١٣,٨٠
١٩٩١	١٣,٦٠	٥٠,٠٠	١٣,٦٠	٦٣,٦٠	١٨,٤٢
١٩٩٢	١٦,٧٠	٧٠,٠٠	٢٥,٢٠	٩٥,٢٠	٢٥,٨٠
متوسط ٨١-٩٢	١١,٦٩	٥٤,٠٤	٩,٠٢	٦٣,٠٥	٢٢,١٤
متوسط ٨١-٨٩	٩,٦٤	٤٧,٩٣	٤,٩٩	٥٢,٩٢	١٩,٥٢
متوسط ٩٠-٩٢	١٣,٩٣	٥٤,٣٣	١٨,١٠	٧٢,٤٣	٢٢,٠٨

دال- انتاج البيض واستهلاكه وتجارته الخارجية
(الطاقة: بملايين الطيور؛ الكمية بملايين البيض)

السنة	القدرة	الانتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك	استهلاك الفرد (كغم)
١٩٨١	٢,٦٠	٣٣٠,٠٠	٠,٠٠	٣٥,٠٠	٢٩٥,٠٠	١٣٢,١١
١٩٨٢	٢,٨٠	٣٥٠,٠٠	٠,٠٠	٦٣,٠٠	٢٨٧,٠٠	١٢٣,٦٠
١٩٨٣	٣,٠٠	٣٦٤,٠٠	٠,٠٠	٦٣,٥٠	٣٠٠,٥٠	١٢٤,٤٢
١٩٨٤	٣,١٠	٤١٣,٠٠	٠,٠٠	٩٤,٠٠	٣١٩,٠٠	١٢٧,٨٤
١٩٨٥	٣,٠٠	٤٠٠,٠٠	٠,٠٠	٣٢,٠٠	٣٦٨,٠٠	١٤١,٨١
١٩٨٦	٣,٠٠	٥٢٠,٠٠	٠,٠٠	١٣٣,٠٠	٣٨٧,٠٠	١٤٣,٦٧
١٩٨٧	٣,٠٠	٥٠٠,٠٠	٠,٠٠	٩١,١٤	٤٠٩,٠٠	١٤٦,٢٨
١٩٨٨	٣,٠٠	٤٢٥,٠٠	٠,٠٠	٩٥,٠٠	٣٣٠,٠٠	١١٣,٩٢
١٩٨٩	٣,٠٠	٣٨٠,٠٠	٠,٠٠	٣٨,١٠	٣٤١,٩٠	١١٣,٩٣
١٩٩٠	٣,٥٠	٣٥٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٤٠	٣٤٦,٦٠	١١١,٤١
١٩٩١	٣,٠٠	٥٣٠,٠٠	٠,٠٠	١٦,٥٠	٥١٣,٥٠	١٤٨,٧١
١٩٩٢	٣,٠٠	٧٠٨,٠٠	٠,٠٠	٧٥,١٠	٦٣٢,٩٠	١٧١,٥٢
متوسط ٨١-٩٢	٣,٢٧	٤٧٩,٠٩	٠,٠٠	٦٧,٢٥	٤١١,٨٥	١٣٦,٢٩
متوسط ٨١-٨٩	٢,٩٤	٤٠٩,١١	٠,٠٠	٧١,٨٢	٣٣٧,٤٩	١٢٥,٨٩
متوسط ٩٠-٩٢	٣,١٧	٥٢٩,٣٣	٠,٠٠	٣١,٦٧	٤٩٧,٦٠	١٥١,٧٠

هاء- انتاج الحليب واستهلاكه وتجارته الخارجية
(الكمية بآلاف الاطنان)

السنة	الغنم	المعز	البقر	المجموع	الواردات	الاستهلاك	استهلاك الفرد (كغم)
١٩٨١	١٤,٤٠	١١,٥٠	١٦,١٠	٤٢,٠٠	٨,٦٠	٥٠,٦٠	٢٢,٦٦
١٩٨٢	١٥,٥٠	١٣,٦٠	١٨,١٠	٤٧,٢٠	١١,٥٠	٥٨,٧٠	٢٥,٢٨
١٩٨٣	١٥,٧٠	١١,١٠	١٨,٨٠	٤٥,٦٠	٩,٩٠	٥٥,٥٠	٢٢,٩٨
١٩٨٤	١٣,٦٠	٩,٩٠	٢٦,٥٠	٥٠,٠٠	١٠,٠٠	٦٠,٠٠	٢٤,٠٥
١٩٨٥	١٧,٩٠	١٢,٩٠	٢٥,٦٠	٥٦,٤٠	١١,٤٠	٦٧,٨٠	٢٦,٢٣
١٩٨٦	١٤,٩٠	١١,٠٠	٢٥,٩٠	٥١,٨٠	١٣,٠٠	٦٤,٨٠	٢٤,٠٦
١٩٨٧	١٩,٨٠	١١,٠٠	٣٠,٧٠	٦١,٥٠	١٤,١٠	٧٥,٦٠	٢٧,٠٤
١٩٨٨	٢٠,٥٠	١٢,٧٠	٢٨,٦٠	٦١,٨٠	١٣,٢٠	٧٥,٠٠	٢٥,٨٩
١٩٨٩	٢٤,٧٠	١١,٥٠	٣٣,٣٠	٦٩,٥٠	٩,٩٠	٧٩,٤٠	٢٦,٤٦
١٩٩٠	٢٥,٢٠	١٢,١٠	٥٩,١٠	٩٦,٤٠	١٢,٤٠	١٠٨,٨٠	٣٤,٩٧
١٩٩١	٤٠,٩٠	٢٦,٢٠	٨٩,٦٠	١٥٦,٧٠	١٤,٣٠	١٧١,٠٠	٤٩,٥٢
متوسط ٨١-٩٢	٢٦,٢٨	١٣,٠٥	٣٣,٨٥	٦٧,١٧	١٠,٦٥	٧٧,٦٥	٢٧,٠١
متوسط ٨١-٨٩	١٧,٤٤	١١,٦٩	٢٤,٨٤	٥٣,٩٨	٩,٨٤	٦٣,٨٢	٢٣,٦٣
متوسط ٩٠-٩٢	٣٣,٠٥	١٩,١٥	٧٤,٣٥	١٢٦,٥٥	١٣,٣٥	١٣٩,٩٠	٤٢,٢٥

واو- انتاج اللحوم الحمراء واستهلاكها وتجارتها الخارجية
(الكمية بآلاف الاطنان)

السنة	الغنم	المعز	البقر	الجمال	المجموع	الواردات	الاستهلاك	استهلاك الفرد (كغم)
١٩٨١	٤,١٠	٢,٠٠	١,٥٠	٠,٩٠	٨,٥٠	٢٦,٧٠	٣٥,٢٠	١٥,٧٦
١٩٨٢	٤,٥٠	٢,٤٠	١,٥٠	٠,٤٠	٨,٨٠	٩,٣٠	١٨,١٠	٧,٨٠
١٩٨٣	٥,٦٠	٢,٣٠	٢,١٠	٠,٣٠	١٠,٣٠	٨,٨٠	١٩,١٠	٧,٩١
١٩٨٤	٥,٤٠	٢,٤٠	٢,١٠	٠,٢٠	٩,٨٠	٨,٩٠	١٨,٧٠	٧,٤٩
١٩٨٥	٦,٤٠	٢,٨٠	١,٣٠	٠,٥٠	١١,٠٠	٣١,٩٠	٤٢,٩٠	١٦,٥٣
١٩٨٦	٣,٨٠	١,٦٠	١,٠٠	٠,٢٠	٦,٦٠	١٦,٣٠	٢٢,٩٠	٨,٥٠
١٩٨٧	٥,٠٠	١,٧٠	١,١٠	٠,٢٠	٨,٠٠	٣٧,١٠	٤٥,١٠	١٦,١٣
١٩٨٨	٥,٢٠	١,٩٠	٢,٠٠	٠,٢٠	٩,٣٠	٥٠,٢٠	٥٩,٥٠	٢٠,٥٤
١٩٨٩	٦,٢٠	١,٧٠	١,٠٠	٠,٥٠	٩,٤٠	٢٨,٣٠	٣٧,٧٠	١٢,٥٦
١٩٩٠	٦,٣٠	١,٨٠	١,٧٠	٠,٤٠	١٠,٢٠	٢٠,٧٠	٣٠,٩٠	٩,٩٣
١٩٩١	١٠,٢٠	٤,٠٠	٢,٣٠	٠,٣٠	١٦,٨٠	٤٣,٨٠	٦٠.٦٠	١٧,٥٥
متوسط ٨١-٩٢	٥,٧٠	٢,٢١	١,٦٠	٠,٣٧	٩,٨٨	٢٥,٦٤	٣٥,٥٢	١٩,١٧
متوسط ٨١-٨٩	٥,١٣	٢,٠٦	١,٥١	٠,٣٨	٩,٠٨	٢٤,١٧	٣٣,٢٤	٢١,٣٥
متوسط ٩٠-٩٢	٨,٢٥	٢,٩٠	٢,٠٠	٠,٣٥	١٣,٥٠	٣٢,٢٥	٤٥,٧٥	١٣,٣٥

المرفق ٢- مؤشرات الاقتصاد الكلي

ألف- الناتج المحلي الاجمالي
(بملايين الدنانير الاردنية)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الزراعة	٩٦,٣٠	٧٦,٤٠	٨٧,٥٠	٩٠,٣٠	١١٦,٤٠	١٤٢,٣٠	١٢١,٠٠	١٥٨,١٠	١٣٦,٩٠	١٢٣,٢٠
عناصر غير زراعية غير تجارية	٧٦٨,٥٠	٧٩٢,٠٠	٧٧٠,٩٠	٨٢٣,٤٠	٨٤٢,٩٠	٨٨٨,٩٠	٨٤٩,١٠	٨٢٣,٨٠	٨٥٠,٤٠	٨٧٧,٠٠
التشييد	١٩٤,٦٠	١٧٩,٨٠	١٤٤,٤٠	١٥٩,٥٠	١٤٧,٥٠	١٣٩,٧٠	١٣٣,٤٠	١٠٧,٦٠	١١٢,٢٠	١١٩,٠٠
الخدمات الحكومية	٢٩٢,٧٠	٣١٥,٧٠	٣٢٣,٨٠	٣٤٨,٦٠	٣٧٦,٤٠	٤٠١,٥٠	٣٨٥,٥٠	٣٨٢,٨٠	٣٩١,٦٠	٤٠٣,٣٠
خدمات أخرى	٢٨١,٢٠	٢٩٦,٥٠	٣٠٢,٧٠	٣١٥,٣٠	٣١٩,٠٠	٣٤٧,٧٠	٣٣٠,٢٠	٣٣٣,٤٠	٣٤٦,٦٠	٣٥٤,٧٠
عناصر تجارية غير زراعية	٧١٦,٦٠	٧٧٠,٤٠	٨٤٨,٥٠	٨٥٨,٢٠	٨٨٢,٠٠	٨٠٩,٦٠	٦٠٣,٨٠	٦٥٢,٩٠	٦٦٤,٥٠	٦٩٥,٣٠
التعدين	٤٤,٨٠	٦٧,٩٠	٦٢,٧٠	٦٦,٤٠	٧٠,٢٠	٧٠,٠٠	٧٧,٤٠	٦٥,٤٠	٥٧,٤٠	٥٩,٧٠
الصناعة التحويلية	١٩٣,٥٠	٢١٥,٨٠	١٩٢,٩٠	١٨٥,٠٠	١٩٢,٤٠	١٦٦,٠٠	١٠٩,٣٠	٢٢٦,٨٠	٢٢٥,٧٠	٢٣٢,٤٠
الكهرباء والمياه	٢٢,٩٠	٣٣,٢٠	٤٠,١٠	٦٠,٨٠	٦٤,٧٠	٦٤,٥٠	٧١,٤٠	٤١,١٠	٤٢,٠٠	٤٤,١٠
التجارة	٢٥٢,٧٠	٢٥٧,٧٠	٢٩٠,٥٠	٢٧٢,٨٠	٢٦٦,٤٠	٢٣٣,٥٠	٦٧,٥٠	٥١,٢٠	٩٣,٣٠	١٠٨,١٠
النقل والاتصالات	٢٠٢,٧٠	١٩٥,٨٠	٢٦٢,٣٠	٢٧٣,٢٠	٢٨٨,٣٠	٢٨٥,٦٠	٢٧٨,٢٠	٢٦٨,٤٠	٢٤٦,١٠	٢٥١,٠٠
عناصر غير زراعية	١٤٨٥,١٠	١٥٦٢,٤٠	١٦١٩,٤٠	١٦٨١,٦٠	١٧٢٤,٩٠	١٦٩٨,٥٠	١٤٥٢,٩٠	١٤٧٦,٧٠	١٥١٤,٩٠	١٥٧٢,٣٠
الناتج المحلي الاجمالي بسعر عوامل الانتاج	١٥٨١,٤٠	١٦٣٨,٨٠	١٧٠٦,٩٠	١٧٧١,٩٠	١٨٤١,٣٠	١٨٤٠,٨٠	١٥٧٣,٩٠	١٦٣٤,٨٠	١٦٥١,٨٠	١٦٩٥,٥٠

باء- التجارة وضريبة الاستيراد
(بملايين الدنانير الاردنية)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الصادرات	٢١٠,٦٠	٢٦١,١٠	٢٥٥,٣٠	٢٥٥,٦٠	٢٤٨,٨٠	٣٢٤,٨٠	٥٣٤,١٠	٦١٢,٣٠	٢٩٨,٦٠	٦٣٣,٨٠
الواردات	١١٠٣,٣٠	١٠٧١,٣٠	١٠٧٤,٤٠	٨٥٠,٢٠	٩١٥,٥٠	١٠٢٢,٥٠	١٢٣٠,٠٠	١٧٢٥,٨٠	١٧١٠,٥٠	٢٢١٤,٠٠
ضريبة الاستيراد	١٢٠,٧٠	١١٨,٠٥	١١٧.٩٥	١١٢,٠٠	١٠٨,٥٤	١١٧,٤٠	١٠٣,٩٠	١١٦,٧٠	١٣٦,١٠	٢٧٠,٠٠

جيم- حساب مؤشر الأسعار غير الزراعية ومؤشر الأسعار غير الزراعية المعدل حسب سعر الصرف والسياسات التجارية

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
عناصر غير زراعية	١٤٨٥,١٠	١٥٦٢,٤٠	١٦١٩,٤٠	١٦٨١,٦٠	١٧٢٤,٩٠	١٦٩٨,٥٠	١٤٥٢,٩٠	١٤٧٦,٧٠	١٥١٤,٩٠	١٥٧٢,٣٠
عناصر غير زراعية غير تجارية	٧٦٨,٥٠	٧٩٢,٠٠	٧٧٠,٩٠	٨٢٣,٤٠	٨٤٢,٩٠	٨٨٨,٩٠	٨٤٩,١٠	٨٢٣,٨٠	٨٥٠,٤٠	٨٧٧,٠٠
عناصر تجارية غير زراعية	٧١٦,٦٠	٧٧٠,٤٠	٨٤٨,٥٠	٨٥٨,٢٠	٨٨٢,٠٠	٨٠٩,٦٠	٦٠٣,٨٠	٦٥٢,٩٠	٦٦٤,٥٠	٦٩٥,٣٠
مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية-نسبة العناصر غير التجارية (PNA-NTR%)	٩٩,٦٩	١٠٢,٧٤	١٠٠,٠٠	١٠٦,٨١	١٠٩,٣٤	١١٥,٣١	١١٠,١٤	١٠٦,٨٦	١١٠,٣١	١١٣,٧٦
مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية-نسبة العناصر التجارية (PNA-TR%)	٨٤,٤٥	٩٠,٨٠	١٠٠,٠٠	١٠١,١٤	١٠٣,٩٥	٩٥,٤٢	٧١,١٦	٧٦,٩٥	٧٨,٣١	٨١.٩٤
حصة العناصر غير التجارية (SNTR)	٠,٥٢	٠,٥١	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٥٦
حصة العناصر التجارية (STR)	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٥١	٠,٥١	٠,٤٨	٠,٤٢	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,٤٤
مؤشر الأسعار غير الزراعية (PNA)	٩٢,٣٤	٩٦,٨٥	١٠٠,٠٠	١٠٣,٩٢	١٠٦,٥٨	١٠٥,٨٣	٩٣,٩٤	٩٣,٩٤	٩٣,٦٤	٩٦,٢٨
معامل التصويب (SCF)	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٩١
سعر الصرف التوازنى (*E) / سعر الصرف الرسمى										
سعر الصرف الرسمى (Eo)	١,٠٩	١,٠٩	١,٠٩	١,١٠	١,٠٩	١,٠٩	١,٠٦	١,٠٥	١,٠٧	١,٠٩
TM	٠,١١	٠,١١	٠,١١	٠,١٣	٠,١٢	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,١٢
مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية المعدل حسب سعر الصرف والسياسات التجارية (P*NA)	١٠١,٥٥	١٠٦,٨٥	١١١,٦٨	١١٧,٧٧	١١٩,٣٥	١١٦,٢٠	٩٨,٥٧	٩٧,٩٢	١٠١,٧٧	١٠٨,٦٤

ملاحظات:

(١) مؤشر العناصر غير الزراعية-العناصر غير التجارية=العناصر غير التجارية في عام معين/العناصر غير التجارية في عام ١٩٨٥ (NTR in year t/NTR in year 1985)=PNA-NTR.

(٢) مؤشر العناصر غير الزراعية-العناصر التجارية=العناصر التجارية فى عام معين/العناصر التجارية فى عام ١٩٨٥ (TR in year t/TR in year 1985=PNA-TR).

(٣) حصة العناصر غير التجارية=العناصر غير التجارية/العناصر غير الزراعية (NTR/NA=SNTR).

(٤) حصة العناصر التجارية=العناصر التجارية/العناصر غير الزراعية (TR/NA=STR).

(٥) مؤشر العناصر غير الزراعية=حصة العناصر غير التجارية*مؤشر العناصر غير الزراعية-نسبة العناصر غير التجارية+حصة العناصر التجارية*مؤشر العناصر غير الزراعية-العناصر التجارية

(PNA=SNTR*PNA-NTR%+STR*PNA-TR%)

(٦) معامل التصويب=(الصادرات+الواردات)/(الصادرات+ضرائب الصادرات+الواردات+ضرائب الواردات) {ضرائب الصادرات=صفر}

(SCF=(EXP.+IMP.)/(EXP+EXP.TAX+IMP.+IMP.TAX) {EXP.TAX=0})

(٧) سعر الصرف التوازنى/سعر الصرف الرسمى=١/معامل التصويب (E*/Eo=1/SCF).

(٨) مؤشر الأسعار غير الزراعية المعدل حسب سعر الصرف والسياسات التجارية=[حصة العناصر التجارية*(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي)*{مؤشر الأسعار غير الزراعية-نسبة العناصر التجارية/(١/TM)}]+[حصة العناصر غير التجارية*مؤشر الأسعار غير الزراعية-نسبة العناصر التجارية) ([SNTR*PNATR%]+[{PNATR%/(1/TM)}*(E*/Eo)*STR]=P*NA).

المرفق ٣- أسعار المنتجات الزراعية - للمنتجين

ألف- القمح

السنة	سعر الجملة		السعر عند الحدود		هوامش	تكلفة الاستيراد		سعر	سعر	معدل الحماية	معدل الحماية	مجموع
	المحلي	سيف	بسعر الصرف	بسعر الصرف	التسويق	بسعر	بسعر	الصرف	الصرف	المباشرة	غير المباشرة	معدل الحماية
			الرسمي	التوازني		الصرف	الصرف	الرسمي	التوازني	الاسمي	الاسمي	الاسمي
	دينار/الطن	دولار/الطن	دينار/الطن	دينار/الطن	دينار/الطن	الرسمي	التوازني	(Eo)	(E*)	(NPRd)	(NPRi)	(NPRT)
١٩٨٣	١٠٨,٥٠	١٧١,٩٤	٦٢,٢٦	٦٧,٨٦	٨,٠٠	٧٠,٢٦	٧٥,٨٦	٣٦٢,١٠	٣٩٤,٦٩	٠,٥٤	٠,٠١	٠,٥٦
١٩٨٤	١١٩,٥٠	١٦٨,٨٧	٦٤,٧٦	٧٠,٥٩	٨,٠٠	٧٢,٧٦	٧٨,٥٩	٣٨٣,٥٠	٤١٨,٠٢	٠,٦٤	٠,٠٢	٠,٦٦
١٩٨٥	١١٩,٤٠	١٣٨,٧٧	٥٤,٥٨	٥٩,٤٩	٨,٠٠	٦٢,٥٨	٦٧,٤٩	٣٩٣,٣٠	٤٢٨,٧٠	٠,٩١	٠,٠٥	٠,٩٦
١٩٨٦	١١٩,٦٠	١٢٨,٠٨	٤٤,٦٤	٤٩,١٠	٨,٠٠	٥٢,٦٤	٥٧,١٠	٣٤٨,٥٠	٣٨٣,٣٥	١,٢٧	٠,٠٦	١,٣٤
١٩٨٧	١١٩,٥٠	٩٤,٦٤	٣١,٩٤	٣٤,٨٢	٨,٠٠	٣٩,٩٤	٤٢,٨٢	٣٣٧,٥٠	٣٦٧,٨٨	١,٩٩	٠,٠٧	٢,٠٦
١٩٨٨	١٢٠,٠٠	١١٤,٠٠	٤٢,٦٥	٤٦,٤٩	١٢,٥٠	٥٥,١٥	٥٨,٩٩	٣٧٤,١٠	٤٠٧,٧٧	١,١٨	٠,٠٢	١,٢٠
١٩٨٩	١٣٢,٠٠	١٩٠,٠٠	١٠٨,٨٧	١١٥,٤٠	١٢,٩٠	١٢١,٧٧	١٢٨,٣٠	٥٧٢,١٠	٦٠٦,٤٣	٠,٠٨	٠,٠١-	٠,٠٧
١٩٩٠	١٤٢,٠٠	١٥٤,٠٠	١٠١,٨٩	١٠٦,٩٨	١٢,٧٦	١١٤,٦٥	١١٩,٧٤	٦٦١,٦٠	٦٩٤,٦٨	٠,٢٤	٠,٠٠	٠,٢٣
١٩٩١	١٤٧,٠٠	١١٢,٠٠	٧٦,١٠	٨٠,٦٧	١٢,٧٠	٨٨,٨٠	٩٣,٣٧	٦٧٩,٥٠	٧٢٠,٢٧	٠,٦٦	٠,٠٢-	٠,٦٤
١٩٩٢	١٤٧,٠٠	١٥١,٠٠	١٠٢,٥٠	١١٧,٧٢	١٢,٧٦	١١٥,٢٦	١٢٤,٤٨	٦٧٨,٨٠	٧٣٩,٨٩	٠,٢٨	٠,٠١-	٠,٢٧

ملاحظات:

(١) معدل الحماية المباشرة الاسمى=(سعر الجملة المحلى-تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى)/تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى

NPRd=(LOCAL WHOLESALE PRICE – IMPORT COST AT Eo)/IMPORT PRICE AT Eo

(PA-P'A)/P'A

(٢) معدل الحماية غير المباشرة الاسمي= {سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعارالعناصر غير الزراعية} (سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/سعر العناصر غير الزراعية) (NPRi={PA/PNA-(E*/Eo)PA/P*NA}/{(E*/Eo)PA*/P*NA).

(٣) مجموع معدل الحماية الاسمي= { (سعر الجملة المحلي/مؤشر الأسعار غير الزراعية)-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية} / { (سعر الصرف التوازنى/سعر الصرف الرسمى) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية}

(NPRT={PA/PNA-(E*/Eo)P'A/P*NA}/{(E*/Eo)P'A*/P*NA).

باء- الشعير

السنة	سعر الجملة		السعر عند الحدود		هوامش	تكلفة الاستيراد		سعر	سعر	معدل الحماية	معدل الحماية	مجموع
	المحلي	سيف	بسعر الصرف الرسمي	بسعر الصرف التوازني	التسويق	بسعر الصرف الرسمي	بسعر الصرف التوازني	الصرف الرسمي	الصرف التوازني	المباشرة الاسمي	غير المباشرة الاسمي	معدل الحماية الاسمي
	دينار/الطن	دولار/الطن	دينار/الطن	دينار/الطن	دينار/الطن			(Eo)	(E*)	(NPRd)	(NPRi)	(NPRT)
١٩٨٥	٧٥,٥٠	١٠٣,٥٣	٤٠,٧٢	٤٤,٣٨	٨,٠٠	٤٨,٧٢	٥٢,٣٨	٣٩٣,٣٠	٤٢٨,٧٠	٠,٥٥	٠,٠١	٠,٥٦
١٩٨٦	٧١,٠٠	١١٧,٦٥	٤١,٠٠	٤٥,١٠	٨,٠٠	٤٩,٠٠	٥٣,١٠	٣٤٨,٥٠	٣٨٣,٣٥	٠,٤٥	٠,٠٢	٠,٤٧
١٩٨٧	٧٤,٠٠	٩١,٨٥	٣١,٠٠	٣٣,٧٩	٨,٠٠	٣٩,٠٠	٤١,٧٩	٣٣٧,٥٠	٣٦٧,٨٨	٠,٩٠	٠,٠٥	٠,٩٥
١٩٨٨	٧٥,٠٠	١٥٢,٥٠	٥٧,٠٥	٦٢,١٨	١٢,٥٠	٦٩,٥٥	٧٤,٦٨	٣٧٤,١٠	٤٠٧,٧٧	٠,٠٨	٠,٠٣	٠,١١
١٩٨٩	٨٢,٠٠	١٤٤,٠٠	٨٢,٣٨	٨٧,٣٣	١٢,٩٠	٩٥,٢٨	١٠٠,٢٣	٥٧٢,١٠	٦٠٦,٤٣	-٠,١٤	٠,٠٢	-٠,١٢
١٩٩٠	١٠٠,٠٠	١٤٥,٠٠	٩٥,٩٣	١٠٠,٧٣	١٢,٧٦	١٠٨,٦٩	١١٣,٤٩	٦٦١,٦٠	٦٩٤,٦٨	-٠,٠٨	٠,٠١	-٠,٠٧
١٩٩١	١٠٥,٠٠	١١٦,٠٠	٧٨,٨٢	٨٣,٥٥	١٢,٧٠	٩١,٥٢	٩٦,٢٥	٦٧٩,٥٠	٧٢٠,٢٧	٠,١٥	-٠,٠١	٠,١٤
١٩٩٢	١٠٥,٠٠	١١٠,٠٠	٧٤,٦٧	٨١,٣٩	١٢,٧٦	٨٧,٤٣	٩٤,١٥	٦٧٨,٨٠	٧٣٩,٨٩	٠,٢٠	٠,٠٠	٠,٢٠

ملاحظات: (٢) معدل الحماية المباشرة الاسمى=(سعر الجملة المحلى-تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى)/تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى

NPRd=(LOCAL WHOLESALE PRICE – IMPORT COST AT Eo)/IMPORT PRICE AT Eo

(PA-P'A)/P'A

(٢) معدل الحماية غير المباشرة الاسمي= {سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعارالعناصر غير الزراعية} (سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/سعر العناصر غير الزراعية) (NPRi={PA/PNA-(E*/Eo)PA/P*NA}/{(E*/Eo)PA*/P*NA).

(٣) مجموع معدل الحماية الاسمي= { (سعر الجملة المحلي/مؤشر الأسعار غير الزراعية)-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية} / { (سعر الصرف التوازنى/سعر الصرف الرسمى) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية}

(NPRT={PA/PNA-(E*/Eo)P'A/P*NA}/{(E*/Eo)P'A*/P*NA).

جيم- الفراريج

السنة	سعر الجملة		السعر عند الحدود		هوامش	تكلفة الاستيراد		سعر	سعر	معدل الحماية	معدل الحماية	مجموع
	المحلي	سيف	بسعر الصرف الرسمي	بسعر الصرف التوازني	التسويق	بسعر الصرف الرسمي	بسعر الصرف التوازني	الصرف الرسمي	الصرف التوازني	المباشرة الاسمي	غير المباشرة الاسمي	معدل الحماية الاسمي
	دينار/الطن	دولار/الطن	دينار/الطن	دينار/الطن	دينار/الطن			(Eo)	(E*)	(NPRd)	(NPRi)	(NPRT)
١٩٨٣	٧٠٠,٠٠	١٥٤٦,٥٣	٥٦٠,٠٠	٦١٠,٤٠	٨,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦١٨,٤٠	٣٦٢,١٠	٣٩٤,٦٩	٠,٢٣	٠,٠١	٠,٢٤
١٩٨٤	٧٠٠,٠٠	١٤٦٠,٢٣	٥٦٠,٠٠	٦١٠,٤١	٨,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦١٨,٤١	٣٨٣,٥٠	٤١٨,٠٢	٠,٢٣	٠,٠٢	٠,٢٥
١٩٨٥	٧٠٠,٠٠	١٤٢٣,٨٥	٥٦٠,٠٠	٦١٠,٤٠	٨,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦١٨,٤٠	٣٩٣,٣٠	٤٢٨,٧٠	٠,٢٣	٠,٠٣	٠,٢٦
١٩٨٦	٧٠٠,٠٠	١٦٠٦,٨٩	٥٦٠,٠٠	٦١٦,٠٠	٨,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦٢٤,٠٠	٣٤٨,٥٠	٣٨٣,٣٥	٠,٢٣	٠,٠٣	٠,٢٧
١٩٨٧	٧٠٠,٠٠	١٦٥٩,٢٦	٥٦٠,٠٠	٦١٠,٤١	٨,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦١٨,٤١	٣٣٧,٥٠	٣٦٧,٨٨	٠,٢٣	٠,٠٣	٠,٢٦
١٩٨٨	٧٠٠,٠٠	١٤٩٦,٩٣	٥٦٠,٠٠	٦١٠,٤٠	١٢,٥٠	٥٧٢,٥٠	٦٢٢,٩٠	٣٧٤,١٠	٤٠٧,٧٧	٠,٢٢	٠,٠١	٠,٢٣
١٩٨٩	٨٧٥,٠٠	١٤٤٢,٠٦	٨٢٥,٠٠	٨٧٤,٥١	١٢,٩٠	٨٣٧,٩٠	٨٨٧,٤١	٥٧٢,١٠	٦٠٦,٤٣	٠,٠٤	٠,٠١-	٠,٠٣
١٩٩٠	١٠١٠,٠٠	١٢٤٦,٩٨	٨٢٥,٠٠	٨٦٦,٢٥	١٢,٧٦	٨٣٧,٧٦	٨٧٩,٠١	٦٦١,٦٠	٦٩٤,٦٨	٠,٢١	٠,٠٠	٠,٢٠
١٩٩١	١٠٢٥,٠٠	١٤٨٦,٣٩	١٠١٠,٠٠	١٠٧٠,٦٠	١٢,٧٠	١٠٢٢,٧٠	١٠٨٣,٣٠	٦٧٩,٥٠	٧٢٠,٢٧	٠,٠٠	٠,٠١-	٠,٠١-
١٩٩٢	١١٦٠,٠٠	١٤٨٧,٩٢	١٠١٠,٠٠	١١٠٠,٩٠	١٢,٧٦	١٠٢٢,٧٦	١١١٣,٦٦	٦٧٨,٨٠	٧٣٩,٨٩	٠,١٣	٠,٠٠	٠,١٣

ملاحظات:

(٣) معدل الحماية المباشرة الاسمى=(سعر الجملة المحلى-تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى)/تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى

NPRd=(LOCAL WHOLESALE PRICE – IMPORT COST AT Eo)/IMPORT PRICE AT Eo

(PA-P'A)/P'A

(٢) معدل الحماية غير المباشرة الاسمي= {سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعارالعناصر غير الزراعية} (سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/سعر العناصر غير الزراعية) (E*/Eo)PA*/P*NA}/{(E*/Eo)PA/P*NA-(PA/PNA=NPRi={.

(٣) مجموع معدل الحماية الاسمي= { (سعر الجملة المحلي/مؤشر الأسعار غير الزراعية)-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية} / { (سعر الصرف التوازنى/سعر الصرف الرسمى) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية}

.(NPRT={PA/PNA-(E*/Eo)P'A/P*NA}/{(E*/Eo)P'A*/P*NA)

دال- الحليب

السنة	سعر الجملة		السعر عند الحدود		هوامش	تكلفة الاستيراد		سعر	سعر	معدل الحماية	معدل الحماية	مجموع
	المحلي دينار/الطن	سيف دولار/الطن	بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	التسويق دينار/الطن	بسعر الصرف الرسمي	بسعر الصرف التوازني	الصرف الرسمي (Eo)	الصرف التوازني (E*)	المباشرة الاسمي (NPRd)	غير المباشرة الاسمي (NPRi)	معدل الحماية الاسمي (NPRT)
١٩٨٣	١١٠,٠٠	٣١٣,٦٥	١١٣,٥٧	١٢٣,٧٩	٨,٠٠	١٢١,٥٧	١٣١,٧٩	٣٦٢,١٠	٣٩٤,٦٩	-٠,١٠	٠,٠١	-٠,٠٩
١٩٨٤	١١٠,٠٠	٢١٠,٤٧	٨٠,٧٢	٨٧,٩٨	٨,٠٠	٨٨,٧٢	٩٥,٩٨	٣٨٣,٥٠	٤١٨,٠٢	٠,٢٤	٠,٠٢	٠,٢٦
١٩٨٥	١١٠,٠٠	٢٠٥,٢٢	٨٠,٧١	٨٧,٩٨	٨,٠٠	٨٨,٧١	٩٥,٩٨	٣٩٣,٣٠	٤٢٨,٧٠	٠,٢٤	٠,٠٣	٠,٢٧
١٩٨٦	١١٠,٠٠	٢٣١,٦٠	٨٠,٧١	٨٨,٧٨	٨,٠٠	٨٨,٧١	٩٦,٧٨	٣٤٨,٥٠	٣٨٣,٣٥	٠,٢٤	٠,٠٣	٠,٢٨
١٩٨٧	١١٠,٠٠	٢٣٩,١٥	٨٠,٧١	٨٧,٩٨	٨,٠٠	٨٨,٧١	٩٥,٩٨	٣٣٧,٥٠	٣٦٧,٨٨	٠,٢٤	٠,٠٣	٠,٢٧
١٩٨٨	١١٠,٠٠	٢٣١,٠٣	٨٦,٤٣	٩٤,٢١	١٢,٥٠	٩٨,٩٣	١٠٦,٧١	٣٧٤,١٠	٤٠٧,٧٧	٠,١١	٠,٠١	٠,١٢
١٩٨٩	١٦٠,٠٠	١٦٩,٨٠	٩٧,١٤	١٠٢,٩٧	١٢,٩٠	١١٠,٠٤	١١٥,٨٧	٥٧٢,١٠	٦٠٦,٤٣	٠,٤٥	-٠,٠١	٠,٤٤
١٩٩٠	١٨٥,٠٠	٢٠٧,٢٩	١٣٧,١٤	١٤٤,٠٠	١٢,٧٦	١٤٩,٩٠	١٥٦,٧٦	٦٦١,٦٠	٦٩٤,٦٨	٠,٢٣	٠,٠٠	٠,٢٣
١٩٩١	٢١٠,٠٠	٢٠١,٨٣	١٣٧,١٤	١٤٥,٣٧	١٢,٧٠	١٤٩,٨٤	١٥٨,٠٧	٦٧٩,٥٠	٧٢٠,٢٧	٠,٤٠	-٠,٠١	٠,٣٩
١٩٩٢	٢١٠,٠٠	٢٠٢,٠٤	١٣٧,١٤	١٤٩,٤٩	١٢,٧٦	١٤٩,٩٠	١٦٢,٢٥	٦٧٨,٨٠	٧٣٩,٨٩	٠,٤٠	-٠,٠١	٠,٣٩

ملاحظات:

(٤) معدل الحماية المباشرة الاسمى=(سعر الجملة المحلى-تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى)/تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى

NPRd=(LOCAL WHOLESALE PRICE – IMPORT COST AT Eo)/IMPORT PRICE AT Eo

(PA-P'A)/P'A

(٢) معدل الحماية غير المباشرة الاسمي= {سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعارالعناصر غير الزراعية} (سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/سعر العناصر غير الزراعية) (NPRi={PA/PNA-(E*/Eo)PA/P*NA}/{(E*/Eo)PA*/P*NA).

(٣) مجموع معدل الحماية الاسمي= { (سعر الجملة المحلي/مؤشر الأسعار غير الزراعية)-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية} / { (سعر الصرف التوازنى/سعر الصرف الرسمى) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمى/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية}

(NPRT={PA/PNA-(E*/Eo)P'A/P*NA}/{(E*/Eo)P'A*/P*NA).

هاء- اللحوم الحمراء

السنة	سعر الجملة		السعر عند الحدود		هوامش	تكلفة الاستيراد		سعر	سعر	معدل الحماية	معدل الحماية	مجموع
	المحلي دينار/الطن	سيف دولار/الطن	بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	التسويق دينار/الطن	بسعر الصرف الرسمي	بسعر الصرف التوازني	الصرف الرسمي (Eo)	الصرف التوازني (E*)	المباشرة الاسمي (NPRd)	غير المباشرة الاسمي (NPRi)	معدل الحماية الاسمي (NPRT)
١٩٨٣	٢٢٤٠,٠٠	٣٢٥٣,٩٤	١١٧٨,٢٥	١٢٨٤,٣٠	٨,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٢٩٢,٣٠	٣٦٢,١٠	٣٩٤,٦٩	٠,٨٩	٠,٠١	٠,٩٠
١٩٨٤	٢٠٣٤,٠٠	٣٠٧٢,٣٦	١١٧٨,٢٥	١٢٨٤,٣١	٨,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٢٩٢,٣١	٣٨٣,٥٠	٤١٨,٠٢	٠,٧١	٠,٠٢	٠,٧٤
١٩٨٥	١٩٠٠,٠٠	٢٩٩٥,٨٠	١١٧٨,٢٥	١٢٨٤,٣٠	٨,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٢٩٢,٣٠	٣٩٣,٣٠	٤٢٨,٧٠	٠,٦٠	٠,٠٤	٠,٦٤
١٩٨٦	١٧٢٠,٠٠	٣٣٨٠,٩٢	١١٧٨,٢٥	١٢٩٦,٠٨	٨,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٣٠٤,٠٨	٣٤٨,٥٠	٣٨٣,٣٥	٠,٤٥	٠,٠٤	٠,٤٩
١٩٨٧	١٦٦٠,٠٠	٣٤٩١,١١	١١٧٨,٢٥	١٢٨٤,٣١	٨,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٢٩٢,٣١	٣٣٧,٥٠	٣٦٧,٨٨	٠,٤٠	٠,٠٣	٠,٤٣
١٩٨٨	١٧١٢,٠٠	٣٠٩٦,١٠	١١٥٨,٢٥	١٢٦٢,٥٠	١٢,٥٠	١١٧٠,٧٥	١٢٧٥,٠٠	٣٧٤,١٠	٤٠٧,٧٧	٠,٤٦	٠,٠١	٠,٤٨
١٩٨٩	٢٣٨٤,٠٠	٢٠٢٤,٥٦	١١٥٨,٢٥	١٢٢٧,٧٥	١٢,٩٠	١١٧١,١٥	١٢٤٠,٦٥	٥٧٢,١٠	٦٠٦,٤٣	١,٠٤	-٠,٠٢	١,٠٢
١٩٩٠	٢٦٠٠,٠٠	٢٥٦٦,٨٨	١٦٩٨,٢٥	١٧٨٣,١٦	١٢,٧٦	١٧١١,٠١	١٧٩٥,٩٢	٦٦١,٦٠	٦٩٤,٦٨	٠.٥٢	-٠,٠١	٠,٥١
١٩٩١	٤٠٠٠,٠٠	٢٤٩٩,٢٦	١٦٩٨,٢٥	١٨٠٠,١٤	١٢,٧٠	١٧١٠,٩٥	١٨١٢,٨٤	٦٧٩,٥٠	٧٢٠,٢٧	١,٣٤	-٠,٠٢	١,٣١
١٩٩٢	٣٠٠٠,٠٠	٢٩٩٥,٣٦	٢٠٣٣,٢٥	٢٢١٦,٢٤	١٢,٧٦	٢٠٤٦,٠١	٢٢٢٩,٠٠	٦٧٨,٨٠	٧٣٩,٨٩	٠,٤٧	-٠,٠١	٠,٤٦

ملاحظات: (٥) معدل الحماية المباشرة الاسمي=(سعر الجملة المحلي-تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي)/تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي

NPRd=(LOCAL WHOLESALE PRICE – IMPORT COST AT Eo)/IMPORT PRICE AT Eo

(PA-P'A)/P'A

(٢) معدل الحماية غير المباشرة الاسمي= {سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/مؤشر أسعارالعناصر غير الزراعية} (سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) سعر الجملة المحلي/سعر العناصر غير الزراعية) (NPRi={PA/PNA-(E*/Eo)PA/P*NA}/{(E*/Eo)PA*/P*NA).

(٣) مجموع معدل الحماية الاسمي= { (سعر الجملة المحلي/مؤشر الأسعار غير الزراعية)-(سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية} / { (سعر الصرف التوازني/سعر الصرف الرسمي) تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي/مؤشر أسعار العناصر غير الزراعية}

(NPRT={PA/PNA-(E*/Eo)P'A/P*NA}/{(E*/Eo)P'A*/P*NA).

المرفق ٤- أسعار المنتجات الزراعية - للمستهلكين

ألف- القمح

السنة	البيع الى المطاحن دينار/الطن	تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	معدل الحماية الاسمي المباشرة	معدل الحماية الاسمي غير المباشرة	مجموع معدل الحماية الاسمي
١٩٨٣	٣٧,٠٠	٧٠,٢٦	٧٥,٨٦	-٠,٤٧	٠,٠٠	-٠,٤٧
١٩٨٤	٣٧,٠٠	٧٢,٧٦	٧٨,٥٩	-٠,٤٩	٠,٠١	-٠,٤٨
١٩٨٥	٣٤,٠٠	٦٢,٥٨	٦٧,٤٩	-٠,٤٦	٠,٠١	-٠,٤٤
١٩٨٦	٣١,٠٠	٥٢,٦٤	٥٧,١٠	-٠,٤١	٠,٠٢	-٠,٣٩
١٩٨٧	٣١,٠٠	٣٩,٩٤	٤٢,٨١	-٠,٢٢	٠,٠٢	-٠,٢٠
١٩٨٨	٣١,٠٠	٥٥,١٥	٥٨,٩٩	-٠,٤٤	٠,٠١	-٠,٤٣
١٩٨٩	٣٥,٠٠	١٢١,٧٧	١٢٨,٣٠	-٠,٧١	٠,٠٠	-٠,٧٢
١٩٩٠	٣٥,٠٠	١١٤,٦٥	١١٩,٧٤	-٠,٦٩	٠,٠٠	-٠,٧٠
١٩٩١	٣٥,٠٠	٨٨,٨٠	٩٣,٣٧	-٠,٦١	٠,٠٠	-٠,٦١
١٩٩٢	٣٥,٠٠	١١٥,٢٦	١٢٤,٤٨	-٠,٧٠	٠,٠٠	-٠,٧٠

باء- الشعير

السنة	البيع الى اصحاب الماشية دينار/الطن	تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	معدل الحماية الاسمي المباشرة	معدل الحماية الاسمي غير المباشرة	مجموع معدل الحماية الاسمي
١٩٨٥	٥٠,٠٠	٤٨,٧٢	٥٢,٣٨	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٣
١٩٨٦	٥١,٥٠	٥٢,٦٥	٥٧,١٠	-٠,٠٢	٠,٠١	-٠,٠١
١٩٨٧	٤٥,٠٠	٣٩,٩٤	٤٢.٨١	٠,١٣	٠,٠٣	٠,١٦
١٩٨٨	٤٢,٠٠	٥٥,١٥	٥٨,٩٩	-٠,٢٤	٠,٠٢	-٠,٢٢
١٩٨٩	٦٠,٠٠	١٢١,٧٧	١٢٨,٣٠	-٠,٥١	٠,٠١	-٠,٥٠
١٩٩٠	٦٥,٠٠	١١٤,٦٥	١١٩,٧٤	-٠,٤٣	٠,٠١	-٠,٤٣
١٩٩١	٦٥,٠٠	٨٨,٨٠	٩٣,٣٧	-٠,٢٧	-٠,٠١	-٠,٢٧
١٩٩٢	٦٥,٠٠	١١٥,٢٦	١٢٤,٤٨	-٠,٤٤	٠,٠٠	-٠,٤٤

جيم- لحم الغنم

السنة	البيع الى المستهلكين دينار/الطن	تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	معدل الحماية المباشرة الاسمي	معدل الحماية غير المباشرة الاسمي	مجموع معدل الحماية الاسمي
١٩٨٣	١٣٠٠,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٢٩٢,٣٠	٠,١٠	٠,٠١	٠,١٠
١٩٨٤	١٢٥٠,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٢٩٢,٣٠	٠,٠٥	٠,٠١	٠,٠٧
١٩٨٥	١٢٥٠,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٢٩٢,٣٠	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٨
١٩٨٦	١٢٥٠,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٣٠٤,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٨
١٩٨٧	١٢٢٠,٠٠	١١٨٦,٢٥	١٢٩٢,٣٠	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٥
١٩٨٨	١٢٢٠,٠٠	١١٧٠,٧٥	١٢٧٥,٠٠	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٥
١٩٨٩	١٣١٠,٠٠	١١٧١,٠١	١٢٤٠,٦٥	٠,١٢	٠,٠١-	٠,١١
١٩٩٠	٢٦٢٠,٠٠	١٧١١,٠١	١٥٩٥,٩٢	٠,٥٣	٠,٠١-	٠,٥٣
١٩٩١	٢٦٢٠,٠٠	١٧١٠,٩٥	١٨١٢,٨٤	٠,٥٣	٠,٠١	٠,٥٢
١٩٩٢	٢٧٢٥,٠٠	٢٠٤٦,٠١	٢٢٢٩,٠٠	٠,٣٣	٠,٠١-	٠,٣٣

دال- لحم الفراريج

السنة	البيع الى المستهلكين دينار/الطن	تكلفة الاستيراد بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	معدل الحماية المباشرة الاسمي	معدل الحماية غير المباشرة الاسمي	مجموع معدل الحماية الاسمي
١٩٨٣	٧٥٠,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦١٨,٤٠	٠,٣٢	٠,٠١	٠,٣٣
١٩٨٤	٧٥٠,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦١٨,٤٠	٠,٣٢	٠,٠٢	٠,٣٤
١٩٨٥	٧٥٠,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦١٨,٤٠	٠,٣٢	٠,٠٣	٠,٣٥
١٩٨٦	٧٥٠,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦٢٤,٠٠	٠,٣٢	٠,٠٣	٠,٣٦
١٩٨٧	٧٥٠,٠٠	٥٦٨,٠٠	٦١٨,٤٠	٠,٣٢	٠,٠٣	٠,٣٥
١٩٨٨	٧٥٠,٠٠	٥٧٢,٥٠	٦٢٢,٩٠	٠,٣١	٠,٠١	٠,٣٢
١٩٨٩	١٠٠٠,٠٠	٨٣٧,٩٠	٨٨٧,٤٠	٠.١٩	٠,٠١-	٠,١٨
١٩٩٠	١٠٠٠,٠٠	٨٣٧,٧٠	٨٧٩,٠٠	٠,١٩	٠,٠٠	٠,١٩
١٩٩١	١٢٥٠,٠٠	١٠٢٢,٧٠	١٠٨٣,٣٠	٠,٢٢	٠,٠١-	٠,٢١
١٩٩٢	١٢٥٠,٠٠	١٠٢٢,٧٠	١١٣,٧٠	٠,٢٢	٠,٠٥-	٠,٢٢

هاء- الحليب

السنة	البيع الى المستهلكين دينار/الطن	تكلفة الاستيراد: بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	معدل الحماية المباشرة الاسمي	معدل الحماية غير المباشرة الاسمي	مجموع معدل الحماية الاسمي
١٩٨٣	٨٢٠,٠٠	٨٥٠,٩٩	٩٢٢,٥٣	-٠,٠٤	٠,٠١	-٠,٠٣
١٩٨٤	٦٠٠,٠٠	٦٢٠,٩٧	٦٧١,٨٦	-٠,٠٣	٠,٠١	-٠,٠٢
١٩٨٥	٦٠٠,٠٠	٦٢٠,٩٧	٦٧١,٨٦	-٠,٠٣	٠,٠٢	-٠,٠١
١٩٨٦	٦٠٠,٠٠	٦٢٠,٩٧	٦٧٧,٤٦	-٠,٠٣	٠,٠٣	-٠,٠١
١٩٨٧	٦٤٠,٠٠	٦٢٠,٩٧	٦٧١,٨٦	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٦
١٩٨٨	٧٢٠,٠٠	٦٩٢,٥١	٧٤٦,٩٧	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٥
١٩٨٩	١٠٠٠,٠٠	٧٧٠,٢٨	٨١١,٠٩	٠,٣٠	-٠,٠١	٠,٢٩
١٩٩٠	١٠٠٠,٠٠	٨٠٤,٣٠	١٠٩٧,٣٢	٠,٢٤	٠,٠٠	٠,٢٤
١٩٩١	١٠٠٠,٠٠	١٠٤٨,٨٨	١١٠٦,٤٩	-٠,٠٥	-٠,٠١	-٠,٠٦
١٩٩٢	١١٠٠,٠٠	١٠٤٩,٣٠	١١٣٥,٧٥	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠٤

سعر الاستيراد هو سعر استيراد الحليب السائل.

واو- الارز

السنة	البيع الى المستهلكين دينار/الطن	تكلفة الاستيراد: بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	معدل الحماية المباشرة الاسمي	معدل الحماية غير المباشرة الاسمي	مجموع معدل الحماية الاسمي
١٩٨٣	١٩٥,٠٠	١٤٧,٠٠	١٦٠,٢٣	٠,٣٣	٠,٠١	٠,٣٤
١٩٨٤	١٩٥,٠٠	١٥٧,٠٠	١٧١,١٣	٠,٢٤	٠,٠٢	٠,٢٦
١٩٨٥	١٧٥,٠٠	١٥١,٠٠	١٦٤,٥٩	٠,١٦	٠,٠٣	٠,١٩
١٩٨٦	١٧٥,٠٠	١٤٤,٠٠	١٥٨,٤٠	٠,٢٢	٠,٠٣	٠,٢٥
١٩٨٧	١٥٥,٠٠	١٠٩,٠٠	١١٨,٨١	٠,٤٢	٠,٠٣	٠,٤٦
١٩٨٨	١٥٥,٠٠	١٤٦,٠٠	١٥٩,١٤	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٧
١٩٨٩	١٥٥,٠٠	٢١١,٠٠	٢٢٣,٦٦	-٠,٢٧	-٠,٠١	-٠,٢٧
١٩٩٠	١٦٠,٠٠	٢٤٢,٠٠	٢٥٤,١٠	-٠,٣٤	٠,٠٠	-٠,٣٤

زاي- السكر

السنة	البيع الى المستهلكين دينار/الطن	تكلفة الاستيراد: بسعر الصرف الرسمي دينار/الطن	بسعر الصرف التوازني دينار/الطن	معدل الحماية المباشرة الاسمي	معدل الحماية غير المباشرة الاسمي	مجموع معدل الحماية الاسمي
١٩٨٣	٢٠٠,٠٠	١١٤,٠٠	١٢٤,٢٦	٠,٧٥	٠,٠١	٠,٧٧
١٩٨٤	٢٠٠,٠٠	١٢٢,٠٠	١٣٢,٩٨	٠,٦٤	٠,٠٢	٠,٦٦
١٩٨٥	١٨٠,٠٠	٩٨,٠٠	١٠٦,٨٢	٠,٨٤	٠,٠٤	٠,٨٨
١٩٨٦	١٨٠,٠٠	٧٨,٠٠	٨٥,٨٠	١,٣١	٠,٠٦	١,٣٧
١٩٨٧	١٦٠,٠٠	٨١,٠٠	٨٨,٢٨	٠,٩٨	٠,٠٤	١,٠٢
١٩٨٨	١٦٠,٠٠	١١٦,٠٠	١٢٦,٤٤	٠,٣٨	٠,٠١	٠,٣٩
١٩٨٩	١٦٠,٠٠	١٤٧,٠٠	١٥٥,٨٢	٠,٠٩	-٠,٠١	٠,٠٨
١٩٩٠	١٩٠,٠٠	٢٩٩,٠٠	٣١٣,٩٥	-٠,٣٦	٠,٠٠	-٠,٣٧

المرفق ٥- الآثار القصيرة المدى للتدخل في الأسعار على الاستهلاك بمجمله

السنة	القمح		السكر		الارز		الضأن		الفراريج		الحليب	
	٠,٣-		٠,٧٩-		١,٠٢-		٢,٤٣-		١,٤٣-		١,٧٩-	
	بآلاف الاطنان	%	بآلاف الاطنان	%	بآلاف الاطنان	%	بآلاف الاطنان	%	بآلاف الاطنان	%	بآلاف الاطنان	%
١٩٨٣	٦٤,٦٠	١٤,١٠	٣٧,٠٢-	٦٠.٦٠-	١٢,٣٨-	٣٤,٢٨-	٣,٠٣-	٢٥,٢٢-	٢٠,١٩-	٤٧,١٨-	٢,٩٣	٥,٢٨
١٩٨٤	٦٥,١٨	١٤,٤٠	٢٣,٥١-	٥٢.٢٥-	١٤,٦٠-	٢٦,٤٠-	١,٩٢-	١٦,٥١-	٢١,٢٣-	٤٨,٣٧-	٢,٢٣	٣,٧١
١٩٨٥	٤٥,٢٣	٩,٨٧	٢٨,١٥-	٦٩,٨٥-	٩,٨٣-	١٩,٢٧-	٢,٢٤-	١٩,٦٧-	٢٧,٨٨-	٥٠,٧٠-	١,٠٧	١,٥٨
١٩٨٦	٧٢,٢٠	١٥,٧٦	١٣٣,١٥-	١٠٨,٦١-	١٨,٣٠-	٢٥,٥٦-	٥,٧٤-	٢٠,٥٠-	٢٨,٩٩-	٥١,٣١-	٠,٦٦	١,٠٢
١٩٨٧	٣٧,٠٢	٨,٠٨	١٠٣,٦٤-	٨٠,٨٥-	٣٣.٤٤-	٤٦,٥٧-	١,٢٧-	١٢,٩٩-	٣٢,٧٧-	٥٠,٤١-	٧,٥٤-	٩,٩٧-
١٩٨٨	٧١,٦٢	١٥,٦٣	٢٣,٧٠-	٣١,٠٦-	٥,٦٦-	٧,٣٧-	٣,٩٦-	١٢,٧٦-	٣٠,١٣-	٤٦,٢٢-	٦,٧٣-	٨,٩٧-
١٩٨٩	٥٣,٦٣	١١,٧٠	٥,٣٩-	٦,٢١-	١٠,٨٨	٢٧,٧٥	١٠,٢٧-	٢٦,٣٥-	١٨,٩٤-	٢٦,١٢-	٤٠,٧١-	٥١,٢٨-
١٩٩٠	١٥١,٤٥	٣٣,٠٦	٥٤,٣١	٢٩,٠٠	٤١,٩٧	٣٤.٨٣	٣٣,١٩-	١٢٧,٦٤-	١٥,٨٢-	٢٧,٠٤-	٤٦,٤٤-	٤٢,٦٨-
١٩٩١	١٦٨,٣٥	٣٦,٧٤	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	٦٣,٣٣-	١٢٥,٤٠-	١٩,١١-	٣٠,٠٤-	١٧.١٧	١٠,٠٤
١٩٩٢	١٤٢,٤٠	٣١,٠٨	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	٢٩,٤٩-	٣٠,٩٧-	غير متوافر	غير متوافر

ملاحظة:

$$dC_i^t = e_{ii}\, NRP_i^t\, C_i^{ot}$$

حيث:

dC_i^t = مجموع التغير في الاستهلاك نتيجة للتغير في سعر المحصول i في ذاته.

e_{ii} = مرونة السعر في ذاته عند استهلاك المحصول i.

NRP_i^t = مجموع المعدل الاسمي لانتاج المحصول i.

C_i^{ot} = مستوى استهلاك المحصول i بسعره المغير.

المراجع

Daldrup, U., and Al Shafie, C. "*Ernaehrungssicherung und Nahrungsmittelhilfe*". Saarbrücken, Germany, and Fort Lauderdale, USA, 1981 (in German).

Dithie, Jean-Jacques. "Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing policies in Egypt", World Bank (Washington, D.C., 1989).

محمد سمير الهباب، "تسويق المنتجات الزراعية لمنطقة مشروع حوض نهر الزرقاء السفلي"، عمان، ١٩٨٩.

Fanek, F. "Structural Adjustment in Jordan-Background, Objectives, Targets, Polices, Economic and Social Impact" (Amman, 1992).

حمدان م.ر.، والمصري ك، "نمط استهلاك الأغذية في الأردن"، جامعة المنصورة، مصر ١٩٩٠.

الأردن. البنك المركزي الأردني، "النشرة الإحصائية الشهرية" المجلد ٢٩، العدد ٩ (عمان، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٩٠.

الأردن. دائرة الإحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة ١٩٨٦ – ١٩٨٧" (عمان، ١٩٨٩).

الأردن. دائرة الإحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة ١٩٩٢".

الأردن. وزارة الزراعة، "الاقتصاد الكلي" (بيانات غير منشورة).

Pellet and Shadavian. "Food Composition Tables for Use in the Middle East". Second edition (Beirut, 1970).

محمد الشحاتيت وآخرون، "نحو موازنة غذائية للحد من الفقر"، الجمعية العلمية الملكية (عمان، ١٩٩٢).

United Nations. Economic and Social Commission for Western Asia. "The Impact of the Gulf Crisis on the Jordanian Economy" (E/ESCWA/DPD/1992/5), Amman, 1992.

Willy, John. "Recommended Dietary Intakes around the World". A report by committee 1/5 of the International Union of Nutritional Science (1982). Nutritional Abstracts and Reviews in Clinical Nutrition – series A, 1983, vol. 53, Ivo.11.

World Bank. "Jordan-Towards an Agriculture Sector Policy". Washington, D.C., 1990.

____. "Jordan Agricultural Sector Adjustment Loan". Washington D.C., 1993.

World Health Organization and Food and Agriculture Organization of the United Nations. "Food and Nutrition Terminology" (Rome, 1974).

Youngblood, Curtis, N. Heithan Hourani and Grant N. Scoupi. "Macroeconomic Policies in Jordan: Implications for Horticultural Exports" (Amman, 1989).